

البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

رقم التقرير: PAD3054

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

وثيقة مشروع

بشأن

القرض الإضافي المقترح
بمبلغ 500 مليون دولار

إلى

جمهورية مصر العربية

من أجل

مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي

11 يونيو 2019

قطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والعمل
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تخضع هذه الوثيقة لقيود التوزيع الحصري، ولا يجوز استعمالها إلا لمن يتلقاها في إطار القيام بواجباته الرسمية. وبخلاف ذلك لا يجوز الإفصاح عن مضمونها ومحتوياتها إلا بإذن من البنك الدولي.

أسعار العملة والقيمة المعادلة لها

(سعر الصرف الساري في 30 أبريل 2019)

وحدة العملة = الجنيه المصري

الجنيه المصري 17.164 = دولار واحد

السنة المالية

1 يناير – 31 ديسمبر

نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فريد بلحاج

المدير الإقليمي: مارينا ويس

مدير أول بقطاع الممارسات العالمية: ميشال جيه روتكوفسكي

مدير بقطاع الممارسات: هانا بريكسي

رئيس فريق العمل: نهلة زيتون

الاختصارات والأسماء المختصرة

برامج تنشيط سوق العمل	ALMPs
إطار الشراكة الاستراتيجية	CPF
التحويلات النقدية	CT
التحويلات النقدية المشروطة	CCT
مؤشر مرتبط بالصرف	DLI
نتيجة مرتبطة بالصرف	DLR
قرض سياسات التنمية	DPF
جنيه مصري	EGP
إطار الإدارة البيئية والاجتماعية	ESMF
الإدارة المالية	FM
أخصائي إدارة مالية	FMS
العنف ضد المرأة	GBV
إجمالي الناتج المحلي	GDP
الحكومة المصرية	GoE
آلية معالجة المظالم	GRM
نظام معالجة المظالم	GRS
أسرة معيشية	HH
مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر المعيشية في مصر	HIECS
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	IBRD
المناقصات الدولية المفتوحة	ICB
تقرير مالي مرحلي	IFR
المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء	IFPRI
منظمة العمل الدولية	ILO
العنف على يد الشريك الحميم	IPV
تقرير أوضاع التنفيذ ونتائجه	ISR
الرصد والتقييم	M&E
نظام المعلومات الإدارية	MIS
وزارة التربية والتعليم	MOE
وزارة الصحة	MOH
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	MOPAR
وزارة التضامن الاجتماعي	MOSS
منظمة غير حكومية	NGO
دليل عمليات المشروع	POM
وثيقة التقييم المسبق للمشروع	PAD
وحدة تنفيذ المشروع	PIU
اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي	PMT
خطة المشتريات	PP
استراتيجية مشتريات مشروع من أجل التنمية	PPSD
شبكة الأمان الاجتماعي	SSN
مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي	SSSNP
المساعدة الفنية	TA
برنامج تكافل وكرامة	TKP
المهام والاختصاصات	TOR

وزارة التنمية الدولية البريطانية	UK DFID
وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث بالمملكة المتحدة	UK FCO
السجل الوطني الموحد	UNR
طلب سحب	WA

جمهورية مصر العربية

التمويل الإضافي لتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي

جدول المحتويات

6	1. خلفية مرجعية ومبررات التمويل الإضافي
10	2. وصف التمويل الإضافي
16	3. المخاطر الرئيسية
18	4. موجز التقييم المسبق
23	5. معالجة المظالم بالبنك الدولي
24	6. جدول موجز بالتغيرات
24	7. تغيير مُفصل
29	8. إطار النتائج والرصد
58	المرفق الأول: الوصف التفصيلي للمشروع
63	المرفق الثاني: المكون الرابع - وصف مفصل



معلومات أساسية - المشروع الأصلي (مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي - P145699)

البلد	نوع الأداة	رئيس (رؤساء) فريق العمل
جمهورية مصر العربية	البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	نهلة أحمد محمد صلاح الدين زيتون
الرقم التعريفي للمشروع	أداة التمويل	الوحدة المسؤولة
P145699	تمويل مشروعات الاستثمار	GSP05 (9344)
مجال الممارسات (الرئيسي)	الوحدة الطالبة	مجال الحماية الاجتماعية والوظائف
	MNC03 (1491)	

الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ: وزارة التضامن الاجتماعي

هل يحمل هذا المشروع الصفة الإقليمية؟

التعاون بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية

لا

تاريخ الموافقة	تاريخ الإقفال	فئة تقييم التصنيف البيئي الأصلية	فئة تقييم التصنيف البيئي الحالية
10 أبريل 2015	30 نوفمبر 2019	غير مطلوب (ج)	غير مطلوب (ج)

أساليب التمويل والتنفيذ للمشروع الأصلي

[] نهج برامجي متعدد المراحل	[] مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة
[] سلسلة مشاريع	[] دولة (دول) هشة
[✓] مؤشرات مرتبطة بالصراف	[] دولة (دول) صغيرة
[] الوسطاء الماليون	[] منطقة هشة داخل بلد غير هش
[] ضمان مستند إلى مشروع	[] صراع
[] سحب مؤجل	[] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان
[] ترتيبات بديلة للمشتريات	



الهدف الإنمائي

الهدف الإنمائي للمشروع هو مساندة الجهة المقترضة في ضمان كفاءة وفعالية برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية. تتحدد "الكفاءة" وتقاس بالاستهداف الجيد للفقراء. يتم تعريف وقياس "الفاعلية" بتغطية الفقراء وتوفير اللبنة الإدارية الأساسية للبرنامج.

التصنيفات (من واقع تقرير أوضاع التنفيذ ونتائج للمشروع الأصلي)

أحدث تقرير عن أوضاع التنفيذ ونتائجه	التنفيذ					
	16 يناير 2019	25 يوليو 2018	05 فبراير 2018	30 أكتوبر 2017	24 أبريل 2017	17 أكتوبر 2016
مرض	مرض	مرض	مرض	مرض	مرض	التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع
مرض	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض	معدل سير التنفيذ بوجه عام
---	---	---	---	---	---	التصنيف العام للإجراءات والسياسات الوقائية
كبيرة	كبيرة	كبيرة	كبيرة	كبيرة	كبيرة	التصنيف العام للمخاطر

معلومات أساسية – التمويل الإضافي (التمويل الإضافي لتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي - P168414)

أوضاع الحاجة الملحة أو قيود القدرات	لا	نوع التمويل الإضافي	إعادة هيكلة وتوسيع نطاق	اسم المشروع	التمويل الإضافي لتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي	الرقم التعريفي للمشروع	P168414
		تاريخ الموافقة	2 يوليو 2019	نوع الأداة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	أداة التمويل	تمويل مشروعات الاستثمار
				التعاون بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية	لا	التاريخ المتوقع لصرف التمويل بالكامل	30 ديسمبر 2022
						هل يحمل هذا المشروع الصفة الإقليمية؟	لا



أساليب التمويل والتنفيذ

[] سلسلة مشاريع	[] دولة (دول) هشة
[√] مؤشرات مرتبطة بالصراف	[] دولة (دول) صغيرة
[] الوسطاء الماليين	[] منطقة هشة داخل بلد غير هش
[] ضمان مستند إلى مشروع	[] صراع
[] سحب مؤجل	[] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان
[] ترتيبات بديلة للمشتريات	
[] مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة	

ملخص الصراف (من تقرير أوضاع التنفيذ ونتائجه للمشروع الأصلي)

مصدر الأموال	صافي الارتباطات	إجمالي المنصرف	الرصيد المتبقي	المنصرف
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	400.00	390.05	9.95	98%
المؤسسة الدولية للتنمية				%
المنح				%

بيانات تمويل المشروع - التمويل الإضافي (التمويل الإضافي لتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي - P168414)

بيانات تمويل المشروع (بملايين الدولارات)

ملخص (إجمالي التمويل)

التكاليف الكلية للمشروع	التمويل الحالي	التمويل الإضافي المقترح	إجمالي التمويل المقترح
التكاليف الكلية للمشروع	4,507.00	500.00	5,007.00
إجمالي التمويل	4,507.00	500.00	5,007.00
منها قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	400.00	500.00	900.00
الفجوة التمويلية	0.00	0.00	0.00

التفاصيل - التمويل الإضافي



تمويل من مجموعة البنك الدولي

500.00

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

الامتثال

السياسة

هل يحدد هذا المشروع عن إطار الشراكة الاستراتيجية من حيث المضمون أو أي جوانب أخرى مهمة؟

[] نعم [✓] لا

هل يتطلب هذا المشروع أي استثناءات أخرى من سياسات البنك؟

[] نعم [✓] لا

البيانات المؤسسية

مجالات الممارسات (الرئيسية)

الحماية الاجتماعية والوظائف

مجالات الممارسات المساهمة

الفحص لتحديد مخاطر تغير المناخ والكوارث

تم فحص هذه العملية فيما يتعلق بتغير المناخ على المدى القصير والمدى الطويل ومخاطر الكوارث.

إجراءات مرتبطة بقضايا المساواة بين الجنسين

هل يخطط المشروع للقيام بأي مما يلي؟

(أ) التحليل لتحديد الفجوات ذات الصلة بالمشروع بين الذكور والإناث، لاسيما في ضوء الفجوات التي تم تحديدها في البلد المعني من خلال الدراسة التشخيصية المنهجية وإطار الشراكة الإستراتيجية

نعم

(ب) اتخاذ إجراء محدد لمعالجة الفجوات بين الجنسين التي تم تحديدها في (أ) و/أو تحسين تمكين المرأة أو الرجل

نعم

(ج) إدراج مؤشرات في إطار النتائج لمتابعة مخرجات الإجراءات المحددة في (ب)

نعم



فريق المشروع

خبراء البنك الاسم

الوحدة	التخصص	الدور	الاسم
GSP05		رئيس الفريق (إطار المساءلة واتخاذ القرار)	نهلة أحمد محمد صلاح الدين زيتون
GGOPM		خبير مشتريات (إطار المساءلة واتخاذ القرار)	بشير أحمد فاهم صادق جابر
GGOPM		خبير مشتريات	أشرف أحمد حسن الوزان
GGOMN		خبير إدارة مالية (إطار المساءلة واتخاذ القرار)	محمد يحيى أحمد سعيد عبد الكريم
GENME		خبير شؤون بيئية (إطار المساءلة واتخاذ القرار)	عامر عبد الوهاب علي الغورباني
GSU05		خبير شؤون اجتماعية (إطار المساءلة واتخاذ القرار)	فاوه نغينيفورم أكوو
GED05		عضو فريق العمل	أميرة محمد إبراهيم كاظم
GSP05		عضو فريق العمل	كارول تشارتوني
GSP05		عضو فريق العمل	إيمان عبد الفتاح أحمد رفعت حلمي
GSP05		عضو فريق العمل	خالد أحمد علي محيي الدين
MNCEG		عضو فريق العمل	ليلي محمد قطب عبد الوهاب
MNC03		عضو فريق العمل	ماريا لورا سانشيز بويرتا
MNCEG		عضو فريق العمل	مريم شريف رؤوف شاف غالي
LEGAM		عضو فريق العمل	مايا أبي كرم
GSP05		عضو فريق العمل	مايا العزازي
GSP08		عضو فريق العمل	موديريس عبد الله محمد
LEGAM		مستشار قانوني	صبا نبيل الغيشان
GGOOS		عضو فريق العمل	ساكي كوماغاي
GSP05		عضو فريق العمل	ثريا محمود مصطفى الأسيوطي
			الفريق الموسع
المكان	المؤسسة	المنصب	الاسم

أ. خلفية مرجعية ومبررات التمويل الإضافي

أ. مقدمة

1. تسعى وثيقة المشروع هذه إلى استصدار موافقة مجلس المديرين التنفيذيين على تقديم تمويل إضافي بقيمة 500 مليون دولار إلى جمهورية مصر العربية مساندة لمشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي (P145699)، قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير رقم (8496). وهذا المشروع عبارة عن تمويل مشروعات استثمار له مؤشرات مرتبطة بالصراف.

2. **المعلومات المرجعية عن المشروع.** حصل مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي في 10 أبريل 2015 لتقديم قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة إجمالية 400 مليون دولار، وذلك بتاريخ إقبال أصلي هو 30 نوفمبر 2019. وجاء هذا المشروع استجابة لطلب الحكومة المصرية للحصول على مساندة فنية ومالية من البنك الدولي في تعميم برنامج "تكافل وكرامة" الذي كان برنامجاً جديداً آنذاك. ويمثل تكافل مساندة دخل للأسرة مع برنامج تحويلات نقدية (مشروطة) بنظام المسؤولية المشتركة يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق تحسينات في التنمية البشرية (في الصحة والتعليم)، وأما كرامة فهو مساندة دخل غير مشروطة وبرنامج فرعي للاحتواء الاجتماعي، ويهدف إلى حماية واحتواء الفقراء المعاقين أو المسنين الفقراء (فوق 65 سنة) أو اليتامى الفقراء.

3. **استهدف برنامج تكافل وكرامة 20% من الأسر الأشد فقراً باستخدام التوجيه الجغرافي (أشد المناطق فقراً) وتطبيق صيغة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي.** وقد صُمم برنامج تكافل وكرامة استناداً إلى أفضل الممارسات، وهكذا التمسّت الحكومة المصرية خبرة البنك الدولي الفنية ومنجزاته للمشاركة جزئياً في التمويل الجزئي لإعانات البرنامج خلال السنوات الأربع الأولى، مع ضمان حيز متاح في المالية العامة لتوسيع البرنامج تدريجياً. ويضم المشروع ثلاثة مكوّنات: المكون الأول: تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة (375 مليون دولار). وهذا عبارة عن مكون تمويل مستند إلى النتائج يمول التحويلات النقدية في إطار برنامج تكافل وكرامة (من أصل إجمالي تمويل برامج حكومية بقيمة 4.48 مليار دولار). يمول هذا المكون بالاشتراك مع الحكومة التحويلات النقدية إلى الأسر المستفيدة؛ المكون الثاني: مساندة أنظمة توجيه وتشغيل شبكة الأمان الاجتماعي (22 مليون دولار)، والذي يمول بناء القدرات المؤسسية والاستثمارات لتحقيق النتائج في إطار المكون الأول، وكذلك مساندة وزارة التخطيط إلى جانب الإصلاح الإداري لتطوير السجل الوطني الموحد؛ المكون الثالث: إدارة المشروع ورصده وتقييمه (3 ملايين دولار)، والذي يمول رواتب موظفي وحدة تنفيذ المشروع (غير التابعين لجهاز الخدمة المدنية)، وتكاليف التشغيل المرتبطة مباشرة بالإدارة اليومية للمشروع، والمراجعات الداخلية الدورية والمراجعات الخارجية السنوية، والتقييمات.

4. **وضع المشروع وما تحقق من تقدم.** حقق مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي تقدماً كبيراً في تحقيق أهدافه الإنمائية وتحسين آليات توجيه والتنفيذ. ودفع المشروع ما مجموعه 390.05 مليون دولار من إجمالي قيمة القرض البالغة 400 مليون دولار (97.5%). ووصل المشروع إلى 2.24 مليون أسرة في جميع المحافظات (تتألف من نحو 9.46 مليون فرد)، تشكل النساء منها 88%. ومن حيث البرامج الفرعية التابعة، يساند تكافل 1.95 مليون أسرة، وأما كرامة فيساند 296,311 مستفيداً. ومن بين المستفيدين من كرامة، بلغ عدد المسنين 50,937 (17%) مستفيداً وعدد المعاقين 245,374 (82%) مستفيداً. تم تنفيذ المشروع في جميع المحافظات السبع والعشرين، وغطى 345 مركزاً وحيّاً و5,630 قرية و2,636 وحدة اجتماعية.

5. شهد برنامج كرامة تقدماً كبيراً حيث تم وضع أدوات لتقييم إعاقة البالغين والأطفال دون 15 سنة استناداً إلى النهج الوظيفي؛ وأصبحت عملية التقديم والتسجيل الآن أبسط وأسرع وأكثر إنصافاً؛ وتم تعميم خطة كرامة لتقييم الإعاقة على مستوى البلاد. وقد تم حتى الآن تحقيق 17 مؤشراً من إجمالي 19 مؤشراً مرتبطاً بالصراف. ويسير العمل كما هو مخطط في المؤشرين المتبقيين المرتبطين بالصراف، وأحدهما يتعلق بمجموعة الشروط، وأما الآخر فيتعلق بتقييم نهاية المدة ويتوقع تحقيقه في نهاية المشروع.

6. تم تصنيف ما تحقق من تقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع باعتباره مُرضياً، فيما تم تصنيف التقدم في التنفيذ باعتباره مُرضياً إلى حد ما؛ وذلك نتيجة مشاكل التوظيف التي عولجت الآن. صنّف آخر تقرير عن أوضاع التنفيذ ونتائجه كلاً من التقدم في تحقيق الهدف الإنمائي

المشروع والتقدم في التنفيذ على أن كلاً منهما "مُرضٍ". ويمتثل المشروع حالياً لجميع متطلبات رفع التقارير عن الإدارة المالية، ولا توجد عمليات مراجعة معلقة أو بدون تحفظات في إطار المشروع.

ب. السياق العام والسياسات القطاعية في مصر

7. **تركز مصر تركيزاً قوياً على الإصلاح.** ففي عام 2014، التزمت الحكومة المصرية بتنفيذ إصلاحات هيكلية واقتصادية واجتماعية كبيرة لخفض عجز الموازنة الكبير واستعادة استقرار الاقتصاد الكلي عن طريق الانتقال من الدعم الشامل إلى برامج التحويلات جيدة التوجيه. وتتضمن هذه الخطة الطموحة إلغاء دعم الطاقة من خلال سلسلة من الإصلاحات السنوية لأسعار الكهرباء وزيادات أسعار الوقود، وتخفيض قيمة العملة المحلية، وفي الوقت نفسه إنشاء شبكات أمان اجتماعي وطنية فعالة وجيدة التوجيه لمساعدة أشد الناس فقراً ومَن تأثروا سلباً بهذه الإصلاحات. وعلى الرغم من أن المشروع الرئيسي يوفر التحويلات النقدية للأسر الأشد فقراً المتضررة من هذه الإصلاحات، فإنه يجري التخطيط لمزيد من الإصلاحات من خلال موجات جديدة من إلغاء الدعم والتي قد تؤدي إلى تفاقم الآثار السلبية على الأسر الأشد فقراً.

8. **تشير أرقام الاقتصاد الكلي إلى أن الإصلاحات الحكومية ساعدت على استقرار الاقتصاد، حيث انتعش النمو إلى 5.3% في السنة المالية 2018.** وتحقق تحسن ملحوظ على صعيد المالية العامة، مع تحقيق فائض أولي قدره 0.1% وتقليص عجز الموازنة إلى 9.8%، وذلك نتيجة تخفيض دعم الطاقة، واحتواء فاتورة الأجور، وزيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة. وفيما زادت احتياطات النقد الأجنبي إلى مستويات كافية (44.4 مليار دولار في نهاية أغسطس 2018، أي ما يعادل 8.5 أشهر من الواردات السلعية في السنة المالية 2019)، ما زالت هناك حاجة إلى مزيد من الإصلاحات الهيكلية لزيادة دخل مصر من النقد الأجنبي من الصادرات السلعية والاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية. وظل معدل التضخم مرتفعاً عند 21.6% في المتوسط في السنة المالية 2018، لكنه بدأ في التراجع بشكل ملحوظ في نهاية العام. وقد أدت هذه الزيادات في الأسعار إلى إضعاف القدرة الشرائية للأسرة المصرية. وعلى الرغم من أن معدل البطالة قد بدأ يتراجع إلى ما يزيد قليلاً على 10%، فإن معدل التشغيل بلغ 40.5% فحسب في 2016 (17.6% للنساء)، مع اشتغال نسبة كبيرة من العاملين في القطاع غير الرسمي¹.

9. **على الرغم من هذه الآثار الإيجابية على الاقتصاد الكلي، من الضروري زيادة الإصلاحات الاجتماعية بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية المستمرة لتخفيف الأثر على الأسر الفقيرة والضعيفة باعتبار أن معدلات الفقر تواصل الارتفاع، حيث كان حوالي ثلث السكان يعيشون تحت خط الفقر في 2015.** وما زالت التفاوتات المكانية تشكل سمة دائمة، خاصة في الريف والمدن. وتعتبر قرى صعيد مصر هي المنطقة التي تعاني من أعلى معدلات الفقر، حيث تشهد ضعف المعدل الوطني (حوالي 60%)، وأما المناطق الحضرية في الوجه البحري فتشهد أقل المعدلات (حوالي 11%). ويشير ارتفاع مستوى الفقر في قرى صعيد مصر إلى أن الفقراء في هذه المناطق ربما يواجهون خسائر كبيرة بشكل غير متناسب في الرفاهة على المدى القصير نتيجة الإصلاحات الحالية. ومن المتوقع أن يؤثر استمرار الزيادة في أسعار السلع والخدمات الخاضعة لضوابط تنظيمية تأثيراً سلبياً على الأسر، ولا سيما الشرائح محدودة الدخل والأولى بالرعاية. علاوة على ذلك، يواجه الفقراء في مصر تحديات تتعلق برصيدهم من رأس المال البشري كالصحة والتعليم، وذلك باعتبار أن الأطفال في الأسر الفقيرة يحققون عادة مستويات أقل في النواتج الصحية والتحصيل التعليمي. وبالمثل، تُظهر محافظات الصعيد بشكل خاص نوعية أسوأ من نواتج التوظيف مقارنة بسائر أنحاء مصر نظراً لارتفاع مستوى الفقر².

10. **وقد ساند البنك الدولي برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال سلسلة برامج من ثلاث عمليات لقرض سياسات التنمية ممولة من البنك وتتعلق بضبط أوضاع المالية العامة والطاقة المستدامة والقدرة التنافسية.** وهكذا فهناك حاجة مستمرة إلى ترسيخ دور البنك الدولي في ضمان استدامة البرنامج وتجسيد أجندة الجيل الثاني من الإصلاحات التي تركز على تعزيز النمو الشامل والمستدام حيث يحظى الفقراء بالتمكين الاقتصادي والحماية. وبالتالي يخلق التمويل الإضافي المقترح تآزراً بين العديد من العمليات التي يمولها البنك الدولي، بما في ذلك ركيزة القدرة التنافسية لقرض سياسات التنمية الثالث المعني بضبط أوضاع المالية العامة والطاقة المستدامة والقدرة التنافسية (P164079) وكذلك قرض سياسات التنمية لتنمية القطاع الخاص من أجل النمو الشامل للجميع (P168630)، تمت الموافقة عليه في ديسمبر 2018)، والذي يساند نمو القطاع الخاص وتحسين الحصول على فرص العمل والدخل في مختلف المناطق. ويكتمل المكون الرابع من التمويل الإضافي هذه العمليات بتركيزه على تحسين مهارات الأيدي العاملة. كما يكتمل التمويل الإضافي أيضاً العمليات والأنشطة الأخرى الممولة من البنك الدولي، بما في ذلك مساندة مشروع إصلاح التعليم في مصر (P157809)

¹ بناء على تحليل فريق الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار، البنك الدولي.

² بناء على تحليل فريق الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار، وفريق الفقر والمساواة، البنك الدولي.

ومشروع تحويل نظام الرعاية الصحية في مصر ((P167000، وكلاهما عمليتان بالغتا الأهمية تعملان على تحسين الخدمات. ويكمل المكون الرابع من التمويل الإضافي أيضاً تحفيز ريادة الأعمال من أجل خلق فرص العمل (P162835) بمعالجة الاحتواء الاقتصادي للفقراء والمحتاجين.

11. بالإضافة إلى ذلك، يساند المشروع التزام البنك الدولي بتعزيز تنمية رأس المال البشري وزيادة الإنتاجية، حيث أثبتت برامج الحماية الاجتماعية فعاليتها في الحد من الفقر، وزيادة استهلاك المواد الغذائية، وتحسين التنوع الغذائي، وزيادة الإقبال على الخدمات الصحية والالتحاق بالمدارس³. وعلى وجه التحديد، يقدم المشروع مساندة دخل للأسر الفقيرة، ومن خلال إنفاذ مجموعة الشروط في المراحل المبكرة وطوال دورة الحياة، سيُنشئ رصيد رأس المال البشري ويتراكم. كما يحسن التمويل الإضافي أيضاً الإنتاجية من خلال خدمات الاحتواء الاقتصادي التي ستحقق فيما بعد عائداً في سوق العمل وتساهم في الحد من توارث الفقر من جيل إلى جيل. ويتماشى هذا المشروع مع نهج تعظيم التمويل للتنمية، وهو مجال له أولوية عالية لمجموعة البنك الدولي، وذلك بتعزيز حلول القطاع الخاص المستدامة من خلال تسهيل التوظيف وتنمية المهارات في القطاع الخاص. وسيقوم المشروع أيضاً بتجريب إجراءات تدخلية للاحتواء الاقتصادي، بما في ذلك تحويل الأصول لإدماج الشباب والنساء في العمل في إطار المكون الرابع. علاوة على ذلك، يسهم المشروع في تحسين كفاءة التكنولوجيات من خلال المدفوعات الرقمية واستخدام أجهزة التابلت للتسجيل في البرامج والالتحاق بها، مع ضمان وجود نظام معلومات إدارية قوي لرصد بيانات الأسر وضمان قابلية التشغيل البيئي للنظام (المكونان الأول والثاني)، ويتحقق هذا من خلال الشراكة مع شركات القطاع الخاص الرائدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

ج. مبررات التمويل الإضافي

12. من المتوقع أن تتسبب إصلاحات أسعار الكهرباء والوقود المستمرة في خلق ضغوط تضخمية وزيادة معدل الفقر الوطني، الأمر الذي يتطلب المزيد من تدابير التخفيف لانتشار الناس من هوة الفقر. وقد أدت الآثار المُجمعة للإصلاحات الهيكلية والاقتصادية لإلغاء دعم الطاقة من خلال سلسلة من الزيادات السنوية في أسعار الكهرباء والوقود، بالإضافة إلى انخفاض قيمة العملة، بالفعل إلى زيادة التضخم في مصر. ومن المتوقع أن يرتفع معدلا التضخم والفقر الوطني مع تواصل تنفيذ إصلاحات الطاقة سنوياً. علاوة على ذلك، أصدر تقييم الأثر لمشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي، الذي أجراه المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء (يونيو 2018)، توصية قوية بتوسيع نطاق التغطية في برنامج تكافل وكرامة وزيادة مشاركة الأسر الفقيرة التي تعاني من الإقصاء (الإطار 1). وتوفر هذه العوامل حافزاً لتوسيع نطاق برنامج تكافل وكرامة وتوفير شبكة أمان للأسر التي تنزلق في هوة الفقر أو المعرضة لخطر الانزلاق فيها بسبب استمرار الإصلاحات. وفي هذا السياق، سيلعب التمويل الإضافي المقترح دوراً حيوياً في توسيع نطاق المساندة في إطار المشروع الأصلي وتوسيع شبكات الأمان.

الإطار 1: تقييم برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية في مصر

تجاوز المشروع، حتى الآن، هدفه الأصلي حيث أنه يغطي 2.24 مليون أسرة فقيرة (حوالي 9.46 مليون فرد) في جميع المحافظات، نسبة النساء منهم 88%. ويعتبر هذا المشروع من أكبر عمليات التحويلات النقدية المشروطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعكس التزام الحكومة بالبرنامج في إضافة بند منفصل لتكافل وكرامة في الموازنة العامة بالإضافة إلى زيادة المخصصات له بالموازنة.

وخضع البرنامج مؤخراً لتقييم منظمة بحثية دولية مستقلة هي المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، وذلك باستخدام نهج مختلط (أساليب كمية ونوعية). وأظهر هذا التقييم دقة وسلامة استهداف السكان الفقراء باعتبار أن حوالي 67.5% من المستفيدين من البرنامج أسر تعيش تحت خط الفقر. كما يشير أيضاً إلى حدوث زيادة ذات دلالة إحصائية في مستويات الاستهلاك (7.3% إلى 8.4%)، وجودة الأنظمة الغذائية، وحالة تغذية الأطفال، وارتفاع مكافئ الإنفاق على المواد الغذائية للشخص البالغ (8.3-8.9%) من الأسر المستفيدة، مع انخفاض متزامن في احتمال الدخول في دائرة الفقر. وقد وجدت الدراسة النوعية شواهد على أن تحويلات تكافل مكنت النساء بزيادة قدرتهن على اتخاذ قرارات الإنفاق باستخدام التحويلات. وأفادت بعض النساء اللاتي تلقين التحويلات أنها ساعدتهن في تخفيف الضغوط المالية على الأزواج مما يؤدي إلى انخفاض مستويات التوتر داخل الأسرة.

من التوصيات الرئيسية للتقييم توسيع نطاق تغطية البرنامج ليشمل المزيد من الفقراء فقراً منقعا الذين لم يتم الوصول إليهم، وزيادة مشاركة الفقراء الذين يعانون من الإقصاء، وكذلك العمل على وضع استراتيجية شاملة للحماية الاجتماعية تحمي الفقراء وتسهم في تحقيق أهداف التنمية طويلة الأجل كتأمين الصحة والتعليم.

³ مذكرة مختصرة لمجموعة البنك الدولي، "مساهمة الحماية الاجتماعية والوظائف في تكوين رأس المال البشري"، تأليف مارغريت غروش وجولييتا ترياس ورسلان يمتسوف وإيان ووكر.

13. تشكل تحديات تغير المناخ عقبات إضافية أمام الحد من فقر الأسر ومواطنيها في مصر: نظراً لأن المشروع يستهدف الفئات الأشد ضعفاً ومحدودي الدخل والمهمشين الذين يفتقرون إلى الموارد اللازمة للتكيف مع الصدمات الناجمة عن المناخ (السيول والجفاف والموجات الحارة)، يلزم تصميم الإجراءات تدخلية بحيث تأخذ في الاعتبار مخاطر المناخ.⁴ فغالباً ما تؤدي الأمطار الغزيرة إلى سيول مفاجئة تلحق أضراراً بالمتلكات وتؤدي بالأرواح وتشرذم الأهالي. وتشير التوقعات المستقبلية إلى انخفاض في هطول الأمطار والجريان السطحي في الجزء الساحلي والأوسط من مصر، مما قد يؤدي إلى انخفاض كبير في الإنتاجية الزراعية. وبالتالي تعاني الأسر الفقيرة والضعيفة في مصر من أكبر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الظواهر المناخية العاتية.⁵ وتاريخياً تعتبر مصر معرضة بشكل كبير لمخاطر الكوارث الطبيعية.⁶ وعلى مدار القرن المقبل، ومع ارتفاع درجات الحرارة (+2-6 درجة مئوية) وارتفاع منسوب مياه البحر (+0.25-2.5 متر)، من المتوقع أن يزداد معدل هذه الظواهر المناخية العاتية وشدها.⁷ وبحلول عام 2100، قد تتراوح الأضرار السنوية الناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحر من 2.1 مليار دولار سنوياً إلى 14.8 مليار في المجتمعات الساحلية، مع تعرّض ما يصل إلى 50% من دلتا نهر النيل للغمر.⁸ ولا بد من آليات جديدة للحماية الاجتماعية والحد من مخاطر الكوارث لحماية الفئات الضعيفة من هذه الآثار المدمرة.

14. ضرورة زيادة قدرة الأسر الفقيرة على التكيف مع الصدمات. إن الفئة الرئيسية التي يستهدفها برنامج تكافل وكرامة هي الأسر الريفية الفقيرة التي تواجه أنواعاً متعددة من مواطن الضعف، بما في ذلك ارتفاع مستوى الأمية وضعف إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية كالبنية التحتية، والحصول على الطاقة النظيفة، وسوء التغذية وتدني الأنظمة الغذائية، والاعتماد الكبير على الأنشطة الزراعية المعرضة للتغيرات الموسمية والصدمات المناخية. فعلى سبيل المثال، يشكل الأميون حوالي 63% من الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة. ولا يتصل بشبكة الصرف الصحي سوى 43% منهم، وهناك 2.5% فقط من الأسر يمكنها توصيل منازلها بشبكة الغاز الطبيعي (بيانات سبتمبر 2018). كما يدل سوء مواد بناء المساكن والأسقف التي لا تقاوم التسربات على أن هذه الأسر عرضة للتضرر من الأمطار الغزيرة والسيول. وبالتالي فإن المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة معرضون للعديد من الصدمات الاقتصادية والمناخية. وتؤثر هذه الصدمات المتعددة على قدرة الأسر الفقيرة على الصمود، مما يزيد من احتمال اتباع استراتيجيات تأقلم تُضعف القدرة على التكيف مع تغير المناخ على المدى الطويل، ويؤدي إلى تفاقم المآسي القائمة، ويُلقى بمزيد من الضغوط على سبل كسب رزق المستفيدين الحاليين والمستقبليين وكذلك قدرة الأسر على التأقلم مع تداعيات الصدمات المناخية التي تؤثر على حياتهم اليومية (نقص المياه والسيول في المناطق الساحلية والجفاف وغيرها). ويسهم وضع واعتماد أنظمة للحماية الاجتماعية مثل توجيه الدعم لمستحقيه، والسجلات الاجتماعية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ومعالجة الشكاوى، والمسائلة الاجتماعية في توسيع قدرات شبكات الأمان، وهو ما يخفف من الضغوط التي تدفع الأسر إلى اتباع استراتيجيات التكيف الهدامة لتلبية احتياجاتها الأساسية مُعرضةً نفسها لخطر الإصابة بأضرار في رأسمالها البشري يتعدى إصلاحها.

15. في حالة الصدمات الاقتصادية والمناخية، سيمكّن التمويل الإضافي المقترح، من خلال المكون الأول، الأسر من التأقلم بشكل أفضل مع مخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، خاصةً وأن نتائج تقييم الأثر المستقل لبرنامج تكافل وكرامة أظهرت زيادة ذات دلالة إحصائية في مكافئ الإنفاق على المواد الغذائية للشخص البالغ (8.3% - 8.9%) من الأسر المستفيدة التي تتلقى التحويلات النقدية، وكذلك تحسناً في جودة الأنظمة الغذائية وحالة تغذية الأطفال، مع انخفاض متزامن في احتمال الانزلاق في هوة الفقر. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر تغير المناخ مضاعفاً محتملاً من "مضاعفات مخاطر الجوع" في السياق المصري؛ لأنه قد يؤدي إلى تفاقم سوء التغذية بين الأطفال والنساء. وبإمكان تغير المناخ أن يعمل على تفاقم أزمة سوء التغذية، بما فيها التفرغ وقصور العظام، وذلك من خلال ثلاثة مسارات سببية رئيسية: (1) التأثيرات على إمكانية حصول الأسر على الغذاء الكافي والمأمون والوافي؛ (2) والتأثيرات على ممارسات الرعاية والتغذية؛ (3) والتأثيرات على الصحة البيئية وإمكانية الحصول على الخدمات الصحية. ومن خلال هذا المكون الأول، يهدف المشروع إلى التصدي لاعتبارات تغير المناخ ومخاطر الكوارث بتوفير تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة لزيادة تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ من خلال تزويد الأسر بالنقد الذي يمكن استخدامه في شراء المواد الغذائية المطلوبة لدعم أفرادها عندما تحد المخاطر والكوارث الناجمة عن المناخ من قدرتهم على تحمل نفقات المواد الغذائية وتوفيرها من أنشطة زراعة الكفاف. ومن دون هذا الإجراء التدخل، سيزيد ضعف الصحة وسوء التغذية من تقويض قدرة المجتمع على مجابهة الصدمات المناخية وقدرته على التكيف معها. ومن خلال التحويلات النقدية المقدمة في إطار المكون الأول، ستحصل الأسر التي تعاني من تأثير ارتفاع منسوب مياه البحر والسيول على الموارد اللازمة للتعافي اقتصادياً من الأضرار الناجمة عن هذه الأحداث وأيضاً إنشاء البنية التحتية التي من شأنها منع حدوث هذه الأضرار مستقبلاً، كإنشاءات إدارة مياه الأمطار لإبعاد المياه عن المنازل وتدابير تشتيت السرعة لحد من تأثير السيول على المنازل، وبالتالي الحد من الأضرار ومنع الخسائر في

4 هاليغات وآخرون، موجات الصدمة: إدارة آثار تغير المناخ على الفقر، مجموعة البنك الدولي (2016).

5 وودن وآخرون، أثر الصدمات المناخية على الأسر المعيشية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مجموعة البنك الدولي (2014).

6 نبذة عن مصر، التدبير في الأخطار، مجموعة البنك الدولي (2018). تعتبر مصر قابلة وبصورة كبيرة للتأثر بمخاطر السيول الساحلية وسيول المناطق الحضرية وفيضان النيل والموجات الحارة الشديدة وحرائق البراري وندرة المياه.

7 نبذة عن مصر، البوابة الإلكترونية لمعارف تغير المناخ، مجموعة البنك الدولي (2018).

8 اخفضوا الحرارة: مواجهة الواقع المناخي الجديد، مجموعة البنك الدولي (2014)، ص 149.

الأرواح وتشريد الأهالي. ويمكن أن يوفر هذا المكون موارد إضافية للأسر للتكيف مع الموجات الحارة بضمن إجراء تغييرات إنشائية على منازلهم كبنائها بمواد لا تمتص الحرارة وطلائها باللون الأبيض (الذي يعكس الحرارة) والتحول إلى الأسطح المستوية (للحد من مساحة السطح الذي يمتص الحرارة) وتوفير تهوية أفضل بتركيب نوافذ وأبواب إضافية لتتبع التهوية وشراء وسائل راحة تضمن تدوير الهواء كالمراوح التي تعمل بالطاقة الشمسية ووحدة تكييف الهواء التي تعمل بالطاقة الشمسية.

16. سيتمكن المكون الثاني، من خلال نظام المعلومات الإدارية وقاعدة البيانات المحدثة لبرنامج تكافل وكرامة وكذلك السجل الوطني الموحد، الحكومة المصرية من تحديد الفئات السكانية الضعيفة تحديداً أدق في المناطق المتأثرة بالكوارث الاقتصادية والمناخية والوصول إلى هذه الأسر بشكل أكثر فعالية وكفاءة. وتسهل قواعد البيانات أو السجلات هذه سرعة توسيع نطاق تغطية البرامج في أوقات الأزمات. فعلى سبيل المثال، بالاستفادة من قاعدة بيانات برنامج تكافل وكرامة، ربطت وزارة التضامن الاجتماعي المستفيدين بحزم متكاملة أخرى من خدمات الحماية الاجتماعية بما فيها برنامج "سكن كريم" لتحسين الأوضاع المنزلية للأسر الفقيرة/ الضعيفة للغاية، ومن ذلك إنشاء الأسقف والأرضيات وتركيب وصلات المياه. بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق مجموعة الشروط المتعلقة بالصحة والتعليم في إطار المكون الثاني سيحسن قدرة الأسر الضعيفة على الصمود والتكيف بزيادة وعيها الصحي وتشجيعها على الاستثمار في تعليم أطفالها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والدخل مستقبلاً. وأخيراً سيتمكن المكون الرابع الأسر الفقيرة من تنويع مصادر رزقها والحد من اعتمادها على الأنشطة الزراعية المعرضة لمختلف الصدمات الموسمية والمناخية، وذلك من خلال تحسين مهاراتها الوظيفية للعمل بأجر/ العمل الحر في أنشطة أخرى من سلسلة القيمة، بما في ذلك الخدمات والاقتصاد الأخضر وسلامة الغذاء والتجارة.

17. وتحتاج الحكومة المصرية إلى مساندة البنك الدولي لتوسيع نطاق برنامج تكافل وكرامة. ويستجيب التمويل الإضافي المقترح لطلب الحكومة مساندة لتوسيع نطاق البرنامج. فقد دشنت الحكومة المشروع الأصلي بوتيرة سريعة للغاية لتعويض الآثار السلبية الناجمة عن تخفيض قيمة الجنيه المصري وارتفاع معدل التضخم. وتشمل إصلاحات الحكومة المصرية لشبكة الأمان الاجتماعي إصلاحات للبرامج الحكومية الأخرى القائمة، بما في ذلك الإلغاء التدريجي لبرنامج معاش الضمان الاجتماعي القديم، الذي يضم حالياً حوالي 1.6 مليون أسرة مسجلة. ويجري تقييم المستفيدين من هذا البرنامج، وذلك باستخدام اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي، وسيتم ترحيل المستفيدين المؤهلين إلى قاعدة بيانات برنامج تكافل وكرامة. وتخطط الحكومة المصرية لمساندة 3 ملايين أسرة بحلول 31 ديسمبر 2022، بمن فيهم المتقدمون الجدد للاستفادة من برنامج تكافل وكرامة والمستفيدون المؤهلون من برنامج معاش الضمان الاجتماعي القديم الذين أعيد تقييمهم. ويعطي الاستمرار في التوسيع السريع لبرنامج تكافل وكرامة زخماً للتحسين السريع في تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة التقييم، ويدعم أنظمة معلومات الإدارة، وتقديم الخدمات في 2,636 وحدة اجتماعية في عموم البلاد، ونظام معالجة المظالم، ورصد مجموعة الشروط، وتوسيع نطاق المساءلة الاجتماعية لضمان فعالية البرنامج وكفاءته. سيساند البنك الدولي، من خلال هذا المشروع، توسيع نطاق برنامج تكافل وكرامة للمساهمة في تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع بضمن استدامة النظام الجديد (الكفاءة). بالإضافة إلى ذلك فإن توسيع نطاق البرنامج بالحد من أخطاء الاستبعاد والاحتواء، واستهداف من يتجاوزون بالكاد خط اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي، سيدعم الحد من الفقر (الفعالية).

18. علاوة على ذلك، طلبت الحكومة المصرية مساندة البنك الدولي للتنفيذ التجريبي لنماذج الاحتواء/ التمكين الاقتصادي لتخفيف أي اعتماد كبير من جانب المستفيدين على مدفوعات التحويلات النقدية. وسيتم تنفيذ ذلك من خلال إدراج عنصر إضافي إلى التمويل الإضافي المقترح لمساندة أنشطة الاحتواء والتمكين الاقتصادي لتحسين وصول المستفيدين إلى فرص سبل كسب الرزق المستدامة والانتقال من الوظائف متدنية الإنتاجية إلى الوظائف عالية الإنتاجية. وسوف تمكن هذه المساندة بعض المستفيدين من بناء الاستقلال المالي والمرونة. بالإضافة إلى ذلك، سيساعد التنفيذ التجريبي لمختلف استراتيجيات التمكين الاقتصادي، استناداً إلى نماذج مبتكرة وأفضل الممارسات والخبرات الدولية، على تحديد استراتيجيات فعالة ومستدامة للخروج من برنامج تكافل وكرامة. علاوة على ذلك، فإن الأسر الفقيرة، المسجلة أيضاً في قاعدة بيانات برنامج تكافل وكرامة بيد أنها تتجاوز بالكاد خط الفقر وبالتالي ليست مؤهلة، تعتبر ضعيفة للغاية وتحتاج إلى التمتع بالفرص الاقتصادية لتفادي الوقوع في براثن الفقر.

II. وصف التمويل الإضافي

19. سيوسع التمويل الإضافي المقترح نطاق المشروع الأصلي ويعد هيكلته بفرض إضافي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة إجمالية 500 مليون دولار. سيوسع التمويل الإضافي نطاق المكونات الأول والثاني والثالث ويستحدث المكون الرابع لمساندة أنشطة الاحتواء والتمكين الاقتصادي. وتستلزم إعادة هيكلة المشروع الأصلي ما يلي: (1) مراجعة وتنقيح الهدف الإنمائي للمشروع؛ (2) تمديد تاريخ الإغلاق بمقدار ثلاث سنوات، من 30 نوفمبر 2019 إلى 30 ديسمبر 2022؛ (3) مراجعة فئة التدابير الوقائية للمشروع من جيم إلى باء نظراً لتضمين أنشطة قد تؤدي

إلى تفعيل السياسات الوقائية على النحو المبين في الأقسام التالية؛ (4) مراجعة إطار نتائج المشروع بما في ذلك إجراء مراجعات للأهداف الفردية، وإضافة مؤشرات تعكس المكون الرابع المضاف حديثاً والمؤشرات المرتبطة بالصراف.

20. تم فحص التمويل الإضافي المقترح لتحديد مخاطر تغير المناخ، ويُظهر الفحص الأولي أن مخاطر تغير المناخ على استدامة المشروع تعتبر "منخفضة". بشكل عام، تتصل الأضرار الرئيسية لتغير المناخ في مصر بارتفاع منسوب مياه البحر المتوسط الذي يؤدي إلى غرق مناطق ساحلية في دلتا النيل وحولها، وتغير أنماط التساقطات المطرية، وهو ما يتسبب في هطول أمطار غزيرة متسببة في فيضانات وسيول بالمناطق الحضرية (على امتداد المناطق الساحلية)، وفي سيول خاطفة لاسيما في صعيد مصر وسيناء وارتفاع متوسط درجات الحرارة وزيادة تكرار موجات الحر والعواصف الترابية. وعلى المدى القصير، يمكن أن تحد الظواهر المحتملة كالموجات الحارة الشديدة والعواصف الترابية القوية والسيول في المناطق الحضرية من توفر بعض الخدمات أو الأنشطة الاقتصادية وأن تؤثر على الإجراءات التدخلية التي ستنتم مساندها في إطار المشروع.

أ. الأهداف الإنمائية للمشروع

21. ستتم مراجعة الهدف الإنمائي للمشروع الأصلي على النحو التالي: "مساندة الجهة المقترضة في ضمان كفاءة وفعالية برنامج تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية وتحسين القدرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية⁹. ولتحقيق هذا الهدف، سيبقى المشروع نهجاً متكاملًا لتوفير مساندة للدخل وزيادة صلاحية المستفيدين للعمل وإنتاجيتهم. وسيتم تجريب هذا النهج وتقييمه وتصحيح مساره حسب الحاجة. إن الجمع بين الإجراءات التدخلية التي توفر شبكات الأمان وتنمية سبل كسب العيش والاحتواء الاقتصادي سيهيئ الأسر في نهاية المطاف للخروج من هوة الفقر بشكل مستدام. كما سيسهم وضع استراتيجيات خروج أيضاً في تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع بتشجيع الاحتواء الاجتماعي للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة وبضمان استدامة سبل كسب عيشهم مما يحسن فعالية وكفاءة برنامج تكافل وكرامة.

22. سيقاس الهدف الإنمائي المنقح للمشروع بمؤشرات نتائج تنقسم إلى مجموعتين: قياس الفعالية (النتائج الوسيطة للمكونين الأول والرابع)، والكفاءة (النتائج الوسيطة للمكونين الثاني والثالث). وقد تم تنقيح إطار النتائج ليعكس التغييرات المقترحة (بما في ذلك تعديل مستهدفات المؤشرات الأصلية لكي تعكس زيادة المستفيدين نتيجة التمويل الإضافي وجدول التنفيذ المنقح بالإضافة إلى إسقاط عدد من المؤشرات). وعلى غرار ترتيبات الصراف في إطار المشروع الأصلي، سيتم تفعيل المدفوعات في إطار جزء كبير من التمويل الإضافي بتحقيق نتائج محددة متفق عليها بشكل مشترك.

23. سيتم إسقاط المؤشرات الوسيطة التالية ضمن المكون الأول من المشروع الأصلي:

- نسبة الأسر التي لديها أطفال في الفئة العمرية 6-12 سنة وأطفال ملتحقون حديثاً بالدراسة (باستثناء الصف الأول)؛
- ونسبة الأسر التي لديها أطفال في الصفوف 1-12 وأفادت بانخفاض معدل تسرب الإناث؛
- وزيادة معدل استخدام العيادات الصحية في مناطق برنامج تكافل؛
- ونسبة الأمهات اللاتي أُندن بتحسّن معرفتهن بالمسائل الصحية.

24. سيضاف المؤشر الوسيط التالي ضمن المكون الأول:

- نسبة المستفيدين المقبولين في المحافظات الحدودية (من إجمالي المتقدمين من هذه المحافظات).

25. يجري العمل على إسقاط مؤشرات النتائج الوسيطة الأربعة المذكورة أعلاه حيث ثبت أن مجموعة شروط الرصد مهمة صعبة ومعقدة بالنسبة لوزارة التضامن الاجتماعي. فمنذ الموافقة على المشروع، لم تستطع الوزارة رصد مجموعة الشروط وإنفاذ الجزاءات. علاوة على ذلك، فمنذ بداية البرنامج في عام 2015، ظلت الوزارة تحت وطأة ضغوط سياسية لتوسيع نطاق التغطية لتخفيف أثر برنامج إصلاح الاقتصاد الكلي، وبالتالي أرجأت الوزارة إنفاذ مجموعة الشروط. وفي الآونة الأخيرة أعطيت الأولوية لإنفاذ مجموعة الشروط مع استكمال دليل العمليات لمجموعة الشروط وتوقيع بروتوكولات بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة الصحة ووزارة التعليم وجامعة الأزهر. وبالتالي فسوف يتتبع المشروع المؤشرات الواردة في وثيقة التقييم المسبق للمشروع الأصلي فيما يتعلق بالمواظبة على الدراسة بنسبة 80% والقيام بثلاث زيارات صحية سنوياً (بدلاً من اثنتين). علاوة على ذلك، ستضاف أربعة مؤشرات في إطار المكون الثاني على النحو التالي:

⁹ تتحدد "الكفاءة" وتقاس بالاستهداف الجيد للفقراء. يتم تعريف وقياس "الفاعلية" بتغطية الفقراء وتوفير اللبنة الإدارية الأساسية للبرنامج. يعرف "تحسين إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية" في هذا السياق بأنه تحسين القدرة على الحصول على فرص العمل بأجر أو العمل الحر للأسر المعيشية الفقيرة والضعيفة.

- نسبة المستفيدين الأطفال الذين هم في سن الدراسة ويملك البرنامج معلومات رصدية بشأن مواظبتهم على الدراسة، كما هو مسجل في نظام معلومات الإدارة.
- نسبة المستفيدين ذوي الأعمار المناسبة الذين يملك البرنامج معلومات رصدية بشأن أوضاعهم الصحية، كما هو مسجل في نظام معلومات الإدارة.
- النسبة المئوية للجان المساءلة الاجتماعية النشطة التي تفي باتخاذ إجراءات بناءً على الملاحظات التقييمية من المواطنين ومن المستفيدين من البرنامج.
- تطبيق اختبار قياس مستوى الدخل المنقح لإعادة تقييم المتقدمين ضمن الموجة الأولى والموجة الثانية.

26. في إطار المكون الثالث (إدارة المشروع وتقييم الرصد)، استُحدث مؤشر وسيط كما يلي:

- تم وضع اللسعات الأخيرة على تقييم أثر المكون الرابع.

27. في إطار المكون الرابع (المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي)، استُحدثت المؤشرات الوسيطة التالية:

- نسبة الطلبات المستلمة بشأن خدمات الاحتواء الاقتصادي التي يتم تقييمها للتأكد من أهليتها (توصيفها).
- المتقدمون الموصَّون لخدمات الاحتواء الاقتصادي الذين تم تدريبهم.

ب. المؤشرات على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع

28. ستبقى مؤشرات النتائج على مستوى الأهداف الإنمائية للمشروع الثلاثة على حالها (مع مراجعة المستهدف النهائي للمؤشر الثالث فقط)، فيما سيضاف مؤشر رابع ليعكس إضافة المكون الرابع.

- أ. **المؤشر الأول:** النسبة المئوية للأسر المستفيدة من البرنامج التي تعيش تحت خط الفقر (لقياس كفاءة/ دقة التوجيه) (المستهدف 60% بحلول موعد إنجاز المشروع)
- ب. **المؤشر الثاني:** النسبة المئوية للأسر الفقيرة التي يغطيها البرنامج (لقياس التغطية الإجمالية للبرنامج) (المستهدف 20% بحلول موعد إنجاز المشروع)
- ج. **المؤشر الثالث:** عدد الأيام - بعد تاريخ استحقاق الدفع - حتى إيداع الأموال في الحسابات الفردية للمستفيدين (مقياس اللبنة الإدارية للبرنامج) (المستهدف الأصلي 10 أيام بحلول موعد إنجاز المشروع - تم تنقيحه إلى يوم واحد بحلول موعد إنجاز المشروع)
- د. **المؤشر الرابع (جديد):** النسبة المئوية للمستفيدين من خدمات الاحتواء الاقتصادي الذين يستمرون في وظائفهم أو في العمل الحر بعد 6 أشهر من الانتهاء من تلقي حزمة الخدمات (المستهدف 40% بحلول موعد إنجاز المشروع؛ منهم على الأقل 30% نساء و 50% شباب في الفئة العمرية 18-35 سنة).

ج. مكونات المشروع والتكاليف

29. في إطار التمويل الإضافي المقترح، ستبقى المكونات الأصلية (المكونات من الأول إلى الثالث) دون تغيير، لكنها ستتضمن أموالاً إضافية لتوسيع نطاق الأنشطة. كما سيمول التمويل الإضافي أيضاً المكون الرابع الجديد. ويوجز الجدول 1 أدناه تكاليف المكونات المنقحة.

الجدول 1: تكاليف المشروع الأصلي والتمويل الإضافي المقترح حسب المكون

المكون	المشروع الأصلي (بملايين الدولارات)	التمويل الإضافي (بملايين الدولارات)	التكلفة الكلية للمشروع (بملايين الدولارات)
المكون الأول: تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة	375	435	810
المكون الثاني: مساندة أنظمة توجيه وتشغيل شبكات الأمان الاجتماعي	22	10	32
المكون الثالث: إدارة المشروع ورصده وتقييمه	3	5	8
المكون الرابع: المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي [جديد]		50	50
إجمالي التمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	400	500	900

30. تهدف المكونات الأول والثاني والرابع إلى بناء قدرة المواطنين الأشد فقراً واحتياجاً على الصمود قبل وقوع الصدمات والحيلولة دون انزلاقهم في هوة الفقر (أو بشكل أعمق في هوة الفقر)، بعد حدوث الصدمات. وقد ساعد بناء قاعدة بيانات موثوقة للمستفيدين المستضعفين ومساندة دقة استهداف الأسر الفقيرة على تحسين الاستعداد للمخاطر. ونتيجة لذلك يمكن توسيع نطاق التحويلات النقدية بسهولة استجابة للصدمات المرتبطة بالمناخ والأنواع الأخرى من الصدمات كانهدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وشدة الاعتماد على الأنشطة الزراعية وضعف إمكانية الحصول على الخدمات والبنية التحتية بتضمين آليات لكفاءة الاستهداف، كاختبار قياس مستوى الدخل الفعلي، وذلك بغية التحديد المسبق للأشخاص الأكثر عرضة للأخطار الطبيعية والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ؛ بالإضافة إلى تقديم مساندة للدخل تحمي الأسرة من الصدمات الاقتصادية والمرتبطة بالمناخ التي تؤثر على حياتهم اليومية (كارثاق منسوب مياه البحر) والسيول والموجات الحارة والعواصف الترابية وغيرها. كما أن خدمات الاحتواء الاقتصادي التي توفر فرص عمل بأجر أو تبني قدرات الفقراء على ريادة الأعمال تمكن الأسر المحتاجة أيضاً من تنوع سبل كسب عيشها في أنشطة متعددة في سلسلة القيمة وزيادة قدرتها على التكيف مع المناخ، وهو أمر بالغ الأهمية للأسر الفقيرة والمحتاجة التي تكون عرضة في الغالب لأكبر المخاطر الناجمة عن آثار تغير المناخ. وتحول هذه الخدمات دون انزلاقها بشكل أعمق في هوة الفقر، وتحدّ من تعرضها للمخاطر بشكل عام، وتسهم في التكيف مع تغير المناخ على المدى الطويل.

31. **المكون الأول: تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة (435 مليون دولار).** يساند هذا المكون تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية الذي ينفذه المقترض. وسيستخدم هذا المكون نهجاً قائماً على النتائج، حيث تضم المصروفات المعتمدة التحويلات النقدية المقدمة في إطار برنامج تكافل وكرامة، وسيساند المكون توسيع نطاق برنامج تكافل وكرامة في جميع محافظات مصر السبع والعشرين للوصول إلى ما مجموعه 3 ملايين أسرة مستفيدة من برنامج تكافل وكرامة بحلول 31 ديسمبر 2022. ويشمل هذا المتقدمين الجدد فضلاً عن الأسر المؤهلة من نظام معاش الضمان الاجتماعي القديم التي سيعاد تأهيلها باستخدام اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي في إطار عملية حل نظام معاش الضمان الاجتماعي القديم¹⁰.

32. **المكون الثاني: مساندة أنظمة توجيه وتشغيل شبكات الأمان الاجتماعي (10 ملايين دولار)** يساند هذا المكون تعزيز أنظمة الاستهداف والتشغيل لبرنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، وذلك من خلال جملة أمور منها: (1) تحسين النظم وإجراءات العمل الخاصة بالبرنامج، بما في

¹⁰ من المتوقع أن تسنّ الحكومة المصرية قانوناً للحماية الاجتماعية في 2020/2019 لحل نظام معاش الضمان الاجتماعي والإعلان عن نقل المستفيدين المؤهلين إلى برنامج تكافل وكرامة.

ذلك النظم والإجراءات المتعلقة بإدارة الحالات وتسليم المدفوعات والاتصالات؛ (2) تحسين البنية التحتية الإدارية والمساعدة التشغيلية للوحدات المعنية في وزارة التضامن الاجتماعي؛ (3) توفير التدريب لموظفي وزارة التضامن الاجتماعي وغيرهم من المسؤولين المعنيين لدى المقترض لتنفيذ برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية؛ (4) رصد برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، بما في ذلك تعزيز آلية معالجة المظالم وأنشطة مشاركة المواطنين؛ (5) إعادة تقييم معايير أهلية المستفيدين وكذلك عمليات تقييم وتجديد مسوغات أهلية المتقدمين الجدد.

33. سيساند المكون الثاني أيضاً توسيع برنامج كرامة، وذلك من خلال الآتي: (1) تعميم خطة وطنية معنية بالإعاقفة في إطار برنامج كرامة؛ (2) بناء القدرات المؤسسية لإعداد أدوات لتقييم الإعاقفة وتعزيز بيانات التسجيل؛ (3) توفير التدريب لمهنيين مختارين في المجال الطبي؛ (4) ربط آلية معالجة المظالم لبرنامج كرامة بنظام معلومات الإدارة لبرنامج تكافل وكرامة. ستنتم السحوبات في إطار هذا المكون مقابل المصروفات المعتمدة للأنشطة المحددة المنصوص عليها في خطة المشتريات المحدثة، وستمول بناء القدرات المؤسسية والاستثمارات لتعزيز قدرات الحكومة المصرية لتحسين فعالية وكفاءة برنامج تكافل وكرامة. ستبدأ عملية تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة التقييم بالجولة الأولى من الموجة الأولى 11 من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، واستناداً إلى الدروس المستفادة من هذه الجولة، سيتم إنجاز الجولة الثانية من الموجة الأولى من عملية تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة التقييم، ومن ثم يتم إنجاز الموجة الثانية¹¹. ستشمل عملية تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة التقييم أيضاً المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي لنقلهم إلى برنامج تكافل وكرامة. تعتبر عملية مراجعة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي للأسر في المحافظات الحدودية عملية بالغة الأهمية بالنظر إلى ارتفاع معدل الرفض فيما يخص هذه المحافظات، وفي محاولة لتعزيز الإنصاف والعدالة للأسر المحرومة للغاية وتعاني من نقص شديد في الخدمات الاجتماعية وارتفاع معدلات الفقر وعدم الاستقرار الأمني والتي هي في أمس الحاجة إلى برامج عاجلة ومرنة للمساعدة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تصميم وحدة مستقلة تابعة لنظام المعلومات الإدارية للمكون الرابع وتشغيلها لمساعدة رصد الأداء.

34. **المكون الثالث: إدارة المشروع ورصده وتقييمه (5 ملايين دولار).** سيساند هذا المكون ويمول التكاليف المرتبطة بأنشطة إدارة المشروع وتنفيذه، وذلك من خلال ما يلي: (1) تنفيذ رصد المشروع والمراجعات الداخلية الدورية والمراجعات الخارجية السنوية والتحقق المستقل السنوي من التحويلات النقدية؛ (2) استبقاء وحدة تنفيذ المشروع ومساعدة القدرات التشغيلية والتنفيذية لموظفي الوحدة؛ (3) إجراء تقييمات مستقلة لتوجيه المشروع وإجراءاته وتأثيره. سيمول هذا المكون (أ) رواتب موظفي وحدة تنفيذ المشروع (غير التابعين لجهاز الخدمة المدنية)؛ (ب) تكاليف تجهيز وتشغيل الوحدة المتعلقة بالإدارة اليومية للمشروع (المساحات المكتبية، والمرافق والمستلزمات، والرسوم المصرفية، والاتصالات، والترجمة، والنقل، والصيانة والتأمين، وتكاليف صيانة المباني والمعدات، وتكاليف السفر والإشراف)؛ (ج) المراجعات الداخلية الدورية والمراجعات الخارجية السنوية للأنشطة المالية وأنشطة المشتريات وفقاً للمتطلبات القانونية للبنك الدولي؛ (د) إجراء تقييم الأثر في نهاية مدة المشروع ككل؛ (هـ) الخدمات الاستشارية لإدارة المعارف والتوثيق وإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات برنامج تكافل وكرامة داخل وزارة التضامن الاجتماعي.

35. **المكون الرابع: المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي (50 مليون دولار).** في إطار التمويل الإضافي، سيتم استحداث المكون الرابع لمساعدة المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي، بما في ذلك ربط المستفيدين بخدمات التوظيف، وتوفير التدريب، وتحويلات الأصول إلى المستفيدين. وسيضمن المكون طائفة من الأنشطة لتكملة برنامج التحويلات النقدية بتحسين إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية التي تعزز قدرات تحقيق الدخل والمرونة الاقتصادية. سيتم التنفيذ التجريبي لمختلف نماذج الاحتواء الإنتاجي/ الاقتصادي بتعزيز مهارات المستفيدين وربطهم بفرص العمل بأجر أو العمل الحر. ويلبي هذا المكون الحاجة إلى اختبار نماذج مختلفة لسبل كسب العيش المستدامة المصممة خصيصاً لملاءمة توصيفات المتقدمين للاستفادة من برنامج تكافل وكرامة. ومن المتوقع أن تساعد برامج الاحتواء الاقتصادي الفعالة المستفيدين على الحد من اعتمادهم على التحويلات النقدية على المدى الطويل (يوجد وصف مفصل للمشروع في المرفق الأول، وأما المرفق الثاني فيتضمن وصفاً مفصلاً للمكون الرابع). سيستهدف المكون الرابع: (أ) أفراد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة الذين هم في سن العمل/ العاطلون عن العمل وغير النشطين، (ب) الأفراد الآخرون في سن العمل/ العاطلون عن العمل وغير النشطين المدرجون في قاعدة بيانات برنامج تكافل وكرامة بيد أنهم رُفضوا بناءً على درجاتهم في اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي والذين تجاوزوا بالكاد النقطة الفاصلة لحد الفقر (حصولهم على درجات بين 4.5-5.5 في اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي). وستحدد عملية اختبار المشاركين أولوية الأفراد بغرض تحقيق المستهدف وهو 50% شباب و 30% نساء.

11 وتتضمن الموجة الأولى ما يلي: الجولة الأولى - عملية تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة تقييم 180,000 مستفيد (من مارس - سبتمبر 2015)؛ والجولة الثانية - عملية تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة تقييم 320,000 مستفيد (من أكتوبر 2015 - مارس 2016).

12 وتتضمن الموجة الثانية ما يلي: الجولة الأولى - عملية تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة تقييم 250,000 مستفيد (أبريل - يونيو 2016)؛ والجولة الثانية - عملية تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة تقييم 250,000 مستفيد (يوليو 2016 - مارس 2017).

36. يتسق التمويل الإضافي المقترح تماماً مع إطار الشراكة الاستراتيجية لمجموعة البنك الدولي مع مصر للسنوات المالية 2015-2019 (التقرير رقم EG-94554، الذي ناقشه مجلس المديرين التنفيذيين في 17 ديسمبر 2015) وتم تمديده حتى السنة المالية 2021 خلال استعراض الأداء والدروس المستفادة في أبريل 2019، وخصوصاً مجال التركيز 3 "الاحتواء الاجتماعي"، والهدف 1-3: تحسين سبل حصول الفقراء على فرص للدخل القصير الأجل وتوسيع نطاق تغطية منظومة شبكات الأمان الاجتماعي، بالإضافة إلى الهدف 4-1: تعزيز المشاركة في مجال تقديم الخدمات. يتسق التمويل الإضافي المقترح مع استراتيجية مجموعة البنك الدولي للمساواة بين الجنسين (السنوات المالية 2016-2023، التقرير رقم 102114) والاستراتيجية الإقليمية الموسعة لمجموعة البنك الدولي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مارس 2019)، بما في ذلك التركيز على مشروع رأس المال البشري من خلال الاستثمار في الصحة والتعليم وتنمية الطفولة المبكرة من خلال شروط برنامج تكافل، ومن خلال توسيع وتوحيد برامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الفقراء والأشد ضعفاً. كما سيسهم المشروع أيضاً في ركيزة الاستراتيجية المعنية بتعزيز النمو المستدام والشامل للجميع من خلال تنمية المهارات وتعزيز فرص كسب العيش للنساء والشباب من خلال فرص العمل بأجر أو العمل الحر.

د. المساواة بين الجنسين والاحتواء الاجتماعي

37. يصنف مؤشر الفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2017 مصر في المرتبة 135 من بين 141 بلداً من حيث المشاركة الاقتصادية والفرص. فُتد حجم القوى العاملة في مصر بنحو 28.9 مليون في 2016، حيث تشكل النساء ما نسبته 24.2% من إجمالي قوة العمل. ويُعزى انخفاض مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى القيود على تنقلهن، والصعوبة التي يجدهن في الموازنة بين مسؤوليات الأسرة والعمل (والتي تتفاقم بسبب قلة خدمات الدعم ميسورة التكلفة لاسيما رعاية الطفل)، والأعراف والمعتقدات السائدة عن الدور المتصور للمرأة كمرربة وقائمة على رعاية الأسرة.¹³ وعلى نحو يسهم في انخفاض معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة، تبلغ نسبة النساء اللاتي يملكن منشآت أعمال خاصة بهن في مصر 23% فقط. وعلى الرغم من أن إمكانية الحصول على التمويل تشكل أحد القيود الرئيسية، فإن الشواهد تُظهر أنه قبل الحصول على ائتمان، يتعين على المنتجين محدودي الدخل/ منشآت الأعمال متناهي الصغر أولاً تعلم كيفية الإنتاج والتسويق وتعظيم الأرباح، وهو أمر يمكن أن يكون باهظ التكلفة.¹⁴ وهكذا وعلى غرار المشروع الأصلي، سيواصل التمويل الإضافي معالجة الفجوة القائمة بين الرجال والنساء في التمكين الاقتصادي والاجتماعي وكذلك مشاركتهما في برامج الحماية الاجتماعية من خلال التحويلات النقدية. أشارت الدراسة النوعية لتقييم أثر برنامج تكافل وكرامة إلى نتائج إيجابية في مجال تمكين نوع الجنس في إطار المشروع الجاري تنفيذه، وذلك باعتبار أن النساء هن المستفيدات الرئيسيات من التحويلات النقدية، مما أثر إيجابياً على قدرتهن على اتخاذ قرارات الإنفاق.

38. علاوة على ذلك، سيعالج المشروع التجريبي الجديد المعني بالاحتواء الإنتاجي/ الاقتصادي في إطار المكون الرابع الفجوات القائمة في المشاركة الاقتصادية ويعزز تعميم الخدمات المالية بين النساء. وعلى وجه التحديد، سيتم استحداث أنشطة لمعالجة الفجوات التي تواجه النساء من أجل مساندة عملهن بأجر، كخدمات التنسيب الوظيفي والتوظيف المستهدفة، وبدل النقل، والتغطية الجزئية للضمان الاجتماعي، فضلاً عن ربط المستفيدين بالمنظمات الشريكة والمنظمات غير الحكومية التي تقدم تدريبات على المهارات التقنية والشخصية للنساء والشباب. كما سينفذ المشروع أيضاً إجراءات تدخلية تجريبية تتعلق بالاحتواء الاقتصادي التي تتضمن تحويل الأصول لمساندة اشتغال المرأة بالعمل الحر. ويشمل ذلك توفير التدريب للنساء على الاستخدام الفعال للأصول في مختلف القطاعات التي تحظى بشعبية لديهن، كالحرف اليدوية والصناعات الزراعية والتجارة والخدمات، وتحسين قدرتهن على ريادة الأعمال من خلال الخدمات غير المالية للسماح بربطهن فيما بعد بمؤسسات التمويل متناهي الصغر.

39. سيساعد رصد مجموعة الشروط في إطار التحويلات النقدية المشروطة على معالجة التفاوتات الإقليمية بين الجنسين في رأس المال البشري وذلك باعتبار أن معدل الأمية بين الشباب في صعيد مصر يبلغ 24%، أي ضعف معدله بين نظرائهم الذكور، وأعلى بمقدار 10 نقاط مئوية من المتوسط الوطني للشابات.¹⁵ بالإضافة إلى ذلك، تشكل الفتيات في قرى صعيد مصر الفئة الأكبر من المتخلفين عن التعليم. وتُظهر الدراسات أن احتمال عدم الالتحاق مطلقاً بالدراسة يزداد بين الفتيات بواقع 2.3 مرة عنها بين الفتيان؛ وذلك في أغلب

¹³ زيتون، نهلة أحمد محمد صلاح الدين. 2018. دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة (اللغة الإنجليزية). واشنطن: مجموعة البنك الدولي.

¹⁴ المرجع السابق.

¹⁵ محسوب من واقع الصفحتين 42-43، الفصل الثالث، كتاب الإحصاء السنوي لوزارة التربية والتعليم 2016/2017. المحافظات الثماني هي الفيوم وبني سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا والأقصر وأسوان.

الأحوال نتيجة قيود التنقل المرتبطة بالعوامل الثقافية والأعراف الاجتماعية¹⁶. وسيكون التأثير على النساء إيجابياً من مساندة الدخل وتوفير حافز أكبر لتلقي التعليم على المستويات العليا، التي تتسرب منها الفتيات عادة، ويصل هذا التسرب إلى ذروته في الأسر الفقيرة والريفية.

40. قد يكون لمشروع التمويل الإضافي تأثير إيجابي أيضاً على زيادة الوعي بالعنف ضد المرأة أو العنف على يد الشريك الحميم أو أي نقاط أخرى تتعلق بالتنمية الاجتماعية والشاملة للجميع بين المستفيدين من خلال رسائل الاحتواء والتمكين التي يبعث بها المشروع. ويشتمل المشروع على نظام قوي وفعال لمعالجة المظالم، والذي سيستخدم لإظهار أي انتهاكات/ تحرش يتعلق بنوع الجنس لضمان تطبيق تدابير التخفيف المناسبة.

41. سيستمر المشروع في رصد وتسجيل المستفيدين من التحويلات النقدية المصنفة حسب نوع الجنس، وقد استحدثت مؤشراً جديداً لتسجيل مشاركة الإناث في النموذج التجريبي للاحتواء الاقتصادي من خلال المؤشر "النسبة المئوية للمستفيدين من خدمات الاحتواء الاقتصادي الذين يستمرون في وظائفهم أو في العمل الحر بعد 6 أشهر من الانتهاء من تلقي حزمة الخدمات. (النسبة المئوية)"، منهم 30% على الأقل من النساء (النسبة المئوية)". سيستمر الاستراتيجيات المعتمدة في إطار المشروع الأصلي في اشتغال النساء كمتلقيات للإعانات النقدية من برنامج تكافل وكرامة في إطار التمويل الإضافي (ويتم إيراد هذا بالتفصيل في وثيقة التقييم المسبق الأصلية للمشروع - تقرير رقم PAD611، بتاريخ 20 مارس 2016). وسيجري المشروع أثناء تنفيذه مزيداً من التحليلات الجنسانية ورصد المؤشرات المراعية للمساواة بين الجنسين كما هو موضح في إطار النتائج.

هـ. ترتيبات التنفيذ

42. ستبقى ترتيبات التنفيذ في إطار التمويل الإضافي كما هي بلا تغيير. وسيستمر تنفيذ المشروع من قبل وزارة التضامن الاجتماعي ويتبع ترتيبات التنفيذ الحالية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم توسيع الفريق ليشمل الموظفين الذين سيدعمون المكون الرابع المضاف حديثاً والمعني بالاحتواء الاجتماعي. لضمان وجود ترتيبات مؤسسية ملائمة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، سيتم إنشاء وحدة بيئية واجتماعية في وحدة تنفيذ المشروع على أن تضم خبيراً بيئياً واجتماعياً مخصصاً يسانده موظف للشؤون البيئية وموظف للشؤون الاجتماعية. وسيتولى الخبير رصد تنفيذ إطار الإدارة البيئية والاجتماعية والإشراف على هذين الموظفين. وستقوم الوحدة ككل برصد أنشطة المشروعات في جميع أنحاء مصر. وسيقوم الموظفون في الوحدة المركزية بمتابعة مراكز التنسيق البيئي والاجتماعي على المستوى المحلي (مستوى المحافظة/ الوحدة) لرصد التدابير الوقائية وضمان امتثال المشروع لسياسات الإجراءات الوقائية للبنك الدولي ولوائحه التنظيمية.

43. سيتم تنفيذ المشروع من خلال الهيكل الحالي لوزارة التضامن الاجتماعي بمساندة من وحدة تنفيذ المشروع التي تضم موظفين من الوزارة وتشكل فريق عمل البرنامج. الإدارة المركزية للمعاشات الاجتماعية التابعة للإدارة العامة للحماية الاجتماعية هي المسؤولة عن الإدارة اليومية للمشروع وتقديم التقارير إلى وزارة التضامن الاجتماعي، وتساندها وحدة تنفيذ المشروع. وعلى مستوى المناطق، يقوم بمساندة المشروع مديريات المناطق التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي والمكاتب الإقليمية والوحدات الاجتماعية التابعة للوزارة والموجودة في كل قرية أو مجموعة من القرى. هذه الوحدات مسؤولة عن التعبئة والتواصل والمداومة على الاتصال بالأسر المستفيدة. كما أبرمت وزارة التضامن الاجتماعي مذكرات تفاهم مع وزارتي الصحة والتعليم، كل على حدة، لمساندة المتابعة ورفع التقارير عن مجموعة الشروط. علاوة على ذلك، تعد وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري جزءاً لا يتجزأ من تنفيذ المكون الثاني، وأما الوظائف المالية والتعاقدية فهي موكلة إلى وحدة تنفيذ المشروع.

44. على مستوى السياسات، شكلت الحكومة لجنة وزارية رفيعة المستوى للعدالة الاجتماعية يرأسها رئيس الوزراء وبشارك فيها الوزراء المعنيون. وستواصل هذه اللجنة الإشراف على سير إصلاح الحماية الاجتماعية وتؤمن التنسيق بين القطاعات.

III. المخاطر الرئيسية

45. يعتبر التصنيف العام للمخاطر التي تواجه هذه العملية كبيراً. كان تصنيف مخاطر المشروع الأصلي كبيراً نتيجة عن عدم الاستقرار السياسي في البلد إبان التقييم المسبق للمشروع، فضلاً عن المخاطر الكبيرة بطبيعتها فيما يتعلق بأصحاب المصلحة والتصميم التشغيلي والجوانب المالية والتعاقدية. وأما المخاطر المصنفة باعتبارها مرتفعة أو كبيرة في إطار التمويل الإضافي فهي مخاطر الاقتصاد الكلي ومخاطر التصميم الفني ومخاطر القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالتنفيذ والاستدامة والمخاطر المالية والتعاقدية والمخاطر المتعلقة بأصحاب المصلحة والمخاطر الأخرى

¹⁶ أسعد، راجي، وغادة برسوم. "إقصاء الشباب في مصر: بحثاً عن فرص ثانية". مركز وولفسون للتنمية. ورقة عمل مبادرة شباب الشرق الأوسط.

استخدام المؤشرات المرتبطة بالصراف للمدفوعات في إطار المكون الرابع). علاوة على ذلك، تم خلال تنفيذ المشروع على مدار السنوات الأربع الماضية تخفيف العديد من مخاطر المشروع. ويُبرز القسم التالي المخاطر التي تم تخفيفها فضلاً عن المخاطر التي تعتبر مرتفعة أو كبيرة.

46. تم تخفيف المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة من كبيرة إلى متوسطة. ويرجع هذا إلى الاستقرار النسبي للأوضاع السياسية والذي كفل التزام الحكومة المصرية بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وسمح باستحداث وإنفاذ تدابير المساءلة والشفافية التي ساندت الحوكمة الرشيدة للبرنامج.

47. تعتبر مخاطر الاقتصاد الكلي كبيرة. المخاطر المحتملة التي قد تنشأ عن الإصلاحات الاقتصادية وإصلاح إعانات الدعم الجارية والتي قد تهدد استقرار الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية لبرنامج التحويلات النقدية، خاصة إذا استمرت معدلات التضخم والفقر في الارتفاع. وسيتم تخفيف هذه المخاطر من خلال التزام الحكومة بالحماية الاجتماعية بإدراج بند خاص لبرنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية في الموازنة العامة.

48. تم تخفيف مخاطر الاستراتيجيات والسياسات القطاعية من كبيرة إلى متوسطة. تشمل استراتيجيات القطاع المحسنة ترتيبات الصرف، حيث يتم صرف الجزء الأكبر من مدفوعات المشروع بناء على تحقيق النتائج المتفق عليها بشكل مشترك لا عن طريق مشتريات محددة.

49. تظل مخاطر التصميم الفني للمشروع كبيرة. حسن التصميم التشغيلي للمشروع فعالية وكفاءة استهدافه (الاستهداف الجغرافي وتطبيق اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي) وآليات تقديم الخدمة (استخدام التكنولوجيا المتطورة كأجهزة التابلت المحمولة للتسجيل والتحويل الإلكتروني للمدفوعات)، لكن استحداث مكون تجريبي جديد معني بالاحتواء الاقتصادي يشكل بعض المخاطر. وسيتم تخفيف هذه المخاطر بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية والاعتماد على الدروس المستفادة من تجارب البلدان الأخرى في تطوير برنامج تخرّج قوي ومتميز بالتوازي مع برامجها للتحويلات النقدية لضمان الحد من اعتماد المستفيدين على تلك التحويلات النقدية بمرور الوقت عن طريق تحديد مسارات التخرج من خلال برامج وإجراءات تدخلية خاصة بالاحتواء الاقتصادي.

50. تظل المخاطر المتصلة بالقدرات المؤسسية للتنفيذ والاستدامة كبيرة. تم تعزيز القدرات المؤسسية واستدامة البرنامج في إطار وزارة التضامن الاجتماعي من خلال بناء القدرات المؤسسية بمعرفة البنك الدولي وتدريب الموظفين والخبرة العملية في تنفيذ المشروع (بما في ذلك وظائف الرصد والتقييم ونظم معلومات الإدارة وآلية معالجة المظالم) ومن خلال إدارة المعرفة بقواعد وعمليات برنامج تكافل وكرامة، لكن استحداث مكون تجريبي جديد يشكل بعض المخاطر ويتطلب تعزيز القدرات الحالية. وسيتم تخفيف هذه المخاطر من خلال تعيين فريق جديد لمساندة المكون المضاف حديثاً المعني بالاحتواء الاقتصادي وكذلك الاستثمار في الهيكل المؤسسي لوزارة التضامن الاجتماعي وأنظمتها من خلال استحداث وحدة فعالة لنظام معلومات الإدارة من أجل إدارة مكون الاحتواء الاقتصادي ضماناً للتدقيق الكافي للمعلومات ورصد وتقييم الأداء. من المتوقع أيضاً أن يخضع فريق وزارة التضامن الاجتماعي الذي سيتم تعيينه للتدريب المستهدف وبناء القدرات، بما في ذلك التوجيه من البنك الدولي.

51. المخاطر المالية والتعاقدية كبيرة. على الرغم من أن وحدة تنفيذ المشروع اكتسبت قدرات وخبرة من خلال تنفيذ المشروع الأصلي وقادرة على إدارة أموال المشروع ومشترياته مع وجود ما يكفي من الإجراءات والموظفين، تظل المخاطر المالية والتعاقدية المجمع كبيرة نظراً للتأخير في تقديم التقارير المالية المرحلية في حينها. ولتخفيف هذه المخاطر، سيواصل البنك الدولي توفير التدريب والتوجيه اللازمين بشأن الجوانب المالية والتعاقدية بما في ذلك التدريب المنتظم على المشتريات والإدارة المالية.

52. ازدادت المخاطر البيئية والاجتماعية من منخفضة إلى متوسطة. ويعكس هذا التغيير في فئة التدابير الوقائية من الفئة (ج) إلى الفئة (ب) نتيجة إدراج المكون الرابع، الذي سيتضمن أنشطة تساند إجراءات تدخلية للاحتواء الاقتصادي وقد يكون لها أثر بيئي أو اجتماعي. وسيتم تخفيف هذه المخاطر من خلال إعداد وتطبيق إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الذي تم إعداده والإفصاح عنه بمعرفة وزارة التضامن الاجتماعي والبنك الدولي في 12 نوفمبر 2018.

53. تبقى مخاطر أصحاب المصلحة كبيرة كما هي، وترتبط بالتصورات السلبية المحتملة من جانب الجمهور والمجتمع المدني، لا سيما في تنفيذ عملية تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة التقييم في حزم تزايد معدل الفقر والتضخم. وسيتم تخفيف هذه المخاطر بضمان أن يكفل نظام معالجة المظالم القائم حل 80% من المظالم في حينه. ولتخفيف هذه المخاطر، ستستمر وزارة التضامن الاجتماعي في تنفيذ استراتيجيتها الثلاثية للاتصال، بما في ذلك الاتصالات السياسية/ على مستوى السياسات، والحملات الإعلامية الجماهيرية من خلال وسائل الإعلام والمشاورات مع المجتمع المدني،

وتوعية المستفيدين المستهدفين. وسترکز استراتيجية الاتصال هذه على زيادة الوعي بمجموعة شروط برنامج تكافل وكرامة وعمليات تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة التقييم ونماذج التخرج للحصول على المساندة الجماهيرية للبرنامج.

54. تشمل المخاطر الأخرى استخدام المؤشرات المرتبطة بالصراف لعمليات الصرف في إطار المكون الرابع، وتعتبر من المخاطر الكبيرة نظراً لأن هذا مكون تجريبي جديد. ويمثل هذا المكون 10% من إجمالي قيمة القرض. ولتخفيف هذه المخاطر، سيستفيد البنك من الخبرة الدولية للاعتماد على الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من البلدان بشأن الإجراءات التدخلية للاحتواء الاقتصادي. علاوة على ذلك فإن تقييم العمليات وتقييم منتصف المدة، اللذين يشكلان جزءاً من التصميم الأصلي للمكون المضاف حديثاً، سيوفران منصة جيدة للدروس المستفادة من الإجراءات تدخلية التجريبية.

IV. ملخص التقييم المسبق

أ. التحليل الاقتصادي والمالي

55. بمساندة توسيع نطاق التغطية لبرنامج تكافل وكرامة، من المتوقع أن يعود المشروع بالنفع المباشر على حوالي مليون أسرة فقيرة إضافية ويوسع الحماية التي توفرها شبكة الأمان المصرية بين النساء المستضعفات والأطفال والمعاقين. وتشمل المنافع المتوقع أن تعود على المستفيدين ما يلي: (أ) زيادة التحصيل العلمي للأطفال (بزيادة احتمالية الالتحاق بالمدرسة)، (ب) زيادة تراكم رأس المال البشري والإنتاجية بفضل الفحوصات الروتينية والفوائد الصحية، (ج) زيادة الاستهلاك وانخفاض احتمالية الوقوع في براثن الفقر.

56. من المتوقع أن تكون الجهود الجديدة لتنفيذ مجموعة شروط البرنامج مفيدة للمواطنين المستهدفين. وستسمح نظم معلومات البرنامج الآن بالتحقق من المساعدة المقدمة لغالبية الفصول للأطفال أبناء الأسر المستفيدة، وكذلك تتبّع استخدام الخدمات الصحية. وفي كلتا الحالتين، من المتوقع أن يتأثر تراكم رأس المال البشري للمستفيدين بشكل إيجابي؛ إذ يُتوقع أن تؤدي زيادة الانتظام إلى الحد من احتمال التسرب من الدراسة وبالتالي بلوغ مستوى أعلى من التحصيل الدراسي. ومن المتوقع أن يكون صافي القيمة الحالية لدخل الفرد الحاصل على قدر أعلى من التعليم أكبر منه في حالة عدم الحصول على م/م* مساندة برنامج تكافل وكرامة.

57. أظهرت التقييمات المستقلة لبرنامج تكافل حُسن استهداف الفقراء وزيادات ذات دلالة إحصائية في مستويات الاستهلاك (7.3% إلى 8.4%) وارتفاع مكافئ الإنفاق على المواد الغذائية للشخص البالغ (8.3%-8.9%) من الأسر المستفيدة، مع انخفاض متزامن في احتمال الانزلاق في هوة الفقر. وسيضمن الاستهداف المحسّن استمرار وصول المزايا إلى الفئات الأشد ضعفاً والأولى بالرعاية. وينتمي ثلثا المستفيدين من البرنامج إلى أدنى 40% من توزيع الاستهلاك. وقد أظهرت النتائج آثاراً إيجابية على الاستهلاك (الكلي والمتعلق بالمواد الغذائية) وجودة الأنظمة الغذائية وحالة تغذية الأطفال. وسيساند المشروع تنقيح اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي المستخدم لتحديد الأسر المؤهلة باستخدام أحدث بيانات المسح المتاحة. وينبغي أن تساعد فرصة دمج الدروس المستفادة وتصحيح أوجه القصور في دقة النماذج السابقة على تحسين استهداف البرنامج.

58. ويساند المشروع أيضاً شبكة أمان معززة بين الفئات الأشد ضعفاً والأولى بالرعاية من المستفيدين الحاليين من معاش الضمان الاجتماعي، الذي يبلغ متوسطه حالياً بين المتلقين 386 جنيهاً (22 دولاراً). ومع الانتقال إلى برنامج تكافل وكرامة، يُتوقع أن تحصل الفئات الأشد ضعفاً والأولى بالرعاية على مساندة أقوى، إلى جانب حوافز زيادة تراكم رأس المال البشري والإنتاجية بين الأفراد الأصغر سناً في الأسر المستفيدة.

59. ومن المتوقع أن يزيد مكون الاحتواء الاقتصادي بالمشروع من احتمالية التوظيف بين المستفيدين وبالتالي تحسين آفاق التنمية الاقتصادية أمامهم. ومن خلال توفير نظام الشباك الواحد لتوصيف المستفيدين وتقديم المشورة لهم ومساندة إدماجهم في سوق العمل، ستخفض التكاليف المرتبطة بالعثور على وظائف أو تأسيس منشآت أعمال انخفاضاً كبيراً، وسيوفر هذا بدوره فرصاً معززة للتنمية الاقتصادية لتيسير الخروج من البرنامج. وتمثل تحويلات تكافل في المتوسط 23% من نفقات الأسرة الشهرية. وبالتالي فمن المهم وجود استراتيجية لمنع حرمان الأفراد، الذين لم يعودوا مؤهلين للاستفادة من البرنامج، بشكل مفاجئ من المساندة.

60. ستعتمد الآثار طويلة المدى لمكون الاحتواء اعتماداً كبيراً على آليات التسليم، وكذلك على بيئة الاقتصاد الكلي في مصر. وتشير الدراسات المتعلقة ببرامج سوق العمل النشطة إلى وجود اختلافات كبيرة حول الآثار على نواتج سوق العمل، مع وجود أنواع معينة من البرامج لا يظهر لها أي

أثر. ويبدو أن آثار برامج سوق العمل النشطة تكون أعلى فيما يخص الشباب أو النساء، وتعتمد على مستوى المعرفة السابقة بريادة الأعمال، وعادة ما تحقق أداء أفضل عندما تشتمل على مكون يتعلق بترانيم رأس المال البشري. والمتوقع أن يتركز متلقو معونات برنامج تكافل وكرامة، وكذلك غير المؤهلين بالكاد، بشكل غير متناسب في صعيد مصر. فهناك شواهد على أن سوق العمل في المنطقة أظهرت انخفاضاً كبيراً في الوظائف الزراعية دون حدوث زيادة متزامنة في توفير فرص العمل في القطاعات الأخرى. وسيتعين على مكاتب برنامج تكافل وكرامة أن تكيف وتدمج قدر الإمكان احتياجات سوق العمل المحلية لتعظيم احتمالات توظيف المستفيدين. وأخيراً فإن إمكانات توفير فرص العمل في مصر نتيجة وضع الاقتصاد الكلي سترسم بوضوح معالم الفعالية العامة لبرنامج الاحتواء الاقتصادي، ولا سيما في المكونات الفرعية التي تساند العمل بأجر والعمل الحر.

ب. الجوانب الفنية

61. تعتبر المبررات الفنية لتصميم التمويل الإضافي هي نفسها المبررات الفنية للمشروع الأصلي. علاوة على ذلك، فمن خلال مساندة توسيع برنامج تكافل وكرامة، والالتزام بحل البرامج القديمة كعناش الضمان الاجتماعي القديم الذي يشمل حالياً ما يقرب من 1.6 مليون أسرة معيشية، تتخذ الحكومة خطوة مهمة على طريق لم شتات نظام الحماية الاجتماعية الحالي وإنشاء شبكة أمان اجتماعي جيدة التصميم موجهة للحد من الفقر. علاوة على ذلك، يعمل المشروع على اعتماد أفضل الممارسات المستمدة من جميع أنحاء المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

62. ويهدف اختيار برنامج التحويلات النقدية المشروطة إلى تخفيف وطأة الفقر على المدى القصير، مع تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري في الوقت نفسه بغرض كسر حلقة الفقر المتوارثة من جيل إلى آخر وزيادة الإنتاجية. ويتبع التصميم العديد من برامج التحويلات النقدية المشروطة الناجحة والواسعة النطاق في جميع أنحاء العالم والتي خضعت للتقييم وثبتت فعاليتها (على سبيل المثال: مشروع صندوق الأسرة وبرنامج الفرص). يزود برنامج تكافل وكرامة الأسر بمساندة للدخل تُعدُّ ضرورية لمكافحة الفقر والاستثمار في رأس المال البشري لأفرادها. وتهدف مجموعة الشروط المتعلقة بالتعليم والصحة في إطار تكافل إلى زيادة الإقبال على الخدمات الصحية فيما يخص الرعاية قبل الولادة، والولادة في المنشآت الصحية، وزيارات عيادات الصحة الوقائية للأطفال، فضلاً عن تشجيع التنوع الغذائي. وبالمثل تهدف مجموعة الشروط المتعلقة بالتعليم إلى تحسين نواتج تنمية الطفل (الأبعاد الإدراكية واللغوية والحركية والاجتماعية العاطفية). ويتطلب البرنامج المشروط توفر إمداد كافٍ من الخدمات لتمكين المستفيدين من الامتثال لمجموعة الشروط، وهو ما يمكن أن يشكل تحدياً في أشد المناطق فقراً. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الحكومة منخرطة بالفعل في العديد من المبادرات الوطنية والتي يساندها المانحون لضمان إمداد كافٍ من الخدمات. كما يمكن أن يفرض البرنامج المشروط أيضاً بعض التحديات الإدارية المتعلقة بضرورة قيام مقدمي الخدمات التعليمية والصحية بالإبلاغ عن إقبال المستفيدين على الاستفادة من الخدمة والتحقق من امتثالهم للشروط.

63. يساعد اختيار برنامج تحويلات نقدية غير مشروطة للمسنين والمعاقين على ضمان تغطية الفقراء من بين هذه الفئات الضعيفة غالباً. ونظراً لأن هذه الفئات كانت مشمولة ببرنامج معاش الضمان الاجتماعي القديم، فسيتم ترحيل المستفيدين المؤهلين منها إلى برنامج تكافل وكرامة، وسيتم حل معاش الضمان الاجتماعي باعتباره برنامجاً قديماً عديم الكفاءة وسيء التوجيه ومفتئناً. وقد انتقل كرامة بنجاح من التصنيف الطبي إلى التصنيف الوظيفي للإعاقة، مما يحد من التحيز ويزيد الموضوعية ويعزز رصد الاحتيايل والخطأ المحتملين في عملية إصدار الشهادات. ويطبق كرامة حالياً معايير وأدوات تتوافق مع أفضل الممارسات الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالتالي يضمن المشروع الإنصاف في قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على الحصول على الخدمات. وبناء على الدروس المستفادة أثناء تنفيذ النماذج الوظيفية، ستستتير التعديلات في تصميم وإجراءات برنامج كرامة.

64. استنار تصميم المكون المضاف حديثاً (المكون الرابع) بشأن تجريب نماذج الاحتواء/ التمكين الاقتصادي بتقييم الأثر الذي أجراه مشروع الاستثمار الطارئ للتوظيف الممول من البنك الدولي (P146143) والذي ساند انتقال الشباب إلى العمل. كما استرشد أيضاً بالمبادرات الأخرى التي نفذها شركاء التنمية، بما في ذلك مبادرة منظمة العمل الدولية "النوع الاجتماعي وروح المبادرة معاً" لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، ونموذج تخرج منظمة براك.

65. سيتم ربط برنامج تكافل وكرامة بالمشروع الوطني لنظام المعلومات المتكامل المصري. ويتمثل الهدف من المشروع في إنشاء قاعدة بيانات وطنية لدعم توحيد برامج شبكات الأمان الاجتماعي وتسهيل التنسيق بين آليات توجيه المساعدات المشروعين. وتضمن هذه الأنواع من أنظمة قواعد البيانات الموحدة دقة التوجيه من خلال الاعتماد على سلسلة من قواعد البيانات الإدارية المستمدة من مصادر مختلفة لتحديد ملكية الأصول والدخل وغيرها من السمات غير المباشرة التي يمكن في ضوئها تحديد الفقراء. وتسهل مثل قواعد البيانات أو السجلات هذه سرعة توسيع البرامج في أوقات الأزمات. كما يمكن أيضاً ربطها بمنصة تكنولوجية (على سبيل المثال: نظام بطاقات الأسرة الذكية) للسماح لواضعي السياسات برصد المدفوعات وتخصيص الإعانات، وبالتالي الحد من الخطأ والاحتيايل والفساد. كما يمكن أيضاً تحسين تخصيص الإنفاق العام عن طريق الحيلولة دون ازدواجية الاستفادة من برامج متعددة في الأحوال التي لا يُسمح فيها بذلك. وقد حققت هذه المبادرة بالفعل بعض التقدُّم نحو ربط قواعد البيانات الخاصة بالبطاقة

الذكية العائلية ومعاش الضمان الاجتماعي والضمان الاجتماعي باستخدام بطاقة الرقم القومي. وعلى المدى الطويل، يمكن استغلال هذا المشروع في الخدمات الاجتماعية والاستثمارات الأخرى التي تتجاوز حدود الحماية الاجتماعية، والتي يمكن أن تشمل الصحة والتعليم والإسكان، من بين أمور أخرى.

ج. الإدارة المالية

66. سيتبع التمويل الإضافي ترتيبات الإدارة المالية المعمول بها في إطار المشروع الأصلي والتي ستتولى بموجبها وزارة التضامن الاجتماعي مسؤولية تنفيذ الإدارة المالية، وذلك باستخدام أنظمة وإجراءات مقبولة لدى البنك الدولي. تضم وحدة تنفيذ المشروع أخصائي إدارة مالية ومحاسباً مسؤولين عن الوظائف ذات الصلة بالإدارة المالية اليومية. وستواصل الوحدة احتفاظها بسجلات محاسبية كاملة وتوثيق مصروفات المشروع من خلال التقارير المالية المحلية. بالإضافة إلى ذلك، سيستخدم المشروع المؤشرات المرتبطة بالصراف كتدبير إضافي لتفعيل السحوبات من حساب القرض. سيتم تدقيق القوائم المالية سنوياً وفقاً لمعايير التدقيق الدولية بمعرفة مدققين مستقلين مؤهلين مقبولين لدى البنك الدولي. وسيستمر تقديم تقارير التدقيق إلى البنك الدولي في غضون ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية (من 1 يوليو إلى 30 يونيو).

67. **تدفق الأموال.** ستفتح وزارة التضامن الاجتماعي حساباً مخصصاً لدى البنك المركزي المصري، على أن تتبع الإيداعات في هذا الحساب المخصص والصراف منه الأحكام الواردة في "خطاب الصراف والمعلومات المالية". وبالإضافة إلى ذلك، سيتم السماح بطريقتي رد المصروفات والمدفوعات المباشرة. وسيتم صرف حصيلة القرض نموذجاً مستنداً إلى التقارير المالية المحلية، بجانب كشف التسوية ذي الصلة بالمؤشر المرتبط بالصراف.

68. يشتمل التمويل الإضافي في اتفاقية القرض على بند يسمح بالتمويل بأثر رجعي بما يصل إلى 20% من حصيلة القرض (100 مليون دولار) لمصروفات/ مدفوعات المشروع المعتمدة التي ينفذها المقترض، وذلك بما لا يزيد عن 12 شهراً قبل تاريخ التوقيع على اتفاقية قرض التمويل الإضافي. وقدرت الحكومة احتياجها إلى 125 مليون دولار لتغطية المدفوعات النقدية للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة ومساندة جهود وزارة التضامن الاجتماعي في تسريع إنجاز المؤشرات المرتبطة بالصراف المتعلقة بالتغطية وعملية تجديد مسوغات الأهلية وتنقيحات اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي. وسيسر هذا عن ضرورة تحميل المصروفات في بداية الفترة من موارد البنك الدولي خلال الأشهر الستة الأولى من التنفيذ؛ لأن الوفورات المتوقعة من إصلاحات دعم الطاقة المرتقبة والمقررة في يوليو 2019 لن تبدأ في الظهور في الموازنة إلا في تاريخ لاحق. وسوف تقدم وزارة التضامن الاجتماعي إلى البنك الدولي توقعات المدفوعات النقدية للربعين الأولين بين يوليو وديسمبر 2019. وستستند جميع عمليات السحب من القرض في إطار الفئتين 1 و 2 من اتفاقية القرض إلى الشواهد المرضية للبنك الدولي فيما يتعلق بتحقيق المؤشرات المرتبطة بالصراف/ النتائج المرتبطة بالصراف ذات الصلة والمستندات المؤيدة.

69. **أداء الإدارة المالية حتى الآن.** اتسم أداء الإدارة المالية للمشروع حتى الآن بأنه مرضٍ إلى حد ما. وبصرف النظر عن بعض الاستثناءات، ولا سيما في الأطر الزمنية واكتمال تقديم التقارير المالية المرحلية، فإن المشروع يمثل إلى حد كبير لمتطلبات اتفاقية القرض المعنية برفع التقارير عن الإدارة المالية. كما تبيّن أيضاً أن عملية الصراف من القرض مرضية؛ فالسحوبات مؤيدة بتقديم التقارير المالية المرحلية مع التحقق من إنجاز المؤشرات المرتبطة بالصراف على النحو المنصوص عليه في وثيقة المشروع واتفاقية القرض. وتمت الإشارة إلى العديد من المجالات التي تتطلب تدعيماً في إطار التمويل الإضافي، وتشمل الآتي:

(أ) ما زال الاتصال بين وحدة تنفيذ المشروع والإدارات التابعة للوزارة فيما يتعلق بإعداد المدفوعات ووثائق المصروفات يعتبر مسألة مثار قلق. ومن شأن استخدام الإجراءات القياسية والمبسطة المتفق عليها تحسين إعداد المعاملات/ المدفوعات.

(ب) تمت الإشارة إلى مشكلات حديثة متعلقة بتدفق الأموال بالإضافة إلى استخدام حساب بسيط يحتوي على أموال مجمعة. وعلى الرغم من استحسان المواءمة مع نظام المدفوعات الإلكترونية الحكومية الجديد من خلال وحدة مركزية بوزارة المالية بوجه عام، فقد أدى هذا في الواقع إلى رصيد قائم من السلفة المدفوعة مقدماً في الحساب المخصص للمشروع إلى الحساب الوسيط. وقد نوقشت تسوية هذا الرصيد مع الاتفاق على ترتيب بديل وتأكيده خلال آخر بعثة لمساندة التنفيذ.

70. هناك مخاطر إضافية قد تنشأ مع عمليات تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة التقييم للمستفيدين، وهذه المخاطر كبيرة وقد تؤدي أيضاً إلى زيادة كبيرة في الشكاوى. وينطوي المكون الرابع المضاف حديثاً (التنفيذ التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي) أيضاً على مخاطر إضافية مرتبطة بالأهلية، واستحداث أنشطة جديدة كالترتيب على الإلمام بالنظم المالية والتنسيب الوظيفي وتقديم حوافز مؤقتة لأصحاب العمل والعاملين. وسوف تشمل هذه الأنشطة الجديدة على اختبار نماذج جديدة للإجراءات التدخلية، واستحداث نظام جديد لمعلومات الإدارة، واعتماد برنامج جديد لتقديم المنح. ومن

منظور الحوكمة الشاملة، يقوم المشروع باعتماد العديد من التدابير لتدعيم ترتيباته المعنية بالحوكمة. وتشمل هذه التدابير: إنشاء لجان مساهمة اجتماعية على مستوى القرية للمساعدة على نشر معلومات البرنامج والمساعدة على استيفاء متطلبات التقديم والتحقق من أهلية المستفيدين؛ وإجراء دراسات لتقييم العمليات والأثر ومراجعات للأداء؛ والتعاقد مع شركة متخصصة لإجراء "تحليل للفجوات" في نظام معلومات الإدارة يشمل تخطيط عمليات الأعمال وضمان الجودة والأمن الرقمي وقضايا سجلات عملية المراجعة، من بين أمور أخرى. وسوف تستفيد عملية تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة التقييم والأنشطة الجديدة في إطار المكون الرابع استفادة جزئية من تدابير الحوكمة الحالية المذكورة أعلاه. وتشمل تدابير التخفيف الإضافية تنقيحات لدليل عمليات المشروع، وتنمية قدرات موظفي المديرية/ الوحدات في وزارة التضامن الاجتماعي، واعتماد معايير شفافة لاختيار المنظمات غير الحكومية واستهداف المستفيدين.

د. المشتريات

71. ستظل وحدة تنفيذ المشروع الكائنة في وزارة التضامن الاجتماعي مسؤولة عن جوانب ومسؤوليات المشتريات بشكل عام في إطار المشروع. وتنطبق على هذا المشروع لوائح البنك الدولي التنظيمية للمشتريات لمقتضي تمويل المشروعات الاستثمارية، المؤرخة في يوليو 2016، والمنقحة في نوفمبر 2017 وأغسطس 2018. وستسري على المشروع أيضاً إرشادات البنك الدولي عن منع ومكافحة الاحتيال والفساد في المشروعات التي تمول بقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير واعتمادات ومنح من المؤسسة الدولية للتنمية" والمؤرخة 15 أكتوبر 2006 والمنقحة في يناير 2011، و1 يوليو 2016.

72. يشمل توسيع المكون الأول في إطار التمويل الإضافي (بمبلغ إضافي وقدره 435 مليون دولار) التحويلات النقدية ولا يشمل أي مشتريات. وستندرج أنشطة المشتريات ضمن المكونات الثاني والثالث والرابع، وستشمل إلى حد كبير السلع والخدمات غير الاستشارية والخدمات الاستشارية. سيجري شراء السلع والخدمات المطلوبة من السوق المحلية أو الأسواق الدولية. وأما المشتريات في إطار المكون الرابع، المعني بمنح العمل الحر المدفوعة بالطلب، فسيتم تنفيذها وفقاً لدليل المشتريات المبسط الذي أعدته وزارة التضامن الاجتماعي بما يتماشى مع اللوائح التنظيمية للمشتريات. نظراً لأن المنح بطبيعتها مدفوعة بالطلب، سيتم تضمين أنشطة المشتريات ذات الصلة في خطة المشتريات لكل منحة مع اعتمادها من وحدة تنفيذ المشروع؛ لكن خطط المشتريات هذه لن تكون جزءاً من خطة مشتريات المشروع في نظام التتبع المنهجي وتبادل المعلومات في مجال المشتريات.

73. تماشياً مع لوائح البنك الدولي التنظيمية للمشتريات، أعدت وزارة التضامن الاجتماعي استراتيجية مشتريات خاصة بالمشروع لأغراض التنمية. وتتضمن استراتيجية مشتريات المشروع لأغراض التنمية ما يلي: (أ) عرض عام للمشروع؛ (ب) سياق العمليات بما في ذلك نظام الحوكمة والعوامل الاقتصادية وجوانب الاستدامة والعوامل التكنولوجية؛ (ج) البحوث السوقية؛ (د) قدرات التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، أعد البنك الدولي وأجاز خطة مشتريات للثمانية عشر شهراً الأولى من تنفيذ المشروع. وتشمل أنشطة المشتريات المفصلة المتوخاة في إطار البرنامج ما يلي:

- وضع نظام رصد وتقييم؛
- اختيار جهة تحقق مستقلة؛
- اختيار موظفي وحدة تنفيذ المشروع والاستشاريين؛
- عقد المراجع الخارجي للحسابات.

74. تعتبر مخاطر المشتريات في إطار المشروع متوسطة. تنطبق على المشروع حدود المراجعة المسبقة للعمليات متوسطة المخاطر في سياسات البنك الدولي. بالإضافة إلى العقود المقدر تجاوزها للحد المقرر، ستخضع الشروط المرجعية للخدمات الاستشارية وخدمات بناء القدرات الموسسية للمراجعة الفنية والاعتماد بمعرفة البنك الدولي. وبالإضافة إلى المراجعة المسبقة، سينفذ البنك الدولي بعثتين إشرافيتين على الأقل سنوياً، بما في ذلك مراجعة لاحقة للمشتريات تغطي 5% على الأقل من التعاقدات التي تمت ترسيبها خلال فترة المراجعة.

هـ. الجوانب الاجتماعية (بما في ذلك التدابير الوقائية)

75. من المتوقع أن يستمر مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي في تحقيق آثار اجتماعية إيجابية بتضمين التمويل الإضافي. وقد لوحظت بالفعل تحسينات كبيرة في الاستهداف، وذلك باستخدام مزيج من الاستهداف الجغرافي (المناطق الأشد فقراً في المراكز الأعلى في معدلات الفقر) وتطبيق اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي. وقد أشار تقييم الأثر الذي أجراه مشروع تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي إلى أن 58% من المستفيدين ينتمون إلى أدنى شريحتين خمسين من السكان، مما يدل على أن الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً تشكل على الأرجح المستفيدين الرئيسيين من المشروع. وسوف تزداد منافع التحويلات النقدية للفقراء مع توسيع المشروع وإدخال تحسينات إضافية على اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي وتطوير السجل الوطني الموحد لتحسين دقة استهدافه. وستواصل الأثر الإيجابي على النساء؛ فأكثر من 88% من المستفيدين من التحويلات النقدية أمهات،

ومن المتوقع أن تمنح التحويلات النقدية التمكين الاقتصادي وتزيد مشاركة المستفيدات في اتخاذ القرارات العائلية. ويوفر تقديم مساندة الدخل المشروطة حافزاً قوياً لإبقاء الفتيات في المراحل العليا من التعليم المدرسي، وذلك في الظروف التي كن سينقطعن فيها عادة عن التعليم، خاصة في المناطق الفقيرة والريفية. كما سيتم تعزيز قيادة المرأة وتمكينها من خلال مشاركتها في لجان المساءلة الاجتماعية وأنشطة مشاركة المواطنين. وتُظهر الدراسة النوعية لتقييم الأثر المستقل لبرنامج تكافل وكرامة تحقيق نتائج إيجابية على المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالتمكين والكرامة، حيث وجدت الدراسة شواهد على أن تحويلات تكافل مكنت بعض النساء من خلال زيادة قدرتهن على اتخاذ قرارات الإنفاق باستخدام هذه التحويلات.

76. من المتوقع أيضاً أن يساعد المكون الرابع - المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي - المستفيدين على الوصول إلى فرص كسب الرزق المستدامة (من خلال برامج كالنتسيب الوظيفي والتدريب على مهارات الصلاحية للعمل وتحويل الأصول) وتعزيز الشمول المالي.

77. مع إدراج المكون الرابع، من المتوقع أن يفعل المشروع سياسة العمليات OP 4.01 المعنية بالتقييم البيئي مع تصنيف من "الفئة ب". وسوف تتم مساندة الأنشطة التي يُتوقع أن تتسبب في حدوث آثار بيئية في إطار هذا التمويل الإضافي عن طريق تحويل الأصول أو الأنشطة المدعومة بمنح في القطاعات ذات الصلة بالحرف اليدوية، والصناعات الزراعية، والتجارة والخدمات، والتي قد ينطوي القطاع الأخير منها على مخاطر عنف ضد المرأة وبخاصة في صورة تحرش جنسي. بالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن التحويلات النقدية تزيد سلطة المرأة لاتخاذ القرار وتمكينها اقتصادياً زيادة كبيرة، إلا أنها قد تنطوي أحياناً على مخاطر تعرّضها للعنف على يد شريكها الحميم نتيجة شعوره بالاستياء من المرأة بعد حصولها على مزيد من الدخل (إذا لم يكن الرجال هم المتلقون للمساعدة) وتصعيد الشركاء الحميمين للتهديدات بالعنف لإجبار النساء على التخلي لهن عن المال. لكن الجدير بالملاحظة أن مشروع التمويل الإضافي قد يكون له في المقابل أثر إيجابي بزيادة الوعي بالعنف ضد المرأة أو العنف على يد الشريك الحميم أو أي جوانب أخرى تتعلق بالتنمية الاجتماعية والشاملة للجميع بين المستفيدين من خلال رسائل الاحتواء والتمكين التي ينقلها المشروع. فعلى سبيل المثال، كشف تقييم أثر برنامج تكافل وكرامة أن بعض النساء اللاتي يتلقين التحويلات أفدن بأن هذه التحويلات تساعدهن على تخفيف الضغوط المالية على الأزواج مما يقلل مستويات التوتر داخل الأسرة المعيشية. ويشتمل المشروع على نظام قوي وفعال لمعالجة المظالم، والذي سيستخدم لإظهار أي انتهاكات/ تحرش يتعلق بنوع الجنس لضمان تطبيق التدابير المناسبة للحد من المخاطر والآثار. تم إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع والإفصاح عنه في البلد وعلى الموقع الإلكتروني للبنك الدولي في 12 نوفمبر 2018 (انظر القسم 10 أو أدناه) لتقييم المخاطر الاجتماعية المحتملة، وفحص أي مشاريع فرعية قياساً على هذه المخاطر، وتحديد تدابير لتخفيف المخاطر التي تم الوقوف عليها كزيادة الوعي/ التدريب على التصدي للعنف ضد المرأة، واعتماد مدونات قواعد السلوك، وتعزيز آلية معالجة المظالم/ نظام معلومات الإدارة مع معاملة مكرسة للشكاوى من نوع العنف ضد المرأة، وخطة عمل جامعة لمنع العنف ضد المرأة/ الاستجابة له على أن تتمحور حول الناجيات وتوفر سبل انتصاف وترتبط الضحايا المحتملات بخدمات المساندة والموارد.

و. البيئة (بما في ذلك التدابير الوقائية)

78. تم تصنيف المشروع الأصلي باعتباره من الفئة "ج" لأنه لم يفعل أي سياسات للإجراءات الوقائية. لكن التمويل الإضافي يستحدث مراجعة لفئة التدابير الوقائية للمشروع إلى الفئة "ب" بما يتماشى مع سياسة العمليات OP 4.01 (التقييم البيئي). وتعد هذه المراجعة إلى إدراج المكون الرابع الذي يشمل تزويد المستفيدين بتحويلات أصول/ منح لتسهيل أنشطة تحقيق الدخل/ كسب الرزق في القطاعات التالية: الحرف اليدوية، والصناعات الزراعية، وقطاعا التجارة والخدمات. وسوف تكون هذه المشروعات الفرعية صغيرة الحجم، ولن تسفر إلا عن آثار بيئية سلبية بسيطة، إن حدث. وسيتم تخفيف الآثار السلبية المحتملة من خلال تنفيذ تدابير التخفيف المبيّنة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع.

79. ويتضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية ما يلي: (أ) أداة فحص لفحص كل مشروع فرعي على حدة، ومن ثم تخصيص التصنيف البيئي المناسب له وإعداد وثيقة بيئية واجتماعية إذا لزم الأمر، (ب) أحكام استبعاد أي مشاريع فرعية قد يكون لها أثر بيئي سلبي كبير، (ج) تقييم للقدرات المؤسسية لوزارة التضامن الاجتماعي؛ وسيقترح نظام للإدارة البيئية والاجتماعية لتحديد وتقييم وإدارة ورصد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية التي سيساندها المكون الرابع. راجع البنك الدولي واعتمد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية - بما في ذلك التقرير عن المشاورات - وتم الإفصاح عنه داخل مصر وعلى الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك في 12 نوفمبر 2018.

80. تم فحص المشروع لتحديد مخاطر تغير المناخ، ويشير الفحص الأولي إلى أن مخاطر تغير المناخ على استدامة المشروع تعتبر "منخفضة". بشكل عام، تتصل الأضرار الرئيسية لتغير المناخ في مصر بارتفاع مستوى مياه البحر المتوسط الذي سيؤدي إلى غرق مناطق ساحلية في دلتا النيل وحولها، وتغير أنماط التساقطات المطرية، وهو ما يتسبب في هطول أمطار غزيرة متسببة في فيضانات وسيول بالمناطق الحضرية (على امتداد المناطق الساحلية)، وفي سيول خاطفة لاسيما في الصعيد وسيناء وارتفاع متوسط درجات الحرارة وزيادة تكرار موجات الحر والعواصف الترابية. وعلى المدى القصير، يمكن أن تحد الظواهر المحتملة كالموجات الحارة الشديدة والعواصف الترابية القوية والسيول في المناطق الحضرية من توفر بعض الخدمات أو الأنشطة الاقتصادية وأن تؤثر على الإجراءات التدخلية التي ستمت مساندها في إطار المشروع.



7. معالجة المظالم بالبنك الدولي

81. يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد الذين يعتقدون أنهم تضرروا من أحد المشاريع التي يساندها البنك الدولي أن يتقدموا بشكاوهم إلى الآليات القائمة حالياً لمعالجة المظالم على مستوى المشروع أو إلى دائرة معالجة المظالم بالبنك. وتكفل دائرة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى فور تلقيها بغرض معالجة المخاوف والشواغل المتصلة بالمشروع. كما يمكن للمجتمعات المحلية والأفراد المتضررين من المشروع رفع شكاوهم إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك التي تقرر ما إذا كان ضرر وقع - أو قد يقع - نتيجة لعدم التزام البنك بسياساته وإجراءاته. ويجوز رفع الشكاوى في أي وقت بعد أن يتم لفت انتباه البنك الدولي مباشرة إلى هذه المخاوف، وإعطاء الفرصة لجهاز إدارته للرد عليها. للاطلاع على أي معلومات بشأن كيفية رفع شكاوى الشركات إلى خدمة معالجة المظالم التابعة للبنك الدولي، يُرجى زيارة هذا الموقع: <http://www.worldbank.org/en/projects-operations/products-and-services/grievance-redress-service>. للمزيد من المعلومات عن كيفية تقديم الشكاوى إلى هيئة التفتيش المستقلة التابعة للبنك الدولي، يرجى زيارة هذا الموقع: www.inspectionpanel.org.



سادساً: ملخص جدول التغييرات

لم يتغير	تغير	
	✓	الأهداف الإنمائية للمشروع
	✓	إطار النتائج
	✓	المكونات والتكاليف
	✓	تاريخ (تواريخ) إقبال القرض
	✓	السياسات الوقائية المطبقة
	✓	فئة التصنيف البيئي
✓		الجهة المسؤولة على إدارة التنفيذ
✓		الإلغاءات المقترحة
✓		إعادة التخصيص بين فئات الصرف
✓		ترتيبات الصرف
✓		الاتفاقيات القانونية
✓		الترتيبات المؤسسية
✓		الإدارة المالية
✓		المشتريات
✓		تغييرات أخرى

سابعاً: تفاصيل التغيير

الهدف الإنمائي للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع الحالي

الهدف الإنمائي للمشروع هو مساندة الجهة المقترضة في ضمان كفاءة وفعالية برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية. تتحدد "الكفاءة" ونقاس بالاستهداف الجيد للفقراء. يتم تعريف وقياس "الفاعلية" بتغطية الفقراء وتوفير اللبنة الإدارية الأساسية للبرنامج.



الهدف الإنمائي الجديد المقترح للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع هو مساندة الجهة المقترضة في ضمان كفاءة وفعالية برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية وتحسين القدرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

المكونات

اسم المكون الحالي	التكلفة الحالية (بملايين الدولارات)	الإجراء	اسم المكون المقترح	التكلفة المقترحة (بملايين الدولارات)
تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة	375.00	منفّح	تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة	810.00
مساندة أنظمة توجيه وتشغيل شبكات الأمان الاجتماعي	22.00	منفّح	مساندة أنظمة توجيه وتشغيل شبكات الأمان الاجتماعي	32.00
إدارة المشروع ورصده وتقييمه	3.00	منفّح	إدارة المشروع ورصده وتقييمه	8.00
	0.00	جديد	المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي	50.00
المجموع	400.00		900.00	

تاريخ (تواريخ) إقفال القرض

قرض/اعتماد/صندوق استثماري	الحالة	الإقفال الأصلي	الإقفال الحالي	المقترح الإقفال	الموعد النهائي المقترح لطلبات السحب
IBRD-84960	تاريخ النفاذ	30 نوفمبر 2019	30 نوفمبر 2019	30 ديسمبر 2022	30 أبريل 2023

المبالغ المتوقعة صرفها (بالدولار)

السنة المالية	سنوياً	تراكمياً
2015	452,500.00	452,500.00
2016	205,211,235.00	205,663,735.00
2017	100,000,000.00	305,663,735.00
2018	73,788,765.00	379,452,500.00
2019	10,054,368.00	389,506,868.00
2020	222,544,066.00	612,050,934.00
2021	167,258,566.00	779,309,500.00



2022	90,690,500.00	870,000,000.00
2023	30,000,000.00	900,000,000.00
الأداة المنهجية لتصنيف مخاطر العمليات		
فئة المخاطر	تصنيف أحدث تقرير عن أوضاع التنفيذ ونتائجه	التصنيف الحالي
المخاطر السياسية ومخاطر الحوكمة	● متوسطة	● متوسطة
مخاطر الاقتصاد الكلي	● كبيرة	● كبيرة
الاستراتيجيات والسياسات القطاعية	● كبيرة	● متوسطة
مخاطر التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	● كبيرة	● كبيرة
مخاطر القدرات المؤسسية فيما يتعلق بالتنفيذ والاستدامة	● متوسطة	● كبيرة
المخاطر المالية والتعاقدية	● كبيرة	● كبيرة
مخاطر الجوانب البيئية والاجتماعية	● منخفض	● متوسطة
أصحاب المصلحة	● كبيرة	● كبيرة
أخرى	● كبيرة	● كبيرة
التصنيف العام للمخاطر	● كبيرة	● كبيرة
الامتثال		
التغير في السياسات الوقائية المطبقة		
نعم		
السياسات الوقائية المطبقة	الحالي	المقترح
منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك بشأن التقييم البيئي (OP/BP 4.01)	لا	نعم
منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.03) بشأن معايير الأداء لأنشطة القطاع الخاص	لا	لا
منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04) بشأن الموائد الطبيعية	لا	لا
منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.36) بشأن الغابات	لا	لا

لا	لا	منشور سياسة العمليات (OP 4.09) بشأن مكافحة الأفات
لا	لا	منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11) بشأن الموارد الثقافية المادية
لا	لا	منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10) بشأن الشعوب الأصلية
لا	لا	منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12) بشأن إعادة التوطين القسرية
لا	لا	منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37) بشأن سلامة السدود
لا	لا	منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50) بشأن المشروعات على مجاري المياه الدولية
لا	لا	منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60) بشأن المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها

فئة التقييم البيئي

التغير في فئة التقييم البيئي

نعم

فئة التقييم البيئي الأصلية

غير مطلوب (ج)

فئة تقييم التصنيف البيئي الحالية

غير مطلوب (ج)

فئة التقييم البيئي المقترحة

تقييم جزئي (ب)

الاتفاقيات/المعاهدات القانونية – التمويل الإضافي لتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي (P168414)

الأقسام والوصف

<p>الجدول 2. E. 1. يقوم المقترض، من خلال وزارة التضامن الاجتماعي، في موعد لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر من تاريخ سريان المشروع، بتعيين جهة للتحقق المستقل بموجب مهام واختصاصات مقبولة لدى البنك، وذلك لإجراء تدقيقات أداء سنوية للتحويلات النقدية. يلتزم المقترض بضمان رفع تقارير تدقيق الأداء المذكورة لبرنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية إلى البنك في موعد لا يتجاوز خمسة وأربعين (45) يوماً من نهاية كل سنة مالية أثناء تنفيذ المشروع.</p>
<p>الجدول 2. B. 1. يلتزم المقترض، في موعد لا يتجاوز ستة (6) أشهر من تاريخ سريان المشروع، بأن يوعز لوزارة التضامن الاجتماعي بتحديث واعتماد دليل عمليات المشروع على نحو يرضى عنه البنك ومن ثم تنفيذ المشروع وفقاً لأحكام هذا الدليل.</p>



الشروط

النوع
الصرف

الوصف

لا يجوز القيام بأي سحبات: (أ) بالنسبة للمدفوعات التي تتم قبل تاريخ اتفاقية القرض، باستثناء أنه يجوز إجراء سحبات في حدود مبلغ إجمالي لا يتجاوز 100,000,000 دولار لأداء مدفوعات تمت قبل تاريخ التوقيع بمدة تصل إلى 12 شهراً لتغطية المصروفات المعتمدة؛ (ب) بالنسبة للمدفوعات التي تتم في إطار الفئتين (1) و (2) حتى يقدم المقترض أدلة مرضية للبنك فيما يخص تحقيق النتائج المرتبطة بالصرف والوثائق الإضافية المؤيدة الواردة في خطاب الصرف والمعلومات المالية.



8. إطار النتائج والرصد

إطار النتائج
البلد: جمهورية مصر العربية
التمويل الإضافي لتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي

الهدف الإنمائي للمشروع

الهدف الإنمائي للمشروع هو مساندة الجهة المقترضة في ضمان كفاءة وفعالية برنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية وتحسين القدرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية.

مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع حسب الأهداف/النواتج

المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة				خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصراف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
مساندة المقترض لإنشاء برنامج تكافل وكرامة التي يتسم بالكفاءة والفعالية. (الإجراء: هذا الهدف جديد)							
60.00	60.00	0.00	0.00	0.00	0.00	النسبة المئوية للأسر المستفيدة من البرنامج التي تعيش تحت خط الفقر (لقياس كفاءة/ دقة التوجيه) (النسبة المئوية)	
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
20.00	20.00	0.00	0.00	0.00	0.00	النسبة المئوية للأسر الفقيرة التي يغطيها البرنامج (لقياس التغطية)	



المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة				خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصرف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
							(الإجمالية للبرنامج) (النسبة المئوية)
							الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر
60.00					0.00		من بينها تعولها نساء (النسبة المئوية)
1.00					0.00		عدد الأيام - بعد تاريخ استحقاق الدفع - حتى إيداع الأموال في الحسابات الفردية للمستفيدين (مقياس اللبنة الإدارية للبرنامج) (الأيام)
							الأساس المنطقي: تم تنقيح المستهدف في إطار التمويل الإضافي من 10 أيام (في إطار المشروع الأصلي) إلى يوم واحد.
							الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر
							تحسين القدرة على الاستفادة من الفرص الاقتصادية. (الإجراء: هذا الهدف جديد)
40.00	25.00	10.00			0.00		النسبة المئوية للمستفيدين من خدمات الاحتواء الاقتصادي الذين يستمرون في وظائفهم أو في العمل الحر بعد 6 أشهر من الانتهاء من تلقي حزمة الخدمات. (النسبة المئوية)
							الأساس المنطقي: استُحدث هذا المؤشر لقياس الهدف الإنمائي للمشروع المتمثل في تحسين الوصول إلى الفرص الاقتصادية من خلال الربط بأنشطة الاحتواء المثمرة.
30.00	30.00	30.00			0.00		منهم 30% على الأقل من النساء (النسبة المئوية)



المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة				خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصراف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
الإجراء: هذا المؤشر جديد							
50.00	50.00	50.00			0.00		من بينها 50% على الأقل شباب (18 إلى 35 سنة) (النسبة المئوية)
الإجراء: هذا المؤشر جديد							
مؤشرات النتائج الوسيطة حسب المكونات							
المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة				خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصراف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
المكون الأول: تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة (الإجراء: هذا المكون جديد)							
3,000,000.00	1,500,000.00	900,000.00	700,000.00	500,000.00	0.00		عدد المستفيدين بشكل مباشر من المشروع
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
الأساس المنطقي: تم تنقيح هذا المؤشر من 1,000,000 إلى 3,000,000 مستفيد بشكل مباشر في إطار التمويل الإضافي.							
60.00					0.00		المستفيدات (النسبة المئوية)
12,750,000.00					0.00		عدد المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر (العدد)
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
الأساس المنطقي:							



المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة				خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصرف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
تم تنقيح المستهدف النهائي في إطار التمويل الإضافي من 3,000,000 إلى 12.75 مليون. يتتبع هذا الرقم أيضاً التحليل حسب المعوقين الفقراء أو المسنين الفقراء (65 سنة فأكثر) أو الأيتام الفقراء.							
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	تدشين برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية (نعم/لا)
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	تطوير التطبيق المستند إلى اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي واعتماد وتطبيق درجات اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي (نعم/لا)
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	الاتصالات والتواصل قيد التنفيذ (نعم/لا)
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
80.00	70.00	70.00	60.00	0.00	0.00	0.00	نسبة الأسر في برنامج تكافل الفرعي التي تلتزم بشروط التعليم المتمثلة في المواظبة على الدراسة بنسبة 80% (النسبة المئوية)
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	نسبة الأسر التي لديها أطفال أعمارهم 6-12 سنة ملتحقون حديثاً بالدراسة (النسبة المئوية)



المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة				خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصراف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
							الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	نسبة الأسر التي لديها أطفال في الصفوف 1-12 وأفادت بانخفاض معدل تسرب الإناث (النسبة المئوية)
							الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه
70.00	70.00	60.00	50.00	0.00	0.00	0.00	نسبة الأسر في برنامج تكافل الفرعي التي تلتزم بشروط الصحة المتمثلة في القيام بثلاث زيارات سنوياً إلى الوحدة الصحية والاحتفاظ بسجلات لمتابعة نمو الأطفال (النسبة المئوية)
							الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر
							الأساس المنطقي: تم تنقيح هذا المؤشر من زيارتين إلى 3 زيارات في إطار التمويل الإضافي.
20.00	20.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	زيادة معدل استخدام العيادات الصحية في مناطق برنامج تكافل (النسبة المئوية)
							الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه
50.00	50.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	نسبة الأمهات اللاتي أفدن بتحسّن معرفتهن بالمسائل الصحية (النسبة المئوية)
							الإجراء: تم وضع علامة على هذا المؤشر لإلغائه



المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة				خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصرف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
50.00	50.00	0.00	0.00	0.00	0.00	النسبة المئوية من المستفيدين الذين يزداد استهلاكهم من المواد الغذائية (النسبة المئوية)	
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
40.00	30.00	20.00			0.00	نسبة المستفيدين المقبولين في المحافظات الحدودية (من إجمالي المتقدمين من هذه المحافظات) (النسبة المئوية)	
الإجراء: هذا المؤشر جديد							
المكون الثاني: مساندة نظام توجيه وتشغيل شبكات الأمان الاجتماعي (الإجراء: هذا المكون جديد)							
80.00	75.00	70.00	60.00	50.00	0.00	نسبة المستفيدين الذين شملتهم العينة ولا تشتمل بياناتهم الواردة في الطلب على أي تباينات أو أخطاء متى تم التحقق منها (النسبة المئوية)	
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	إتمام تقييم دقة استهداف اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي (نعم/لا)	
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	تكييف اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي بعد تقييم دقة الاستهداف (نعم/لا)	



المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة				خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصراف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
							الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر
نعم	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	إجراء تقييم للعملية بعد الموجة الأولى (نعم/لا)
							الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نظام معلومات الإدارة صالح للتشغيل (نعم/لا)
							الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر
نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	قيام نظام معلومات الإدارة إلكترونيًا بمزامنة معلومات مكتب الدعم الإداري من قواعد بيانات معاش الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي (نعم/لا)
							الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر
100.00	100.00	100.00	100.00	100.00	0.00	0.00	نسبة المستفيدين الذي يتلقون مدفوعاتهم عن طريق المدفوعات الإلكترونية (النسبة المئوية)
							الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	"وحدة العناية بالمستفيدين - إدارة الحالات" بنظام معلومات الإدارة صالحة للتشغيل (نعم/لا)
							الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر



المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة				خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصراف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	وحدة الامتثال للشروط بنظام معلومات الإدارة صالحة للتشغيل (نعم/لا)	
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	وحدة إدارة الشكاوى بنظام معلومات الإدارة صالحة للتشغيل (نعم/لا)	
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
80.00	70.00	60.00	50.00	0.00	0.00	النسبة المئوية من المظالم التي عولجت في الإطار الزمني المقرر (النسبة المئوية)	
الإجراء: تم تنقيح هذا المؤشر							
30.00	20.00	10.00			0.00	نسبة المستفيدين الأطفال في سن الدراسة الذين يملك البرنامج معلومات رصدية بشأن مواظبتهم على الدراسة، كما هو مسجل في نظام معلومات الإدارة. (النسبة المئوية)	
الإجراء: هذا المؤشر جديد							
30.00	20.00	10.00			0.00	نسبة المستفيدين ذوي الأعمار المناسبة الذين يملك البرنامج معلومات رصدية بشأن أوضاعهم الصحية، كما هو مسجل في نظام معلومات الإدارة. (النسبة المئوية)	



المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة				خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصرف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
الإجراء: هذا المؤشر جديد							
80.00	60.00	50.00			0.00	النسبة المئوية للجان المساءلة الاجتماعية النشطة التي تفيد باتخاذ إجراءات بناءً على الملاحظات التقييمية من المواطنين ومن المستفيدين من البرنامج. (النسبة المئوية)	
الإجراء: هذا المؤشر جديد							
نعم	لا	لا			لا	تطبيق اختبار قياس مستوى الدخل المنقح لإعادة تقييم المتقدمين ضمن الموجة الأولى والموجة الثانية (نعم/لا)	
الإجراء: هذا المؤشر جديد							
المكون الثالث: إدارة المشروع ورصده وتقييمه (الإجراء: هذا المكون جديد)							
نعم	لا	لا			لا	تم وضع اللمسات الأخيرة على تقييم أثر المكون الرابع (نعم/لا)	
الإجراء: هذا المؤشر جديد							
المكون الرابع: المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي (الإجراء: هذا المكون جديد)							
80.00	50.00	40.00			0.00	نسبة الطلبات المستلمة بشأن خدمات الاحتواء الاقتصادي التي يتم تقييمها للتأكد من أهليتها (توصيفها) (النسبة المئوية)	



المستهدف النهائي	المستهدفات الوسيطة				خط الأساس	المؤشر المرتبط بالصراف	اسم المؤشر
	4	3	2	1			
							الإجراء: هذا المؤشر جديد
30.00	20.00	10.00			0.00		المتقدمون الموصفون لخدمات الاحتواء الاقتصادي الذين تم تدريبهم (النسبة المئوية)
							الإجراء: هذا المؤشر جديد
خطة الرصد والتقييم: مؤشرات الأهداف الإنمائية للمشروع							
المسؤولية عن جمع البيانات	منهجية جمع البيانات	مصدر البيانات	التواتر	التعريف/الوصف	اسم المؤشر		
تقييم مستقل تتعاقد عليه وزارة التضامن الاجتماعي.	تقييم نهاية المدة في نهاية المشروع؛ استناداً إلى مسح الاستهلاك لعينة عشوائية من المستفيدين.	تقييم الاستهداف في نهاية المشروع. استناداً إلى مسح الاستهلاك لعينة عشوائية من المستفيدين.	نهاية المشروع.		النسبة المئوية للأسر المستفيدة من البرنامج التي تعيش تحت خط الفقر (لقياس كفاءة/ دقة التوجيه)		
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.	مسح الفقر الوطني: استناداً إلى سؤال أضيف إلى مسح عن تغطية تكافل وكرامة.	مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر 2018/2017 - مسح الفقر الوطني: استناداً إلى سؤال أضيف إلى مسح عن تغطية تكافل	نهاية المشروع.		النسبة المئوية للأسر الفقيرة التي يغطيها البرنامج (لقياس التغطية الإجمالية للبرنامج)		



		وكرامة.			
نهاية المشروع		مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر 2018/2017 (مسح الفقر الوطني: استناداً إلى سؤال أضيف إلى مسح تغطية تكافل وكرامة)	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء		من بينها تعولها نساء
جهة التحقق المستقل.	التحقق الفني المستقل باستخدام مسح بالعينة العشوائية.	التحقق الفني المستقل باستخدام مسح بالعينة العشوائية.	سنوياً		عدد الأيام - بعد تاريخ استحقاق الدفع - حتى إيداع الأموال في الحسابات الفردية للمستفيدين (مقياس اللبنة الإدارية للبرنامج)
وزارة التضامن الاجتماعي	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	سنوياً		النسبة المئوية للمستفيدين من خدمات الاحتواء الاقتصادي الذين يستمرون في وظائفهم أو في العمل الحر بعد 6 أشهر من الانتهاء من تلقي حزمة الخدمات.
					منهم 30% على الأقل من النساء
					من بينها 50% على الأقل شباب (18 إلى 35 سنة)

خطة الرصد والتقييم: مؤشرات النتائج الوسيطة

اسم المؤشر	التعريف/الوصف	التواتر	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	المسؤولية عن جمع البيانات
المستفيدون بشكل مباشر من المشروع		كل ستة أشهر	نظام معلومات الإدارة للبرنامج	نظام معلومات الإدارة للبرنامج	وزارة التضامن الاجتماعي/ وحدة تنفيذ المشروع



المستفيدات	عدد المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر	كل ستة أشهر	كل 6 أشهر	نظام معلومات الإدارة للبرنامج	وزارة التضامن الاجتماعي
تدشين برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.
تطوير التطبيق المستند إلى اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي واعتماد وتطبيق درجات اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.	تقرير عن سير العمل مع الصور / بعثات مساندة التنفيذ.	تقرير عن سير العمل مع الصور / بعثة إشرافية المشروع	تقرير عن سير العمل مع الصور / بعثة إشرافية المشروع	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.
الاتصالات والتواصل قيد التنفيذ	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.	تقرير عن سير العمل مع الصور / بعثات مساندة التنفيذ.	تقرير عن سير العمل مع الصور / بعثات مساندة التنفيذ.	تقرير عن سير العمل مع الصور / بعثات مساندة التنفيذ.	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.
نسبة الأسر في برنامج تكافل الفرعي التي تلتزم بشروط التعليم المتمثلة في المواظبة على الدراسة بنسبة 80%	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.
نسبة الأسر المعيشية التي لديها أطفال أعمارهم 6-12 سنة ملتحقون حديثاً بالدراسة (باستثناء الصف الأول)	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.
ونسبة الأسر المعيشية التي لديها أطفال في الصفوف 1-12 وأفادت بانخفاض معدل تسرب الإناث	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.
نسبة الأسر المعيشية في برنامج تكافل الفرعي التي تلتزم بشروط الصحة المتمثلة في القيام بثلاث	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	وزارة التضامن الاجتماعي / وحدة تنفيذ المشروع.



		بعثات مساندة التنفيذ/ نظام معلومات الإدارة للبرنامج			زيارات سنوياً إلى الوحدة الصحية والاحتفاظ بسجلات لمتابعة نمو الأطفال
نهاية المشروع		السجلات الإدارية للمنشآت الصحية	التقييم المستقل		زيادة معدل استخدام العيادات الصحية في مناطق برنامج تكافل
نهاية المشروع		تقييم الأثر	التقييم المستقل		ونسبة الأمهات اللاتي أفدن بتحسّن معرفتهن بالمسائل الصحية
استشاري التقييم المستقل.	التقييم المستقل.	التقييم المستقل.	مرة واحدة في نهاية المشروع.	(المستفيدون الذين يتحسن استهلاكهم من المواد الغذائية/ جميع المستفيدين المشمولين بالمسح) يتم تحديد المستهدفات في مسح خط الأساس	النسبة المئوية من المستفيدين الذين يزداد استهلاكهم من المواد الغذائية
وزارة التضامن الاجتماعي	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نصف سنوي.		نسبة المستفيدين المقبولين في المحافظات الحدودية (من إجمالي المتقدمين من هذه المحافظات)
وزارة التضامن الاجتماعي/ وحدة تنفيذ المشروع.	مسح عينة التحقق؛ نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	مسح عينة التحقق؛ نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	سنوي.		نسبة المستفيدين الذين شملتهم العينة ولا تشمل بياناتهم الواردة في الطلب على أي تباينات أو أخطاء متى تم التحقق منها
استشاري مستقل.	التقييم المستقل.	التقييم المستقل.	مرة واحدة.		إتمام تقييم دقة استهداف اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي
استشاري مستقل.	التحقق المستقل بمعرفة جهة التقييم المستقل.	التحقق المستقل بمعرفة جهة التقييم المستقل.	مرة واحدة.		تكييف اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي بعد تقييم دقة الاستهداف
استشاري مستقل.	التقييم المستقل.	التقييم المستقل.	مرة واحدة.		إجراء تقييم عملية بعد الموجة الأولى
وزارة التضامن الاجتماعي/ وحدة تنفيذ المشروع.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج وبعثات مساندة التنفيذ.	كل بعثة مساندة تنفيذ.		نظام معلومات الإدارة صالح للتشغيل



قيام نظام معلومات الإدارة إلكترونياً بمزامنة معلومات مكتب الدعم الإداري من قواعد بيانات معاش الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي	مرة واحدة.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	التقييم الخارجي (تدقيق نظام معلومات الإدارة).	شركة التحقق المستقل/ التدقيق.
نسبة المستفيدين الذي يتلقون مدفوعاتهم عن طريق المدفوعات الإلكترونية	مرة واحدة سنوياً.	التحقق الفني المستقل باستخدام مسح بالعينة العشوائية.	مسح بالعينة العشوائية.	شركة التحقق المستقل/ التدقيق.	شركة التحقق المستقل/ التدقيق.
"وحدة العناية بالمستفيدين - إدارة الحالات" بنظام معلومات الإدارة صالحة للتشغيل	مرة واحدة.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	التقييم الخارجي (تدقيق نظام معلومات الإدارة).	شركة التحقق المستقل/ التدقيق.
وحدة الامتثال للشروط بنظام معلومات الإدارة صالحة للتشغيل	مرة واحدة.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	التقييم الخارجي (تدقيق نظام معلومات الإدارة).	شركة التحقق المستقل/ التدقيق.
وحدة إدارة الشكاوى بنظام معلومات الإدارة صالحة للتشغيل	مرة واحدة.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	التقييم الخارجي (تدقيق نظام معلومات الإدارة).	شركة التحقق المستقل/ التدقيق.
النسبة المئوية من المظالم التي عولجت في الإطار الزمني المقرر	كل ستة أشهر	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	شركة التحقق المستقل/ التدقيق.	شركة التحقق المستقل/ التدقيق.
نسبة المستفيدين الأطفال الذين هم في سن الدراسة ويملك البرنامج معلومات رصدية بشأن مواظبتهم على الدراسة، كما هو مسجل في نظام معلومات الإدارة.	سنوي.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	وحدة الشروط بنظام معلومات الإدارة في وزارة التضامن الاجتماعي.	وحدة الشروط بنظام معلومات الإدارة في وزارة التضامن الاجتماعي.
نسبة المستفيدين ذوي الأعمار المناسبة الذين يملك البرنامج معلومات رصدية بشأن أوضاعهم الصحية، كما هو مسجل في نظام معلومات الإدارة.	سنوي.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	وحدة الشروط بنظام معلومات الإدارة في وزارة التضامن الاجتماعي.	وحدة الشروط بنظام معلومات الإدارة في وزارة التضامن الاجتماعي.
النسبة المئوية للجان المساءلة الاجتماعية النشطة التي تفيد باتخاذ إجراءات بناءً على الملاحظات التقييمية من المواطنين ومن المستفيدين من البرنامج.	سنوي.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	وزارة التضامن الاجتماعي/ وحدة تنفيذ المشروع.	وزارة التضامن الاجتماعي/ وحدة تنفيذ المشروع.



وزارة التضامن الاجتماعي/ وحدة تنفيذ المشروع.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	سنوي.	تطبيق اختبار قياس مستوى الدخل المنح لإعادة تقييم المتقدمين ضمن الموجة الأولى والموجة الثانية
تقييم الأثر المستقل بمعرفة شركة مستقلة.	تقييم الأثر المستقل بمعرفة شركة مستقلة.	تقييم الأثر المستقل بمعرفة شركة مستقلة.	نهاية المشروع.	تم وضع اللمسات الأخيرة على تقييم أثر المكون الرابع
وزارة التضامن الاجتماعي/ وحدة تنفيذ المشروع.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	سنوياً.	نسبة الطلبات المستلمة بشأن خدمات الاحتواء الاقتصادي التي يتم تقييمها للتأكد من أهليتها (توصيفها)
وزارة التضامن الاجتماعي/ وحدة تنفيذ المشروع.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	نظام معلومات الإدارة للبرنامج.	سنوياً.	المتقدمون الموصفون لخدمات الاحتواء الاقتصادي الذين تم تدريبهم



مصفوفة المؤشرات المرتبطة بالصرف				
إجراء المؤشر المرتبط بالصرف				
المؤشر المرتبط بالصرف 1				
الانتهاء من تجديد مسوغات الأهلية للمستفيدين من الجولة الأولى في إطار برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية.				
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
النواتج	لا	نعم/لا	100,000,000.00	0.00
خط الأساس	لا			
السنة المالية 2019			0.00	
السنة المالية 2020	نعم		100,000,000.00	
السنة المالية 2021			0.00	
السنة المالية 2022			0.00	
السنة المالية 2023			0.00	
الأساس المنطقي:				
الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالصرف جديد				
إجراء المؤشر المرتبط بالصرف				
المؤشر المرتبط بالصرف 2				
عدد المستفيدين الموصَّفين الذين تلقوا تدريباً في إطار المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي.				
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
النواتج	نعم	العدد	25,000,000.00	0.00
خط الأساس	0.00			



	0.00		السنة المالية 2019
	0.00		السنة المالية 2020
6,000 مستفيد تم تدريبه.	25,000,000.00	30,000.00	السنة المالية 2021
	0.00		السنة المالية 2022
	0.00		السنة المالية 2023
الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالصرف الجديد الأساس المنطقي: النتيجة المرتبطة بالصرف 2.1: 30,000 مستفيد أموا التدريب في إطار المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي. الحد الأدنى من المدفوعات لما لا يقل عن 6,000 مستفيد. (خط الأساس: 0)			

إجراء المؤشر المرتبط بالصرف			
المؤشر المرتبط بالصرف 3			
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)
المخرجات	لا	نعم/لا	5,000,000.00
خط الأساس	لا		
			0.00
			0.00
			0.00
			0.00
	نعم		5,000,000.00
الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالصرف الجديد			

إجراء المؤشر المرتبط بالصرف



المؤشر المرتبط بالصرف 4			
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)
النواتج	لا	العدد	125,000,000.00
خط الأساس	2,268,801.00		
السنة المالية 2019			0.00
السنة المالية 2020	2,500,000.00		125,000,000.00
السنة المالية 2021			0.00
السنة المالية 2022			0.00
السنة المالية 2023			0.00
الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالصرف الأساس المنطقي: النتيجة المرتبطة بالصرف 4.1: 231,199 مستفيد إضافي تم تسجيله في إطار برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية. (خط الأساس: 2,268,801 مستفيد)			
إجراء المؤشر المرتبط بالصرف			
المؤشر المرتبط بالصرف 5			
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)
النواتج	لا	العدد	75,000,000.00
خط الأساس	2,500,000.00		
السنة المالية 2019			0.00
السنة المالية 2020	3,000,000.00		75,000,000.00
السنة المالية 2021			0.00
السنة المالية 2022			0.00
السنة المالية 2023			0.00



الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالصرف الجديد				
الأساس المنطقي: النتيجة المرتبطة بالصرف 5.1: 500,000 مستفيد إضافي تم تسجيله في إطار برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية. (خط الأساس: 2,500,000 مستفيد).				
إجراء المؤشر المرتبط بالصرف				
المؤشر المرتبط بالصرف 6				
إعادة تقييم المستفيدين من معاش التضامن الاجتماعي، باستخدام اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي، للتحقق من أهليتهم في إطار برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية.				
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
النواتج	لا	نعم/لا	30,000,000.00	0.00
خط الأساس	لا			
السنة المالية 2019			0.00	
السنة المالية 2020	نعم		30,000,000.00	
السنة المالية 2021			0.00	
السنة المالية 2022			0.00	
السنة المالية 2023			0.00	
الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالصرف الجديد				
الأساس المنطقي: إعادة تقييم حالة ما لا يقل عن 1,000,000 مستفيد من معاش التضامن الاجتماعي، باستخدام اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي، للتحقق من أهليتهم في إطار برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية. (خط الأساس: 0)				
إجراء المؤشر المرتبط بالصرف				
المؤشر المرتبط بالصرف 7				
تنقيح صيغة حساب الأهلية لتحديد أولوية المتقدمين لبرنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية من المحافظات الحدودية.				
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
النواتج	لا	نعم/لا	70,000,000.00	0.00
خط الأساس	لا			
السنة المالية 2019			0.00	



	70,000,000.00	نعم	السنة المالية 2020
	0.00		السنة المالية 2021
	0.00		السنة المالية 2022
	0.00		السنة المالية 2023
الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالصرف جديد الأساس المنطقي: تنقيح صيغة حساب الأهلية، على نحو يرضى عنه البنك، لتحديد أولوية المتقدمين لبرنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية من المحافظات الحدودية.			
إجراء المؤشر المرتبط بالصرف			
المؤشر المرتبط بالصرف 8			
تحديث نظام معلومات الإدارة وتشغيله للمشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي.			
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)
النواتج	لا	نعم/لا	15,000,000.00
خط الأساس	لا		0.00
			0.00
			0.00
		نعم	15,000,000.00
			0.00
			0.00
الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالصرف جديد الأساس المنطقي: تحديث نظام معلومات الإدارة وتشغيله للمشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي.			
إجراء المؤشر المرتبط بالصرف			
المؤشر المرتبط بالصرف 9			
نظم معلومات الإدارة يعتمد استخدام منصة السجل الوطني الموحد لتنفيذ التبادل الإلكتروني للبيانات مع قواعد البيانات الخارجية.			
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)
النواتج	لا	نعم/لا	10,000,000.00
			0.00



خط الأساس	لا			
السنة المالية 2019		0.00		
السنة المالية 2020		0.00		
السنة المالية 2021	نعم	10,000,000.00		
السنة المالية 2022		0.00		
السنة المالية 2023		0.00		
الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالصرف الجديد الأساس المنطقي: نظم معلومات الإدارة يعتمد استخدام منصة السجل الوطني الموحد لتنفيذ التبادل الإلكتروني للبيانات مع قواعد البيانات الخارجية.				
إجراء المؤشر المرتبط بالصرف				
المؤشر المرتبط بالصرف 10	آلية معالجة المظالم محدثة وصالحة للتشغيل.			
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)	كنسبة مئوية من إجمالي مبلغ التمويل
المخرجات	لا	نعم/لا	15,000,000.00	0.00
خط الأساس	لا			
السنة المالية 2019		0.00		
السنة المالية 2020		0.00		
السنة المالية 2021	نعم	10,000,000.00		
السنة المالية 2022	نعم	5,000,000.00		
السنة المالية 2023		0.00		
الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالصرف الجديد الأساس المنطقي: النتيجة المرتبطة بالصرف 10.1: تم تحديث آلية معالجة المظالم لاستيعاب المظالم المحتملة فيما يخص المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي، تجديد مسوغات أهلية المستفيدين ومجموعة الشروط، بنهاية السنة المالية 2021. النتيجة المرتبطة بالصرف 10.2: آلية معالجة المظالم تحقق معدل حل لا يقل عن 80% من المظالم المتلقاة، بنهاية السنة المالية 2022.				



إجراء المؤشر المرتبط بالصرف			
المؤشر المرتبط بالصرف 11	الانتهاج من دراسة تقييم الأثر ونشر النتائج التي توضح بالتفصيل مدى نجاح المشروع في تحقيق هدفه.		
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)
المخرجات	لا	نعم/لا	10,000,000.00
خط الأساس	لا		
السنة المالية 2019			0.00
السنة المالية 2020			0.00
السنة المالية 2021			0.00
السنة المالية 2022			0.00
السنة المالية 2023	نعم		10,000,000.00
الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالصرف الجديد الأساس المنطقي: هذا مؤشر مرتبط بالصرف معلق في إطار القرض الأصلي (المؤشر المرتبط بالصرف 7). لن يتم تمويل هذا المؤشر المرتبط بالصرف من حصيلة التمويل الإضافي. تم تحقيق المؤشر المرتبط بالصرف بصورة جزئية: تمت صياغة تقييم الأثر، بما في ذلك التقارير الكمية والنوعية، وسيتم الانتهاء منها وسيتم نشر النتائج.			
إجراء المؤشر المرتبط بالصرف			
المؤشر المرتبط بالصرف 12	وحدة الامتثال للشروط في نظام معلومات الإدارة صالحة للتشغيل وقادرة على تحديد حالات عدم الامتثال للشروط الواردة في برنامج تكافل للتحويلات النقدية.		
نوع المؤشر المرتبط بالصرف	توسيع النطاق	وحدة القياس	إجمالي المبلغ المخصص (بالدولار)
النواتج	لا	نعم/لا	10,000,000.00
خط الأساس	لا		
السنة المالية 2019			0.00
السنة المالية 2020			0.00
السنة المالية 2021			0.00



	10,000,000.00	نعم	السنة المالية 2022
	0.00		السنة المالية 2023
<p>الأساس المنطقي: هذا المؤشر المرتبط بالقرض الأصلي (المؤشر المرتبط بالقرض 16). لن يتم تمويل هذا المؤشر المرتبط بالقرض من حصيلة قرض التمويل الإضافي. تعريف صالح للتشغيل: أن يكون نظام معلومات الإدارة تم تصميمه وتطويره واختباره بالكامل ووضع موضع الاستخدام بالكامل في إطار أنشطة الأعمال الأساسية للبرنامج في إدارة وظائف رصد الامتثال واتخاذ إجراء بشأن حالات عدم الامتثال.</p>			الإجراء: هذا المؤشر المرتبط بالقرض الجديد



جدول بروتوكولات التحقق: المؤشرات المرتبطة بالصرف	
المؤشر المرتبط بالصرف 1	الانتهاء من تجديد مسوغات الأهلية للمستفيدين من الجولة الأولى في إطار برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية.
الوصف	
مصدر البيانات/ الجهة	وزارة التضامن الاجتماعي.
جهة التحقق	استشاري (استشاريو) التحقق المستقل.
الإجراء	يتمتع استشاري (استشاريو) التحقق المستقل شخصياً/ عن بُعد بإمكانية الوصول إلى قوائم إدارية غير مشخصة صادرة من نظام معلومات الإدارة تبين المستفيدين من البرنامج الذين تم تجديد مسوغات أهليتهم باستخدام اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي المنقح.
المؤشر المرتبط بالصرف 2	عدد المستفيدين الموصَّفين الذين تلقوا تدريباً في إطار المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي.
الوصف	
مصدر البيانات/ الجهة	وزارة التضامن الاجتماعي.
جهة التحقق	استشاري (استشاريو) التحقق المستقل.
الإجراء	يتمتع استشاري (استشاريو) التحقق المستقل شخصياً/ عن بُعد بإمكانية الوصول إلى قوائم إدارية غير مشخصة صادرة من نظام معلومات الإدارة تبين المقيدون في البرنامج.
المؤشر المرتبط بالصرف 3	الانتهاء من دراسة تقييم الأثر للمشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي.
الوصف	
مصدر البيانات/ الجهة	وزارة التضامن الاجتماعي.
جهة التحقق	استشاري (استشاريو) التحقق المستقل.
الإجراء	ينبغي أن تتعاقد وزارة التضامن الاجتماعي مع شركة مستقلة تملك القدرة على إجراء تقييم سليم منهجياً للأثار، مع استعراض مجموعة فرضيات



تتأقش ويُتفق عليها بين وزارة التضامن الاجتماعي والبنك والشركة المتعاقدة. سيتم استعراض المهام والاختصاصات وتخضع لعدم الممانعة من البنك. ينبغي أن تُطلع وزارة التضامن الاجتماعي البنك الدولي على نتائج المسح الذي أجرته الشركة المستقلة.	
عدد المستفيدين المسجلين في إطار برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية ازداد إلى 2,500,000.	المؤشر المرتبط بالصرف 4
	الوصف
وزارة التضامن الاجتماعي.	مصدر البيانات/ الجهة
استشاري التحقق المستقل.	جهة التحقق
ستقدم وزارة التضامن الاجتماعي تقارير/ قوائم مدفوعات صادرة من نظام معلومات الإدارة لبيان أنه تم تحديد ما لا يقل عن 2.5 مليون أسرة مستفيدة مؤهلة استناداً إلى درجة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي المنقح، وتسلمت بطاقات الدفع الخاصة بها، وتم تحويل دفعة واحدة على الأقل في إطار برنامج تكافل وكرامة بما في ذلك متضمنةً المنقولين من نظام المعاش الاجتماعي القديم.	الإجراء
عدد المستفيدين المسجلين في إطار برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية ازداد إلى 3,000,000.	المؤشر المرتبط بالصرف 5
عدد المستفيدين المشمولين في إطار برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية ازداد إلى 3,000,000. (خط الأساس: 2,500,000 مستفيد).	الوصف
وزارة التضامن الاجتماعي.	مصدر البيانات/ الجهة
استشاري (استشاريو) التحقق المستقل.	جهة التحقق
- يتمتع استشاري (استشاريو) التحقق المستقل شخصياً عن بُعد بإمكانية الوصول إلى قوائم مدفوعات غير مشخصة صادرة من نظام معلومات الإدارة تبين أنه تم تحويل دفعة واحدة على الأقل إلى المستفيدين. - ستقدم وزارة التضامن الاجتماعي تقارير/ قوائم مدفوعات صادرة من نظام معلومات الإدارة لبيان أنه تم تحديد على الأقل 3 ملايين أسرة معيشية مستفيدة مؤهلة استناداً إلى درجة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي المنقح، وأنهم تسلموا بطاقات الدفع الخاصة بهم، وأنه تم تحويل دفعة واحدة على الأقل في إطار برنامج تكافل وكرامة بما في ذلك من نُقلوا من نظام المعاش الاجتماعي القديم.	الإجراء



إعادة تقييم المستفيدين من معاش التضامن الاجتماعي، باستخدام اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي، للتحقق من أهليتهم في إطار برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية.	المؤشر المرتبط بالصرف 6
- قرار/ تعميم الحكومة إلى جميع موظفي وزارة التضامن الاجتماعي في هذا الشأن، موقفاً من الوزير أو من ينوب عنه. - مراجعة البنك لقوائم المعاشات الاجتماعية في نظام معلومات الإدارة. - ينبغي أن تقدم وزارة التضامن الاجتماعي نسخة من القرار/ التعميم/ المذكرة إلى البنك وتقريراً صادراً من نظام معلومات الإدارة يبيّن نقل المستفيدين المؤهلين.	الوصف
وزارة التضامن الاجتماعي	مصدر البيانات/ الجهة
استشاري (استشاريو) التحقق المستقل.	جهة التحقق
ينبغي أن تقدم وزارة التضامن الاجتماعي نسخة من القرار/ التعميم/ المذكرة إلى البنك وتقريراً صادراً من نظام معلومات الإدارة يبيّن نقل المستفيدين المؤهلين.	الإجراء
تنقيح صيغة حساب الأهلية لتحديد أولوية المتقدمين لبرنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية من المحافظات الحدودية.	المؤشر المرتبط بالصرف 7
وزارة التضامن الاجتماعي.	مصدر البيانات/ الجهة
استشاري (استشاريو) التحقق المستقل.	جهة التحقق
سيقوم استشاري (استشاريو) التحقق المستقل باستعراض تصميم نظام معلومات الإدارة بما يضمن أن صيغة الاستهداف المستخدمة في نظام معلومات الإدارة تعطي بالفعل الأولوية للمتقدمين في المحافظات الحدودية.	الإجراء
تحديث نظام معلومات الإدارة وتشغيله للمشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي.	المؤشر المرتبط بالصرف 8



الوصف	يقوم استشاري (استشاريو) التحقق المستقل باستعراض بنية تصميم نظام معلومات الإدارة للتأكد من امتثال النظام لإجراءات عمل نظام الاحتواء الاقتصادي ومن صلاحية جميع الوظائف للتشغيل.
مصدر البيانات/ الجهة	وزارة التضامن الاجتماعي.
جهة التحقق	استشاري (استشاريو) التحقق المستقل.
الإجراء	يقوم استشاري (استشاريو) التحقق المستقل باستعراض بنية تصميم نظام معلومات الإدارة للتأكد من امتثال النظام لإجراءات عمل نظام الاحتواء الاقتصادي ومن صلاحية جميع الوظائف للتشغيل.
المؤشر المرتبط بالصرف 9	نظم معلومات الإدارة يعتمد استخدام منصة السجل الوطني الموحد لتنفيذ التبادل الإلكتروني للبيانات مع قواعد البيانات الخارجية.
الوصف	يتم تحميل المعلومات المستمدة من قاعدة بيانات محددة بشكل صحيح. هذا لا يقيس سلامة بيانات التغذية.
مصدر البيانات/ الجهة	وزارة التضامن الاجتماعي.
جهة التحقق	استشاري (استشاريو) التحقق المستقل.
الإجراء	يقوم استشاري (استشاريو) التحقق المستقل باستعراض بنية تصميم التبادل الإلكتروني للبيانات مع قواعد البيانات الخارجية الأخرى وإجراء تحقق لعينة عشوائية من البيانات التي يتم تبادلها مع السجل الوطني الموحد.
المؤشر المرتبط بالصرف 10	آلية معالجة المظالم محدثة وصالحة للتشغيل.
الوصف	يستند التحقق إلى نقطتي البيانات التاليين. أولاً: يقوم استشاري (استشاريو) التحقق المستقل باستعراض الدليل المحدث لآلية معالجة المظالم، والذي ينبغي أن يحدد العمليات والإجراءات، ومعلومات الأنظمة لاستيعاب المظالم الإضافية المحتملة المتعلقة بخدمات الاحتواء الاقتصادي وتجديد مسوغات الأهلية والشروط. ثانياً: سيقوم الاستشاريون باستعراض التقارير التي تصدرها وحدة آلية معالجة المظالم بنظام معلومات الإدارة للتحقق من حل المظالم التي يتم جمعها والرد على الشاكين المعنيين وفقاً للدليل المحدث لآلية معالجة المظالم (نقطة البيانات الأولى) بمعدل حل يبلغ 80% فأكثر.
مصدر البيانات/ الجهة	وزارة التضامن الاجتماعي.

جهة التحقق	استشاري (استشاريو) التحقق المستقل
الإجراء	يستند التحقق إلى نقطتي البيانات التاليتين. أولاً: يقوم استشاري (استشاريو) التحقق المستقل باستعراض الدليل المحدث لآلية معالجة المظالم، والذي ينبغي أن يحدد العمليات والإجراءات، ومعلومات الأنظمة لاستيعاب التظلمات الإضافية المحتملة المتعلقة بخدمات الاحتواء الاقتصادي وتجديد مسوغات الأهلية والشروط. ثانياً: سيقوم الاستشاريون باستعراض التقارير التي تصدرها وحدة آلية معالجة المظالم بنظام معلومات الإدارة للتحقق من حل المظالم التي يتم جمعها والرد على الشكاكين المعنيين وفقاً للدليل المحدث لآلية معالجة المظالم (نقطة البيانات الأولى) بمعدل حل يبلغ 80 % فأكثر.
المؤشر المرتبط بالصرف 11	الانتهاء من دراسة تقييم الأثر ونشر النتائج التي توضح بالتفصيل مدى نجاح المشروع في تحقيق هدفه.
الوصف	سيقرر تقييم الأثر إلى أي مدى يلبي البرنامج أهدافه. يمكن استخدام مثل هذا التقييم لتغيير محددات التصميم إذا لم يكن يحقق تأثيراً كافياً، ويمكن استخدامه لتوسيع نطاق مساندة البرنامج إذا كان يحقق تأثيراً جيداً. ضماناً للشفافية، يجب نشر نتائج تقرير التقييم، بالإضافة إلى أي إجراءات متابعة، على موقع وزارة التضامن الاجتماعي و/أو أماكن أخرى ذات صلة.
مصدر البيانات/ الجهة	وزارة التضامن الاجتماعي
جهة التحقق	استشاري (استشاريو) التحقق المستقل.
الإجراء	<ul style="list-style-type: none">- سيتم الاتفاق على المهام والاختصاصات والمنهجية مع البنك.- يجب تزويد البنك بالتقارير ورابط الويب.- التقرير النهائي للشركة المستقلة المتعاقد معها لإجراء تقييم الأثر بما يتفق مع المهام والاختصاصات المتفق عليها.- تقرير من وزارة التضامن الاجتماعي بشأن الإجراء التصحيحي إذا لزم الأمر.- مناقشة نتائج تقييم الأثر مع البنك.- رابط إلى موقع الويب الذي سيُنشر عليه التقرير باللغة العربية.
المؤشر المرتبط بالصرف 12	وحدة الامتثال للشروط في نظام معلومات الإدارة صالحة للتشغيل وقادرة على تحديد حالات عدم الامتثال للشروط الواردة في برنامج تكافل للتحويلات النقدية.
الوصف	هذا مؤشر مرتبط بالصرف معلق في إطار المشروع الأصلي (المؤشر المرتبط بالصرف 16) - قيام وزارة التضامن الاجتماعي بتطوير واستخدام وحدة نظام معلومات الإدارة لأخذ عينة عشوائية من المستفيدين من تكافل الذين سُجلت مسؤولياتهم المشتركة في نظام معلومات الإدارة وتقديمها (بصيغة غير مشخصة) إلى فريق البنك و/أو استشارييه. قد تشمل إجراءات التحقق على زيارة الموقع أو زيارة المكتب لرؤية نظام معلومات الإدارة وهو قيد الاستخدام.



<p>تم تحقيق المؤشر المرتبط بالصرف بصورة جزئية: مراجعة التنفيذ؛ والصياغة النهائية للمذكرات والتوقيع عليها مع الوزارات الشريكة؛ ووضع الأدلة وإرشادات العمل؛ وإعداد تطبيقات الوزارات الشريكة قيد التنفيذ. التقييم: متأخر</p>	
<p>وزارة التضامن الاجتماعي</p>	<p>مصدر البيانات/ الجهة</p>
<p>الاستشاري/ جهة التحقق المستقلان.</p>	<p>جهة التحقق</p>
<p>- استعراض فريق البنك و/أو استشارييه عينة عشوائية من إدخلات مستفيدي تكافل غير المشخصة. منح موظفي البنك و/أو استشارييه إمكانية الوصول للاطلاع على الوحدة وهي قيد الاستخدام على أرض الواقع. - قيام وزارة التضامن الاجتماعي بتطوير واستخدام وحدة نظام معلومات الإدارة لأخذ عينة عشوائية من المستفيدين من تكافل الذين سُجلت مسؤولياتهم المشتركة في نظام معلومات الإدارة وتقديمها (بصيغة غير مشخصة) إلى فريق البنك و/أو استشارييه. قد تشمل إجراءات التحقق على زيارة الموقع أو زيارة المكتب لرؤية نظام معلومات الإدارة وهو قيد الاستخدام.</p>	<p>الإجراء</p>

المرفق الأول: الوصف التفصيلي للمشروع

أ. مكونات المشروع والتكاليف

1. في إطار التمويل الإضافي المقترح، ستبقى المكونات الأصلية (المكونات الأول والثاني والثالث) دون تغيير، لكنها ستضمن أموالاً إضافية لتوسيع نطاق الأنشطة. كما سيمول التمويل الإضافي أيضاً مكوناً جديداً هو المكون الرابع.
2. تهدف المكونات الأول والثاني والرابع إلى بناء قدرة الأفراد الأشد فقراً واحتياجاً على الصمود قبل وقوع الصدمات والحيلولة دون انزلاق الناس في هوة الفقر (أو بشكل أعمق في هوة الفقر)، بعد وقوع الصدمات. يؤدي تقديم التحويلات النقدية وبناء قاعدة بيانات موثوقة للمستفيدين المحتاجين ومساندة دقة استهداف الأسر الفقيرة إلى تحسين مستوى الاستعداد للمخاطر الذي يمكن توسيع نطاقه بسهولة استجابةً للصدمات المرتبطة بالمناخ والأنواع الأخرى من الصدمات كانهدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وشدة الاعتماد على الأنشطة الزراعية وضعف إمكانية الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية بتضمين آليات لكفاءة الاستهداف، كاختبار قياس مستوى الدخل الفعلي، وذلك بغية التحديد المسبق للأفراد الأكثر عرضة للأخطار الطبيعية والمخاطر المرتبطة بتغير المناخ؛ بالإضافة إلى تقديم دعم للدخل يحمي الأسر من الصدمات الاقتصادية والمرتبطة بالمناخ التي تؤثر على حياتهم اليومية (كارتفاع منسوب مياه البحر) والسيول والموجات الحارة والعواصف الترابية وغيرها. كما أن خدمات الاحتواء الاقتصادي التي توفر فرص عمل بأجر أو تبني قدرات الفقراء على ريادة الأعمال تمكن الأسر الضعيفة أيضاً من تنوع سبل كسب عيشها في أنشطة متعددة في سلسلة القيمة وزيادة قدرتها على التكيف مع المناخ، وهو أمر بالغ الأهمية للأسر الفقيرة والمحتاجة المعرضة في الغالب لأكبر المخاطر الناجمة عن آثار تغير المناخ. وتحول هذه الخدمات دون انزلاقها بشكل أعمق في هوة الفقر، وتحدّ من تعرضها للمخاطر بشكل عام، وتسهم في التكيف مع تغير المناخ على المدى الطويل.

المكون الأول: تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة (435 مليون دولار).

3. سيساند هذا المكون تقديم تحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية الذي ينفذه المقترض. وسيستخدم هذا المكون توسيع نطاق برنامج تكافل وكرامة في جميع محافظات مصر السبع والعشرين للوصول إلى ما مجموعه 3 ملايين أسرة مستفيدة من البرنامج بحلول 31 ديسمبر 2022. ويشمل هذا المتقدمين الجدد فضلاً عن الأسر المؤهلة من نظام معاش الضمان الاجتماعي القديم التي سيعاد تأهيلها باستخدام اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي في إطار حل نظام معاش الضمان الاجتماعي القديم¹⁷. قيمة المدفوعات الشهرية للتحويلات النقدية متضمنة الأتي:

- الأسر المستفيدة من كرامة: بحد أقصى ثلاث حالات لكل أسرة لأي من/ جميع فئات كرامة الثلاث المذكورة أدناه:

فئات المسنين والمعاقين	
الأسرة	الدفعة الشهرية
شخص واحد	450 جنيهاً
شخصان	900 جنيهاً
ثلاثة أشخاص	1,350 جنيهاً
(2) فئة الأيتام	
شخص واحد	350 جنيهاً
شخصان	700 جنيهاً
ثلاثة أشخاص	1,050 جنيهاً
المستفيدين من تكافل (بحد أقصى 3 أطفال لكل أسرة)	

¹⁷ من المتوقع أن تسنّ الحكومة المصرية قانوناً للحماية الاجتماعية في 2019 لحل نظام معاش الضمان الاجتماعي والإعلان عن نقل المستفيدين المؤهلين إلى برنامج تكافل وكرامة.

325 جنيهاً شهرياً	المدفوعات الأساسية لكل أسرة
60 جنيهاً شهرياً	+ كل طفل - حتى 6 سنوات
80 جنيهاً شهرياً	+ كل طفل - المرحلة الابتدائية
100 جنيهاً شهرياً	+ كل طفل - المرحلة الإعدادية
140 جنيهاً شهرياً	+ كل طفل - المرحلة الثانوية

4. **تطبيق مجموعة الشروط الخاصة بالصحة والتعليم في تكافل.** تماشياً مع التزام البنك الدولي بتعزيز تنمية رأس المال البشري وزيادة إنتاجيته من خلال شبكات الأمان الاجتماعي، فإن تنفيذ مجموعة شروط تكافل سيعزز أيضاً تنمية رأس المال البشري ويزيد عائداته باشرط زيادة استخدام الخدمات الصحية والالتحاق بالمدارس. المسؤوليات المشتركة للأسرة كالتالي: (أ) المواظبة على الدراسة بنسبة 80% فما فوق من أيام الدراسة للأطفال من سن 6-18 سنة؛ (ب) والقيام بثلاث زيارات في السنة (تعديل من زيارتين في السنة في إطار المشروع الأصلي) إلى العيادات الصحية بالنسبة للأمهات والأطفال دون سن السادسة، والاحتفاظ بسجلات متابعة نمو الأطفال، وحضور جلسات التوعية الغذائية، والتي ستركز على تشجيع الممارسات الأفضل في تغذية الأطفال والانتظام في تطعيم الأطفال والرعاية قبل الولادة وبعدها للنساء. كما اتفقت وزارة التضامن الاجتماعي مع وزارة الصحة أيضاً على تعزيز تحري التهاب الكبد سي أثناء الزيارات الصحية. وفي أبريل 2018، تم التوقيع على بروتوكولات تعاون بين وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والأزهر ووزارة الصحة لتنفيذ المسؤولية المشتركة عن الصحة والتعليم، بما في ذلك السماح بوصول الأخصائيين الاجتماعيين إلى الوحدات الصحية أو المدارس للتحقق من المظالم.

5. علاوة على ذلك، ففي يوليو 2018، بدأ تدريب لموظفي الصف الأول (3,000 موظف في 27 محافظة). وسيواصل التمويل الإضافي مساندة التنفيذ على مستوى الدولة للمسؤولية المشتركة عن الصحة والتعليم في تكافل؛ والتواصل لبناء الوعي بمجموعة شروط تكافل؛ وكذلك متابعة الإجراءات للتوصل إلى إجراءات واضحة وجيدة التوقيت من جمع البيانات إلى معالجة المدفوعات والتعامل مع المظالم. كما يتم إنفاذ مجموعة الشروط أيضاً عمليات البنك الدولي الحالية في قطاعي الصحة والتعليم بتحسين الوصول إلى الوحدات الصحية والمواظبة على الدراسة فضلاً عن الوقوف على التحديات المتعلقة بتقديم هذه الخدمات أثناء الزيادة التدريجية على جانب العرض.

المكون الثاني: مساندة أنظمة توجيه وتشغيل شبكات الأمان الاجتماعي (10 ملايين دولار)

6. يساند المكون الثاني تعزيز أنظمة الاستهداف والتشغيل لبرنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، وذلك من خلال جملة أمور منها: (1) تحسين النظم وإجراءات العمل الخاصة بالبرنامج، بما في ذلك النظم والإجراءات المتعلقة بإدارة الحالات وتسليم المدفوعات والاتصالات؛ (2) تحسين البنية التحتية الإدارية والمساندة لعمليات الوحدات المعنية في وزارة التضامن الاجتماعي؛ (3) توفير التدريب لموظفي وزارة التضامن الاجتماعي المعنيين وغيرهم من المسؤولين المعنيين لدى المقترض لتنفيذ برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية؛ (4) رصد برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية، بما في ذلك تعزيز آلية معالجة المظالم وأنشطة مشاركة المواطنين؛ (5) إعادة تقييم معايير أهلية المستفيدين وكذلك عمليات تقييم وتجديد مسوغات أهلية المتقدمين الجدد.

7. يساند المكون الثاني أيضاً توسيع برنامج كرامة، وذلك من خلال الآتي: (1) تعميم خطة وطنية معنية بالإعاقه في إطار برنامج كرامة؛ (2) بناء القدرات المؤسسية لوضع أدوات لتقييم الإعاقه وتعزيز بيانات التسجيل؛ (3) توفير التدريب لمهنيين مختارين في المجال الطبي؛ (4) ربط آلية معالجة المظالم لبرنامج كرامة بنظام معلومات الإدارة لبرنامج تكافل وكرامة. وستجري عمليات السحب في إطار هذا المكون مقابل المصروفات المعتمدة للأنشطة المحددة المنصوص عليها في خطة المشتريات المحدثة، وستمول بناء القدرات المؤسسية والاستثمارات لتعزيز قدرات الحكومة المصرية لتحسين فعالية وكفاءة برنامج تكافل وكرامة. ستبدأ عملية تجديد مسوغات الأهلية/إعادة التقييم بالجولة الأولى من الموجة الأولى¹⁸ من المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة، واستناداً إلى الدروس المستفادة من هذه الجولة، سيتم إنجاز الجولة الثانية من الموجة الأولى من عملية تجديد مسوغات الأهلية/إعادة التقييم، ومن ثم يتم إنجاز الموجة الثانية¹⁹.

¹⁸ وتتضمن موجة الأولى ما يلي: الجولة الأولى - عملية تجديد مسوغات الأهلية/إعادة تقييم 180,000 مستفيد (من مارس - سبتمبر 2015)؛ والجولة الثانية - عملية تجديد مسوغات الأهلية/إعادة تقييم 320,000 مستفيد (من أكتوبر 2015 - مارس 2016).

¹⁹ وتتضمن الموجة الثانية ما يلي: الجولة الأولى - عملية تجديد مسوغات الأهلية/إعادة تقييم 250,000 مستفيد (أبريل - يونيو 2016)؛ والجولة الثانية - عملية

8. ستشمل عملية تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة التقييم أيضاً المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي لنقلهم إلى برنامج تكافل وكرامة. تعتبر عملية مراجعة اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي للأسر المعيشية في المحافظات الحدودية عملية بالغة الأهمية بالنظر إلى ارتفاع معدل الرفض فيما يخص هذه المحافظات، وفي محاولة لتعزيز الإنصاف والعدالة للأسر التي تعاني من الحرمان الشديد ومن نقص شديد في الخدمات الاجتماعية ومن ارتفاع معدلات الفقر وعدم الاستقرار الأمني والتي هي في أمس الحاجة إلى برامج عاجلة ومرنة للمساعدة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تصميم وحدة مستقلة تابعة لنظام معلومات الإدارة للمكون الرابع وتشغيلها لمساندة رصد الأداء.

9. سيتم تعزيز نظام معلومات الإدارة على المستويين المركزي والمحلي بناء على نتائج وتوصيات التقرير "بشأن المستهدف" المقدم من الشركة المختصة بإجراء "تحليل للفجوات" وهي DCG، وسيتم توسيع نظام معلومات الإدارة لبرنامج تكافل وكرامة وتحديثه دورياً لمساندة إجراءات التحويلات النقدية، بما في ذلك دمج بيانات آلية معالجة المظالم وإدارة الحالات في نظام معلومات الإدارة من أجل الرصد في الزمن الحقيقي وتطبيق اختبار قياس مستوى الدخل المنقح. وسيواصل المكون تحسين البنية التحتية الإدارية (التجهيزات) لعدد 2,636 وحدة اجتماعية في عموم مصر (أدنى مستوى إداري لوزارة التضامن الاجتماعي) وتوفير التدريب للمسؤولين والموظفين. وسيساند المشروع التحديثات المنتظمة لدليل عمليات البرنامج لتعديله استناداً إلى الخبرات والشواهد. كما سيواصل أيضاً مساندة بناء قدرات موظفي وزارة التضامن الاجتماعي لتشغيل نظام معلومات الإدارة ورصد البرنامج، الذي سيقود جهود المؤسسة على طريق التحسين المستمر للبرنامج. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تصميم وحدة مستقلة تابعة لنظام معلومات الإدارة للمكون الرابع وتشغيلها لمساندة رصد الأداء. سيوفر المكون الثاني ما يلزم من بناء قدرات مؤسسية ومساندة تنفيذ وتكاليف تشغيل (تنقلات وسكن وبدلات يومية ولكن ليس مرتبات) لموظفي الوزارة نظير التكاليف الإضافية لتعميم برنامج تكافل وكرامة. كما سيسانده أيضاً توثيق إجراءات برنامج تكافل وكرامة وإضفاء الصبغة المؤسسية على البرنامج داخل وزارة التضامن الاجتماعي. وعلى غرار المشروع الأصلي، ففي الحالات النادرة التي لا تملك فيها الأسرة الفقيرة بطاقات هوية، ستستخدم أموال المشروع لمساعدتها على الحصول على وثائق ثبوتية رسمية. كما سيمول المشروع أيضاً المشتريات المرتبطة بنظام معلومات الإدارة والسلع والاستشارات والتدريب والخدمات غير الاستشارية وتكاليف التشغيل لكي يقوم الموظفون بزيارات رصد، وسيمول في بعض الحالات الرسوم اللازمة لاستخراج وثائق ثبوتية رسمية للمستفيدين الفقراء.

10. **عملية تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة التقييم.** يتطلب تصميم البرنامج تجديد مسوغات أهلية الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة كل ثلاث سنوات. وتشمل عملية تجديد مسوغات الأهلية ما يلي: إعادة تقييم المستفيدين الحاليين من برنامج تكافل وكرامة، مع استبعاد الأسر غير المؤهلة (التي ارتفعت فوق مستوى الأهلية) من البرنامج (تقدر بـ 8%–10% من الأسر المستفيدة)؛ (ب) تقييم المتقدمين الجدد إلى برنامج تكافل وكرامة؛ (ج) تقييم أهلية المستفيدين من معاش الضمان الاجتماعي لنقل المستفيدين المؤهلين منهم إلى برنامج تكافل وكرامة. وسيستخدم الاستبيان المستخدم لتسجيل المستفيدين الجدد من برنامج تكافل وكرامة أيضاً لتجديد مسوغات أهلية المستفيدين الحاليين من برنامج تكافل وكرامة ومعاش الضمان الاجتماعي. وبالتالي ستعيد وزارة التضامن الاجتماعي تقييم الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في مصر في ظل ارتفاع مستوى الفقر والإصلاحات الجارية في الاقتصاد والطاقة، وتطبق صيغة اختبار قياس مستوى الدخل الجديدة لتجديد مسوغات أهلية المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة. وسيتم التعاقد مع مؤسسة خارجية للإشراف على كفاءة ودقة عملية جمع البيانات وإدخالها.

11. **تعميم برنامج كرامة للمعاقين على المستوى الوطني.** كما سبق وأشرنا، ففي إطار المشروع الأصلي، يشترك البنك الدولي والحكومة المصرية في تمويل مدفوعات المستفيدين من برنامج كرامة للمعاقين. لكن إصلاحات السياسات والبرامج فيما يخص مكون كرامة للمعاقين (عملية المراجعة والتحليل المرجعي، وتطوير الأدوات، والأدلة، وإجراءات التقييم وما إلى ذلك) مُولت من الصندوق الاستئماني الإسكندنافي. وسيواصل التمويل الإضافي المقترح توسيع برنامج كرامة للمعاقين وسيمول الآتي: (أ) تعميم خطة كرامة للمعاقين على المستوى الوطني؛ (ب) إجراء المزيد من التنقيح لأدوات وإجراءات تقييم الإعاقة حسب الاقتضاء؛ (ج) تدريب المدربين والأطباء؛ (د) ربط بيانات تسجيل الإعاقة لبرنامج كرامة ونظام معالجة المظالم بنظام معلومات الإدارة لبرنامج تكافل وكرامة من أجل تحسين رصد البرنامج وإدارته.

المكون الثالث: إدارة المشروع ورصده وتقييمه (5 ملايين دولار).

تجديد مسوغات الأهلية/ إعادة تقييم 250,000 مستفيد (يوليو 2016 – مارس 2017).

12. سيساند المكون الثالث ويمول التكاليف المرتبطة بأنشطة إدارة المشروع وتنفيذه، وذلك من خلال ما يلي: (1) تنفيذ رصد المشروع والمراجعات الداخلية الدورية والمراجعات الخارجية السنوية والتحقق المستقل السنوي من التحويلات النقدية؛ (2) استبقاء وحدة تنفيذ المشروع ومساندة القدرات التشغيلية والتنفيذية لموظفي الوحدة؛ (3) إجراء تقييمات مستقلة لتوجيه المشروع وإجراءاته وتأثيره. سيمول هذا المكون (أ) رواتب موظفي وحدة تنفيذ المشروع (غير التابعين لجهاز الخدمة المدنية)؛ (ب) تكاليف تجهيز وتشغيل الوحدة المتعلقة بالإدارة اليومية للمشروع (المساحات المكتبية، والمرافق والمستلزمات، والرسوم المصرفية، والاتصالات، والترجمة، والنقل، والصيانة والتأمين، وتكاليف صيانة المباني والمعدات، وتكاليف السفر والإشراف)؛ (ج) المراجعات الداخلية الدورية والمراجعات الخارجية السنوية والأنشطة المالية وأنشطة المشتريات وفقاً للمتطلبات القانونية للبنك الدولي؛ (د) إجراء تقييم آثار في نهاية مدة المشروع ككل؛ (هـ) الخدمات الاستشارية لإدارة المعرفة والتوثيق وإضفاء الطابع المؤسسي على عمليات برنامج تكافل وكرامة داخل وزارة التضامن الاجتماعي.

13. سيتم أيضاً تنفيذ أنشطة تقييم إضافية للمكون الرابع المضاف حديثاً (بالإضافة إلى تقييم نهاية المدة). وسيكون التعلم النشط من خلال أنشطة الرصد والتقييم عنصراً أساسياً في المكون الرابع. وبما أن المشروع سيجرب تنفيذ أساليب إجرائية متعددة للاحتواء الاقتصادي، سيكون من المهم أن نفق على أيها يحقق أداء أفضل من غيره وأن نتعرف على مصادر النجاح والاختناقات. وتحققاً لهذه الغاية، ستتضمن استراتيجية تقييم المشروع تقييماً سريعاً وتقييماً للعمليات وتقييماً للأثر. ويهدف التقييم السريع إلى توفير معلومات مبكرة بشأن فعالية الأساليب الإجرائية للتنفيذ للتمكن من تصحيح المسار. وسيؤدي التقييم السريع المهام التالية ضمن غيرها: (أ) تمحيص معدلات الاستفادة فيما يخص مسار العمل بأجر وتقييم ما إذا كان يلزم تقديم حوافز لتشجيع التوظيف بأجر؛ (ب) تقييم عناصر تصميم التنفيذ الأخرى والعمليات للتعرف على الفجوات والتحسينات الممكنة. سيتم إجراء التقييم السريع في غضون السنة أشهر إلى السنة الأولى من تدشين أنشطة المشروع وسيعتمد على البيانات النوعية والكيفية عن تجارب المشاركين مع مساري العمل بأجر والعمل الحر فضلاً عن المعلومات المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين، كالوحدات الاجتماعية ومقدمي الخدمات وأصحاب العمل وما إلى ذلك.

14. سيتم تنفيذ تقييم العمليات في السنة الأخيرة من تنفيذ المشروع. وسيستخدم نهجاً متنوع الأساليب لتقييم العمليات التي تم من خلالها تنفيذ أنشطة المكون الرابع. وعلى خلاف التقييم السريع، الذي سيركز أيضاً على عمليات التنفيذ في مراحل التنفيذ المبكرة، سيقوم تقييم العمليات الأشكال الأكثر نضجاً من أساليب التنفيذ. وسيسعى تقييم الأثر إلى القياس الكمي الدقيق لأثار المشروع على مدى فترته. وسيتم تقييم الأثر على جولتين لجمع البيانات: (أ) عند خط الأساس، بمعنى قبل استحداث أنشطة المشروع، (ب) في نهاية المدة، بمعنى خلال السنة الأخيرة من تنفيذ المشروع. سيكون الرصد المستمر لتنفيذ المشروع بمعرفة وزارة التضامن الاجتماعي بمثابة مصدر إضافي مستمر للمعلومات عن وضع تنفيذ مختلف أساليب الاحتواء الاقتصادي.

15. سيحتفظ المشروع بأنظمة رصد في الزمن الحقيقي طُورت من أجل برنامج تكافل وكرامة (الجمع المستمر للبيانات والقصص والشواهد الأخرى عن التنفيذ) وسيستخدم هذا النظام لصقل تصميم البرنامج وعملياته. سيتضمن نظام معلومات الإدارة أيضاً التحقق من الإبلاغ الذاتي للمستفيدين والتحقق ممن يعتبرون معاقون بشدة والتحقق من المدفوعات المقدمة إلى المستفيدين. وستستند جميع أعمال التحقق إلى عينات عشوائية. وسيمول المكون الثالث الاستشاريين والسلع ونفقات السفر والبدلات اليومية والخدمات غير الاستشارية والتدريب.

16. **التممية المؤسسية لوزارة التضامن الاجتماعي.** استجابة لطلب من وزارة التضامن الاجتماعي وضماناً لاستدامة برنامج تكافل وكرامة، سيوفر البنك الدولي بناء القدرات المؤسسية لإضفاء الصبغة المؤسسية على قواعد البرنامج وإجراءاته. ويشمل هذا توحيد جميع برامج التحويلات النقدية تحت مظلة قانون واحد ونظام واحد وقواعد وإجراءات موثقة بشكل واضح، والأتمتة الكاملة للوحدات الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي وعددها 636 وحدة، وإنشاء أنظمة رصد قوية لتخريج المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة استناداً إلى مؤشرات معينة بالإضافة إلى الفقر، كالعمر والتعليم ومستوى المهارة وتوفير الوظائف.

المكون الرابع: المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي (50 مليون دولار).

17. في إطار التمويل الإضافي، سيتم استحداث المكون الرابع لمساندة المشروع التجريبي لخدمات الاحتواء والتمكين الاقتصادي، بما في ذلك ربط المستفيدين بخدمات التوظيف، وتوفير التدريب، وتحويلات الأصول إلى المستفيدين. وستضمن المكون طائفة من الأنشطة لتكملة برنامج التحويلات النقدية بتحسين إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية التي تعزز قدرات تحقيق الدخل والمرونة الاقتصادية.

سيتم التنفيذ التجريبي لمختلف نماذج الاحتواء الإنتاجي/الاقتصادي بتعزيز مهارات المستفيدين وربطهم بفرص العمل بأجر أو العمل الحر. ويلبي هذا المكون الحاجة إلى اختبار نماذج مختلفة لسبل كسب العيش المستدامة المصممة خصيصاً لملاءمة توصيفات المتقدمين للاستفادة من برنامج تكافل وكرامة. يُتوقع أن تساعد برامج الاحتواء الاقتصادي الفعالة المستفيدين على تقليل اعتمادهم على التحويلات النقدية على المدى الطويل. سيستهدف المكون الرابع: (أ) أفراد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة الذين هم في سن العمل/العاطلون عن العمل وغير النشطين، (ب) الأفراد الآخرون في سن العمل/العاطلون عن العمل وغير النشطين المدرجون في قاعدة بيانات برنامج تكافل وكرامة بيد أنهم رُفضوا بناءً على درجاتهم في اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي والذين تجاوزوا بالكاد النقطة الفاصلة لحد الفقر (حصولهم على درجات بين 4.5-5.5 في اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي). وستحدد عملية اختيار المشاركين أولوية الأفراد بغرض تحقيق مستهدف 50% شباب و 30% نساء.

18. ويستجيب هذا المكون للحاجة إلى اختبار نماذج مختلفة لسبل كسب العيش المستدامة المصممة خصيصاً لملاءمة توصيفات المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة. يُتوقع أن تساعد برامج الاحتواء الاقتصادي الفعالة المستفيدين على تقليل اعتمادهم على التحويلات النقدية على المدى الطويل. ستكون حزمة الاحتواء الاقتصادي المتوقعة، للعمل بأجر أو العمل الحر، في حدود 1000 دولار.

19. استفاد تصميم المكون الرابع من تقييم الأثر الذي أجراه مشروع الاستثمار الطارئ للتوظيف الممول من البنك الدولي (P146143) والذي ساند انتقال الشباب إلى العمل. كما استرشد أيضاً بالمبادرات الأخرى التي نفذها شركاء التنمية، بما في ذلك مبادرة منظمة العمل الدولية "النوع الاجتماعي وروح المبادرة معاً" لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، ونموذج تخرج منظمة براك.

20. الأنشطة التي سيتم تمويلها. سيمول هذا المكون التنفيذ التجريبي لحزم الاحتواء الاقتصادي للوقوف على أي النماذج يحقق أداء أفضل من غيره والتعرف على مصادر النجاح والاختناقات. ويبنى على مبادرة التشغيل الجديدة "فرصة" التي أطلقتها وزارة التضامن الاجتماعي في ثمان محافظات، حيث تغطي كلاً من المناطق الحضرية والريفية وتتوسع تدريجياً إلى المناطق الأخرى بما فيها المناطق المتأخرة. نظراً للتفاوتات المتوقعة في فرص سوق العمل وقيودها، يُتوقع أن يغطي حوالي 70% من الميزانية المخصصة أنشطة العمل الحر في المناطق الفقيرة (مناطق ريفية/متأخرة في الغالب) التي لا توجد فيها فرص عمل بأجر، فيما سيغطي حوالي 30% المستفيدين في المناطق النشطة اقتصادياً (حضرية في الغالب) وتحديداً من خلال العمل بأجر. تتراوح مدة حزمة الاحتواء الاقتصادي بين 12 و 18 شهراً، وذلك على حسب الحزمة المعينة التي سيتم تسليمها.

21. المستفيدين/المستهدفون: المشاركون المؤهلون في حزمة الاحتواء الاقتصادي هم: (أ) أفراد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة الذين هم في سن العمل/العاطلون عن العمل وغير النشطين، (ب) والأفراد الآخرون في سن العمل/العاطلون عن العمل وغير النشطين المدرجون في قاعدة بيانات برنامج تكافل وكرامة بيد أنهم رُفضوا بناءً على درجاتهم في اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي والذين تجاوزوا بالكاد النقطة الفاصلة لحد الفقر (حصولهم على درجات بين 4.5-5.5 في اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي). وستحدد عملية اختيار المشاركين أولوية الأفراد بغرض تحقيق مستهدف 50% شباب و 30% نساء.

المرفق الثاني: المكون الرابع - وصف مفصل

1. في إطار التمويل الإضافي، سيتم استحداث المكون الرابع لمساندة البرنامج التجريبي الحكومي لتحقيق عدد من مستهدفات الاحتواء الاقتصادي. وقد تم تدشين البرنامج التجريبي الحكومي "فرصة" في مطلع 2018 كبرنامج تجريبي للتخرج والاحتواء الاقتصادي لكن غلب عليه البطء منذ إنطلاقه ويحتاج تصميمه إلى تعديل وتوسيع. وسيضمن المكون طائفة من الأنشطة لتكملة برنامج التحويلات النقدية بتحسين إمكانية الحصول على الفرص الاقتصادية التي تعزز قدرات تحقيق الدخل والمرونة الاقتصادية. سيتم التنفيذ التجريبي لمختلف نماذج الاحتواء الإنتاجي/ الاقتصادي بربط المستفيدين بخدمات التوظيف وفرص التدريب على الصلاحية للعمل وتحويلات الأصول، فضلاً عن تشجيع تعميم الخدمات المالية والإدخار بين المستفيدين. ويستجيب هذا المكون للحاجة إلى اختبار نماذج مختلفة لسبل كسب العيش المستدامة المصممة خصيصاً لملاءمة توصيفات المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة. يُتوقع أن تساعد برامج الاحتواء الاقتصادي الفعالة المستفيدين على تقليل اعتمادهم على التحويلات النقدية على المدى الطويل. ستكون حزمة الاحتواء الاقتصادي المتوقعة، للعمل بأجر أو العمل الحر، في حدود 1000 دولار.

2. استنار تصميم المكون الرابع بتقييم الأثر الذي أجراه مشروع الاستثمار الطارئ للتوظيف الممول من البنك الدولي (P146143) والذي ساند انتقال الشباب إلى العمل. كما استرشد أيضاً بالمبادرات الأخرى التي نفذها شركاء التنمية، بما في ذلك مبادرة منظمة العمل الدولية "النوع الاجتماعي وروح المبادرة معاً" لتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، ونموذج تخرج منظمة براك.

3. الأنشطة التي سيتم تمويلها. سيمول هذا المكون التنفيذ التجريبي لحزم الاحتواء الاقتصادي للوقوف على أي النماذج يحقق أداء أفضل من غيره والتعرف على مصادر النجاح والاختناقات. ويبنى على مبادرة التشغيل الجديدة "فرصة" التي أطلقتها وزارة التضامن الاجتماعي في ثماني محافظات، حيث تغطي كلاً من المناطق الحضرية والريفية مع توسعها في الوقت نفسه تدريجياً إلى المناطق الأخرى بما فيها المناطق المتأخرة. نظراً للتفاوتات المتوقعة في فرص سوق العمل وقبورها، يُتوقع أن يغطي حوالي 70% من الميزانية المخصصة أنشطة العمل الحر في المناطق الفقيرة (مناطق ريفية/متأخرة في الغالب) التي لا توجد فيها فرص عمل بأجر، فيما سيغطي حوالي 30% المستفيدين في المناطق النشطة اقتصادياً (حضرية في الغالب) وتحديداً من خلال العمل بأجر. تتراوح مدة حزمة الاحتواء الاقتصادي بين 12 و 18 شهراً، وذلك على حسب الحزمة المعينة التي سيتم تسليمها.

4. *المستفيدين المستهدفون*: المشاركون المؤهلون في حزمة الاحتواء الاقتصادي هم: (أ) أفراد الأسر المستفيدة من برنامج تكافل وكرامة الذين هم في سن العمل/ العاطلون عن العمل وغير النشطين، (ب) الأفراد الآخرون في سن العمل/ العاطلون عن العمل وغير النشطين المدرجون في قاعدة بيانات برنامج تكافل وكرامة بيد أنهم رُفصوا بناءً على درجاتهم في اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي والذين تجاوزوا بالكاد النقطة الفاصلة لحد الفقر (حصولهم على درجات بين 4.5-5.5 في اختبار قياس مستوى الدخل الفعلي). وستحدد عملية اختيار المشاركين أولوية الأفراد بغرض تحقيق مستهدف 50% شباب و 30% نساء.

5. *استراتيجية التقييم*: نظراً لتدرج النهج المتبع، سيكون التعلم النشط من خلال أنشطة الرصد والتقييم عنصراً أساسياً في هذا المكون. ستتضمن استراتيجية التقييم تقييماً سريعاً وتقييماً للعمليات وتقييماً للأثر. ويهدف التقييم السريع إلى توفير معلومات مبكرة بشأن فعالية الأساليب الإجرائية للتنفيذ للتمكين من تصحيح المسار. سيستخدم تقييم العمليات نهجاً متنوع الأساليب لتقييم العمليات التي تم من خلالها تنفيذ أنشطة المكون الرابع، وسيسعى تقييم الأثر إلى القياس الكمي الدقيق لآثار المشروع على مدى فترته بناء على بيانات خط الأساس ونهاية المدة.

6. *ترتيبات التنفيذ*: هناك مساران لتقديم الخدمات يندرجان ضمن هذا المكون، وهما مسار العمل بأجر والعمل الحر. وسيتم تنفيذ مسار العمل بأجر بالشراكة مع القطاع الخاص و/أو المنظمات غير الحكومية، وأما مسار العمل الحر فسيتم تنفيذه بمعرفة المنظمات غير الحكومية باستخدام نهج مدفوع بالطلب، بما في ذلك برنامج منح يمكن أن تتقدم إليه المنظمات غير الحكومية من خلال دعوة لتقديم مقترحات. وقامت وزارة التضامن الاجتماعي بتنفيذ شراكات سابقة مع منظمات غير حكومية جامعة وبالتالي تملك القدرات اللازمة لتنفيذ هذا النوع من الأعمال. ستقوم وزارة التضامن الاجتماعي بإعداد دليل تشغيل يوثق، ضمن أمور أخرى، إجراءات العمل المفصلة لخدمات الاحتواء الاقتصادي بالإضافة إلى إنشاء وحدة لنظام لمعلومات الإدارة للمشروع التجريبي للاحتواء الاقتصادي بغية تتبع المستفيدين والخدمات التي تم تقديمها. بناء على ذلك، سيساند المشروع تصميم وتطوير نظام لمعلومات الإدارة شامل لتيسير الإدارة الفعالة ورصد وظائف برنامج التوظيف. وسيتم تنفيذ نظام معلومات الإدارة المقترح لتغطية جميع وظائف برنامج التوظيف بما فيها ما يلي: (أ) التسجيل

(ب) التوصيف (ج) التنسيب الوظيفي بالإحالة (د) التدريب (هـ) التحليل والربط بالسجلات الاجتماعية الوطنية (و) رفع التقارير.

7. **أنشطة جانب الطلب:** لضمان استجابة الخدمات المقدمة إلى المستفيدين لطلب السوق الحالي، ستقوم وزارة التضامن الاجتماعي بتنفيذ عملية تقييم سريعة قبل التنفيذ للوقوف على قيود وفرص جانب الطلب لمختلف المناطق الجغرافية بما في ذلك توسيع نماذج سلاسل القيمة/ التجمعات العضوية/قرية واحدة-منتج واحد الحالية تدعياً للتنمية الاقتصادية المحلية. كما ستقوم وزارة التضامن الاجتماعي أيضاً بتقييم مقدمي الخدمات الحاليين، بمعنى مؤسسات التدريب والمنظمات غير الحكومية ومنصات التنسيب الوظيفي لتقديم الخدمات المطلوبة في إطار هذا المكون.

8. ستبني عملية التقييم والشراكة مع الجهات ذات العلاقة على الجهود التي بدأتها بالفعل وزارة التضامن الاجتماعي كجزء من مبادراتها الجديدة للتشغيل "فرصة" والتي تشمل: (أ) تحسين المؤهلات اللازمة لسوق العمل من خلال التدريب المهني والتلمذة الصناعية وتعزيز المهارات الفنية والإدارية؛ (ب) توفير فرص عمل بالشراكة مع القطاع الخاص؛ (ج) تطبيق آليات تعميم الخدمات المالية كفتح الحسابات المصرفية والدفع الرقمي. لتقديم الخدمات في إطار "فرصة"، أقامت وزارة التضامن الاجتماعي شراكة مع مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص والمنظمات غير الحكومية كما هو مبين في الجدول التالي:

القطاع الحكومي	القطاع الخاص	القطاعات المحلية والمنظمات غير الحكومية
الحكومة المحلية	الشركات الكبيرة والصناعات والمستثمرون	المنظمات غير الحكومية
وزارة التجارة والصناعة	منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة	جمعيات رجال الأعمال
وزارة القوى العاملة	البنوك والمؤسسات المالية	جمعيات تنمية المجتمع
وزارة المالية	الغرف التجارية	لجان الزكاة
المؤسسات الاقتصادية والبحثية	اتحاد الصناعات المصرية	القيادات الدينية
	المؤسسات المهنية والنقابات العمالية	القيادات المحلية
	خبراء	المتطوعون

9. **جانب العرض:** يشمل هذا المكون الخدمات الرئيسية التالية التي سيتم تقديمها للمستفيدين المستهدفين في غضون 6 إلى 8 أشهر:

(i) **التوجيه ومد يد المساعدة:** ستشمل هذه الخدمة جلسات توجيه لنشر المعلومات حول أنشطة الاحتواء الاقتصادي بين الفئة المستهدفة حول فرص كسب الرزق المحتملة وشرح مختلف المسارات للمستفيدين. كما ستوجد وزارة التضامن الاجتماعي أيضاً مساحة مجتمعية لتحديد احتياجات كل مجتمع محلي ومناقشة الأنشطة وبحث ما إذا كان بالإمكان تنفيذ بعض الأنشطة على مستوى المجتمع المحلي. ويمكن أن تلعب لجان المساءلة الاجتماعية النشطة الحالية دوراً حيوياً في هذه المناقشة المجتمعية.

(ii) **التوصيف:** يساعد الأخصائيون الاجتماعيون والعمال المحليون المستفيدين في هذه المرحلة في تعبئة الطلبات وجمع المعلومات المتعلقة بخلفيتهم وخصائصهم الديموغرافية ومهاراتهم المعرفية و/أو الاجتماعية و/أو الفنية وتفضيلاتهم الوظيفية لتطوير وتنفيذ نظام توصيف وظيفي مدعوم إحصائياً. وسيشمل نشاط التوصيف تصنيفاً/ تقييماً للتعاير عبر الفئات لتحديد أي حزم الاحتواء الاقتصادي يتم تكييفه خصيصاً مع الفئات المتجانسة وفقاً لخصائصها ومعوقات سوق العمل.

(iii) **الإرشاد المهني والإعداد:** استناداً إلى التوصيفات المعينة للمتقدمين، يتم إرشاد المستفيدين لاتخاذ قرار بشأن ما إذا كانوا يتبعون مسار العمل بأجر أو يلتحقون بمسار العمل الحر (تحويل الأصول/المنح) على النحو المبين أدناه:

أ. **مساعدة العمل بأجر:** يهدف هذا المسار إلى تحسين مشاركة المستفيدين في القوى العاملة ومهارات صلاحيتهم للعمل ومساعدتهم على الوصول إلى الوظائف من خلال: التنسيب الوظيفي والتوظيف في الوظائف الشاغرة الحالية للعمل بأجر أو التدريب الداخلي؛ وتقديم حوافز لأصحاب العمل والعمال لزيادة معدل الإقبال ومساعدة تنمية مهارات المستفيدين الفنية والتجارية والشخصية من خلال التدريب أثناء العمل (قد تشمل الحوافز تقديم إعانات أجور مؤقتة وبدلات نقل وتغطية جزئية لاشتراك الضمان الاجتماعي)؛ وربط المستفيدين بالمنظمات الشريكة والمنظمات غير الحكومية التي توفر تدريبات على المهارات الفنية والشخصية.

ب. **مساعدة العمل الحر:** سيساند هذا المسار المستفيدين الذين لديهم الإمكانيات لكي يكونوا ناشطين اقتصادياً في العمل الحر

وبإمكانهم أن يؤسسوا مشاريع قابلة للاستمرار اقتصادياً من خلال: توفير تحويل الأصول وتوفير التدريب على الاستخدام الفعال للأصول عبر مختلف القطاعات، كالحرف اليدوية، والصناعات الزراعية، والتجارة والخدمات؛ وتحسين قدرات المستفيدين في مجال ريادة الأعمال من خلال الخدمات غير المالية للسماح بربط المستفيدين فيما بعد بمؤسسات التمويل الأصغر. وتُظهر الشواهد أن المنتجين محدودي الدخل/ منشآت الأعمال متناهية الصغر يحتاجون أولاً إلى تعلّم كيفية الإنتاج والتسويق وتعظيم الأرباح قبل الحصول على الائتمان، وهو أمر يمكن أن يكون باهظ التكلفة. هناك أيضاً طرق لاستخدام الأصول الإنتاجية ومنح رأس المال العامل لإصدار السجلات المالية والأصول التي تعتمد عليها البنوك مستقبلاً لاتخاذ قرارات تخصيص الائتمان.

(iv) تعزيز تعميم الخدمات المالية وتشجيع الادخار: سيعمل هذا المكون الفرعي على تشجيع المدفوعات الرقمية بالإضافة إلى إمكانية فتح حسابات التوفير البريدية لمساعدة المستفيدين في إدارة المخاطر وبناء المرونة وتقليل احتمالية اضطرارهم إلى بيع أصولهم عند مواجهتهم أي صدمة. ومع أن كثيراً من الفقراء يدخرون بشكل غير رسمي، فإن الادخار بانتظام وبطريقة رسمية يساعد المشاركين في البرنامج على بناء الانضباط المالي وتعرّفهم على مقدمي الخدمات المالية.

